

فاته عرفة فقد فات الحج وقال عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة
من ليلة او نهار فقد تم حجه وميقات الوقوف ما بعد الزوال من يوم عرفة الي
اشتقاق الفجر يوم النحر وبيان ركنيه طواف الزيارة قوله تعالى وليطوفوا
بالبيت العتيق والمراد به طواف الزيارة وهذا انما يوتي به عقيب الطوف والري
يوم النحر ومن الغدا وبعد الغد وهذه الايام الثلاثة ايام طواف الزيارة افضلها
اولها اذا كان مفردا بالحج فان كان قارنا او متمتعارمي ثم ذبح ثم حلق ومن اراد
ان يحفظ هذا الترتيب فليحفظ هذه الكلمة رذخ وواجبات الحج اربع هكذا ذكره
الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده رحمه الله واجبات الحج
هكذا خمس والخامس الحلق او التقصير اما السعي فلما قلنا واما طواف الصدر
فواجب عندنا وعند الشافعي سنة لانه بمنزلة طواف القدوم الاتري ان كل
واحد منهما ياتي به الا فاتي دون المكي وما يكون من واجبات الحج فالافاتي
والمكي سوا ولكن نقول روي عن النبي عليه السلام انه قال من حج هذا البيت
فليكن اخر عمره بالبيت الطواف ورضي للناس الخيصر والامر دليل الوجه
وكذلك الترخيص واما رمي الجمار فلان النبي عليه السلام قال خذوا مناسككم عني
واما الحلق والتقصر فلقوله تعالى ثم ليقتضوا تقصيرهم والمراد به الحلق والتقصر
والحلق اولى لما في التقصير من التقصير واما القارن فهو ان يحرم بالحجة
والعمر معا وهو ان يقول لبيك بحجة وعمره ويعتمر في اشهر الحج ونحج في عام
ذلك ويأتي بجميع ما ياتي به المفرد بالحج والمفرد بالعمره الا انه اذا استكمل
الحج لا يقطع التلبية لبعا الحج عليه او يحرم للعمره فقبل ان يطوف بالعمره احرم
بالحج او احرم بالعمره وطاف الاثلاثه اشواط في غير اشهر الحج ثم احرم بالحج ثم طاف
ما بقي لعمرته في اشهر الحج واما المتمتع فانه يحرم بالعمره من الميقات او قبل
الميقات في اشهر الحج ونحج من عامه ذلك من غير ان يعلم باهله الماما صحيحا
فيما بين العمره والحج حتي ان كوفيا لواعتمر في اشهر الحج ثم عاد الي الكوفة ثم
حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا واذا اراد الرجل ان يحرم بالحج فالافضل ان يحرم
من ديرة اهله لقوله تعالى واتموا الحج والعمره لله قال عليه السلام اتمام الحج ان

تحرم

تحرم من ديرة اهله ولان فيه مسارعة الي العبادة فاذا لم يحرم من ديرة اهله
وديرة من الميقات احرم من الميقات وميقات الخراساني وما وراء النهر في ذات
عرق قال الشيخ الامام الزاهد الصغار رحمه الله اعلم ان ما ذكره رحمه الله
في الكتاب من الوقت والميقات فالمراد به المكان الذي يحرم الرجل منه ولما
وردت الاخبار فان قيل لم جازت تسمية المكان بالوقت والميقات قيل
له لما كثر في كلامهم اذ ابلغت مكان كذا فطف واذا ابلغت مكان كذا فارم
علقوا كثيرا من الافعال بكثير من الامكنة فقامت الامكنة مقام الازمنة
في هذا الباب لتعلق الفعل بالامكنة والازمنة توسعا واستعارة واذا
اراد الاحرام فله ان يتوضا ويغتسل والغسل افضل لان النبي عليه السلام
تجرده لاهلاله فاغتسل وروي عن ابن جريج انه قال سالت نافعاهل كان
ابن عمر يغتسل عند الاحرام فقال ربما كان يغتسل وربما كان يتوضا
ويلبس ثوبين جريدين او غسيلين والجريدان افضل وانما امر بالجريد
والغسيل لانه اذا كان وسخا ربما يقل فيتأذي به وانما كان الجريد
افضل لان الثوبين والتحسن بالجريد من الثياب اكثر وانه ما مور
به لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا يذرتين لعبادة ربك
والثوبان الا زار والرد لما روي ان النبي عليه السلام انزروا ردي
عند احرامه ويصلي ركعتين لما روي عن بن عباس ومن عمره من انهم
ان النبي عليه السلام صلي بذي الحليفة ركعتين ثم لبى ولان الحج عبادة
لا يتأدي الا بكلفة ومشقة علي ما قال الله تعالى لم تكونوا بالعبادة
الانفس فيستعان علي اداية بالصلاة علي ما قال تعالى واستعينوا بالصبر
والصلاة وقال عليه السلام من كان له عند الله حاجة فليبدأ بالصلاة
ثم يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي لما ذكرنا ان هذه عبادة لا يمكن اداؤها
الا بمشقة فيستحسن دعا التيسير ثم يدهن باي دهن شامرا
جابر ابن عبد الله عن النبي عليه السلام انه كان اذا اراد ان يحرم ادهن
بدهن مفتت وفي رواية مفتت قال شيخ الاسلام ان كانت الرواية

بالغاف المراد منه ما فتت فيه الطيب اي فرق وان كانت الرواية بالغاف
 فالمراد به المربي باخواع الطيب وروي الحسن بن علي ان النبي عليه السلام
 كان يدهن لاهرامه بزيت خالص فدل انه سنة وله ان يدهن بأي دهن
 شالا انه ممنوع عن التدهن بعد الاحرام فمتي لم يدهن قبله ولم يدهن المحاذ لعلبة
 اليبوسة فيعجز عن الادافسن له التدهن قبل الاحرام ثم ياتي مكة ويدخل
 المسجد الحرام لما روي جابر ان النبي عليه السلام كلما دخل مكة دخل المسجد
 وكما وقع بصره علي البيت قال اللهم زد بيتك تشريفا وتعظيما وتكزما وبر
 ومهابة ثم ياتي الحجر وليست له هكذا روي جابر عن النبي عليه السلام انه بدا
 بالحجر الاسود فاستلمه وعن عمر انه استلم الحجر الاسود وقال رايت ابا القاسم
 بك حنيفا وروي عن عمر رضي الله عنه انه في خلافته اتي الحجر الاسود ووقف
 وقال اما اي اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع فلو لا اي رايت رسول الله عليه السلام
 استلمك ما استلمتكم فبلغت مقالته عليا فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر
 وما منفعته يا خن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان
 الله تعالى لما اخذ الذرية من ظهر ادم وقرهم اي صيرهم مقرين بقوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى اودع اقرارهم الحجر فمن يستلم الحجر فهو جرد العهد
 بذلك الاقرار والحجر يشهد به يوم القيمة وفي بعض الروايات قال علي رضي
 الله عنه لا تنقل هكذا يا امير المؤمنين فاتي سمعت رسول الله عليه السلام يقول
 نجيا بالحجر يوم القيمة وله عيان بصران ولسان ينطق فيشهد لمن شاهده او قال
 لمن استلمه وفي رواية قال علي لا تنقل هكذا يا امير المؤمنين ان يضر وينفع فقال
 وكيف ذاك قال ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية ادم جعله في رق منشور وهو
 قوله تعالى في رق منشور والقرم هذا الحجر فهو يشهد لصاحبه يوم القيمة فقال رضي الله
 عنه لا خير في عيش قوم لست فيهم يا ابا الحسن وانما يستلم علي نحو ما قال في الكتاب
 اذ لم يوجد احد الماروي عن النبي عليه السلام انه قال لعمر رضي الله عنه انك رجل
 ابدن ذو الضعيف فلا تراحم الناس علي الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلم
 والا فاستقبله وكبر وهلل وقوله ابد من الابد وهو القوة وفي رواية ابد

بأ

بيا منقوطة من تحتها بنقطة واحدة ومعناه عظيم المخلوق هكذا سمعت الشيخ الامام
 شرف الدين العاقل رحمه الله والاول ذكره صاحب المغرب وان لم يمكنه من غير ايد
 يشير بكفيه نحو الحجر كما يضرعها عليه ثم يقبل كفيه ذكره شمس الائمة السرخسي
 رحمه الله وان لم يستطع الاستلام لمس الحجر شيئا في يده من عرجون او نحوه ثم
 قبل ذلك الشيء جاني الاثار ان النبي عليه السلام طاف علي رحلت يستلم الاركان
 بمحجته وهو الصواب فان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وحده
 تعالى وصلي علي النبي عليه السلام وهذا الاستقبال مستحب ياخذ في طواف النخبة
 من الجانب الايمن بطواف النخبة انما شرع لقوله عليه السلام من دخل مكة
 فليحج البيت بالطواف ويطوف سبعة اشواط وهكذا روي جابر رضي الله عنه
 هذا الطواف من وراء الحطيم ولان الحطيم من البيت لما روي عن عائشة انها نذرت
 ان فتح الله عز وجل مكة علي رسول الله عليه السلام ان تصلي في البيت ركعتين
 فخذ رسول الله عليه السلام بيدها وادخلها الحطيم وقال صلي ههنا فان الحطيم
 من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حداث عهد
 قومك بالجاهلية لنقضت بنا الكعبة واظهرت قواعد الخليل وادخلت الحطيم في
 البيت والصنقت العتبة بالارض وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وبابا
 عشت الي قابل لا فعلن ذلك فلم يعيش ولم يتفرغ لذلك احد من خلفاء الراشدين
 حتي كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث فيها ففعل ذلك وظهر قواعد
 الخليل وبني البيت علي قواعد الخليل محضر من الناس وادخل الحطيم في البيت
 فلما قتل كره الحجاج ان يكون بنا الكعبة علي ما فعله بن الزبير فنقض بنا الكعبة
 واعاده علي ما كان عليه في الجاهلية فثبت بهذا ان الحطيم من البيت ومن الحجر الاسود
 الي الحجر الاسود شوطا وكما مر علي الحجر يستلمه ويرسل في الثلاثة الاول وفي الاربع
 بمشي علي هيبته فالاحاصل ان كل طواف بعده سعي فالرسل في الثلاثة الاول سنة وكل
 طواف ليس بعده سعي فالرسل فيه والرسل ههنا الكتفين والاضطباع وهو ادخال
 احد جانبي الرداء تحت الابط والقائه علي المنكب الاخر وههنا الكتفين في مشية كالبارز
 بتختهم بين الصفيين وانما كان الطواف علي هذا الوجه لما روي جابر ان النبي عليه

السلام طاف بالبيت سبعة اشواط رسل في الثلاث الاول ومشي في الاربع الاخذ
عليه هيبته ثم خرج من باب الصفا ويصعد علي الصفا لما روي ان الصحابة قالوا
يا رسول الله يا ايها نبي الله انا نبي الله نبي الله نبي الله نبي الله نبي الله نبي الله
والمروة من شعاب الله ويقوم عليه يستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويثني عليه
ويهلل ويسبح لما روي عن بن عمر ان النبي عليه السلام لما صعد الصفا استقبل
البيت وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو علي
كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب
وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل من الصفا ومشي
علي سيرته حتي يصل الي بطن الوادي ثم يسعي حتي يجاوز بطن الوادي فاذا بطور
مشي علي سيرته حتي يصل الي المروة فاذا وصل الي المروة صعد عليها وفعل مثل
ما فعل علي الصفا لما روي ان النبي عليه السلام لما قرأ خمس وعشرين آية من
سورة البقرة نزل وجعل عشي المروة فلما انتهت قدماه في بطن الوادي
سعي حتي التوي اذ اراه بساقيه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم
فانك انت الاعز الاكرم حتي اذا خرج من بطن الوادي مشي حتي صعد المروة
وطاف بينهما سبعة اشواط ومن الصفا الي المروة شعوطا فلما فرغ من السعي
دخل المسجد وصلي ان شاء طاف بالبيت ان شاء والطواف بالبيت افضل لما
روي عن النبي عليه السلام انه قال اكثر الطواف قبل ان يحال بينكم وبينه
وروي ان النبي عليه السلام كان اذا قدم مكة كان احب الاعمال اليه الطواف
وروي عن النبي عليه السلام انه قال ان الله تعالى ينزل علي اهل مكة في
كل يوم مائة رحمة وعشرون رحمة سنون منها للطائفين واربعون للمصلين
وعشرون للمناظرين قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده الطواف للعرب
افضل لان الطواف يغوته والصلاة لا تغوته فكان الاشتغال بما يغوته
اولي فاما المكي فالاشتغال له بالصلاة افضل لانهما لا يغوته والاستغناء
بها وهي عماد الدين اولي ثم يمكث بمكة حتي يجي يوم النزوية يخرج الي منى
ويبيت ثم لما روي ان النبي عليه السلام بات بها ليلة عرفة ويصلي صلاة

الفجر

الفجر بغلس او بظلام ثم ياتي عرفات بعد طلوع الشمس وينزل في اي موضع شا لما
روي عن النبي عليه السلام انه قال صلينا مع رسول الله عليه السلام الفجر ثم
عزونا الي عرفات بعد ما طلعت الشمس فاة اذالت الشمس بعرفة فالا فضل ان
يغتسل وان توفنا جاز لما روي عن جابر انه قال غدا رسول الله عليه السلام
من منا الي عرفات فلما زالت الشمس اغتسل ولاننا محتاج الي ان يودي الظهر
والعصر جمع عظيم مع الامام الاعظم وكل صلاة تقام علي هذه الصفة فانه ليس
لها الاغتسل كما في الجمعة والعيد ويصلي صلاة الظهر والعصر مع الامام
باذان واقامتي في وقت الظهر لما روي عن بن مسعود رضي الله عنه قال ما صلي
رسول الله عليه السلام صلاة قبل ميقاتها الا صلاتي العصر بعرفات والفجر
بمزدلفة وقد ذكرنا الكلام فيه فيما تقدم ثم يقف في اي موضع شا والوقوف
عند الامام افضل مبالغة في الاستماع والانتعاف ويمكث الي ان دنت الشمس
للمغرب فاذا دنت رجع من عرفات الي مزدلفة لقوله تبارك وتعالى فاذا
افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام والمشعر الحرام هو المزدلفة
وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده فاذا غربت الشمس ولم يذكرا دنت
ويؤخر المغرب الي وقت العشاء ويصلي المغرب مع العشاء في وقت العشاء
باذان واقامة اما الجمع في وقت العشاء فلما روي اسامة ابن زيد قال كنت
رديف رسول الله عليه السلام من عرفات الي المزدلفة فنزل لقضا حاجته
فلما فرغ واراد ان يركب قلت الصلاة يرسل الله فقال الصلاة امامك
اي وقت الصلاة بطريق حذف للمضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف
وانما كان اذاوها باذان واقامة لما روي عن بن عمر ان النبي عليه السلام
جمع بينهما باذان واقامة واحدة ذكره ابو داود في سننه وروي ابو ايوب
الانصاري ان النبي عليه السلام جمع بينهما باذان واقامة واحدة هكذا روي
عن بن عمر وقال هكذا فعل رسول الله عليه السلام وبيت ثم يصلي الفجر خلفه
هكذا روي جابر ان النبي عليه السلام صلي المغرب والعشاء ثم اضطلع
حتي طلع الفجر حتي تبين له الصبح فاذا صلي الفجر مع الناس وقف ساعة

لما روي جابر ان النبي عليه السلام صلى صلاة العجز بمزدلفة ثم ركب ناقته حتى
 اتى المشعر الحرام فوقف وحده استغاث واثنى عليه وهلل وكبر وقال بن عباس
 رايت يديه عند المشعر الحرام وهو يدعوك المستطعم وانما مراد رسول الله عليه
 السلام في هذا الموقف فانه دعا لامته فاستجيب له في الدماء والمظالم ثم ياتي
 منا اذا كادت الشمس تطلع لان النبي عليه السلام فعل هكذا وان اهل
 الجاهلية كانوا لا يدفعون من هذا الموقف حتى تطلع الشمس فاذا اطلقت الشمس
 وصارت كعظام الرجال علي رؤس الجبال دفعوا وكانوا يقولون اشرفني
 كبايعي فحالفهم رسول الله عليه السلام ودفع قبل طلوع الشمس ثم يرمي
 جمرة العقبة سبع حصيات مثل حصي الحزف كيف ما اتفق لما روي ان
 النبي عليه السلام لما اتى منى يوم النحر لم يعرج علي شيء حتى رمي جمرة العقبة
 وقال ان اول تسكنا بمنى ان نرمى ثم نذبح ويجب ان يكون ما يرميه
 من جنس الارض كالحجر والمرد والزمرد والياقوت والمراد سبع ويرميها
 من بطن الوادي لما روي ان ابن مسعود وقف في بطن الوادي ورمي
 سبع حصيات فقلل له ان ناسا يرمونها من فوقها فقال اجهل الناس
 ام نسوا هذا والله الذي لا اله غيره مقام الذي انزلت عليه سورة
 البقرة وهكذا نقل عن ابن عمر ان رمي جمرة العقبة من بطن الوادي
 وقال هكذا فعل رسول الله عليه السلام وانما يرمي بمثل حصي الحزف
 لما روي ان النبي عليه السلام امر بن عباس ان يبا وتسبع حصيات
 واخذ من بيده وجعل يقول للناس مثل هذا فارموا وبني رواية عليكم
 بحصي الحزف لا يودي بعضكم بعضا ويكبر مع كل جماعة لما روي سالم ابن
 عبد الله انه لما اراد الرمي وقف في بطن الوادي وجعل يقول عند رمي
 كل جماعة بسم الله والله اكبر اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا
 وسعييا مشكورا ثم قال هكذا حدثني ابي عن رسول الله عليه السلام انه
 قال عند كل جماعة مثل ما قلت ثم لا يخلو اما ان كان مفردا باح او قارنا
 او متمتعا فان كان مفردا باح يخلو او يقصر والخلق افضل لما روي عن

النبي

النبي عليه السلام انه قال رحم الله المحلقين فقال والمقصرين فقال رحم الله
 المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصرين فقد ظاهري الدعاء ثلاث مرات
 للمحلقين اي تابع فدل انه افضل وحل له كل شيء الا الذبا لحديث عائشة
 رضي الله عنها انها قالت كنت اطيب لرسول الله عليه السلام لاحرامه قبل
 ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت ثم يدخل مكة ويطوف طواف الزيارة
 في اليوم الاول من النحر او من الغدا ومن بعد الغدا ولا يضر الي ما بعد
 ذلك ورمي في الثلث الاول من هذا الطواف ان لم يكن رمي في طواف
 التحية وكذلك القارن والمتنع غير انهما مختلفان بعد الذبح ولم يذكر
 السعي بعد طواف الزيارة حل له الذبا لانه تم احلاله ثم يخرج من مكة
 الى منى في اليوم الثاني ويرمي كل جمرة سبع حصيات مثل حصي الحزف
 قسيب الجمرة الاولى التي يلي مسجد الخيف ثم بالجمرة الوسطى ثم بجمرة العقبة
 كذلك وبعد الجمرة الاولى يقوم حيث قام الناس فيجد الله تعالى ويثني
 عليه ويهلل ويكبر ويصلي علي النبي عليه السلام ويدعوا الله تعالى
 لحاجته وبعد الجمرة الوسطى يقوم حيث قام الناس ايضا فيصنع
 في قيامه هذا كما صنع في قيامه الاول ولا يقوم بعد جمرة العقبة الا
 ان في اليوم الاول ه ترمي قبل الزوال وفي اليوم الثاني ترمي بعد الزوال
 هكذا رواه جابر مفسرا ثم يرجع من منى وينزل في الوادي الا يطع ثم يفعل
 في اليوم الثالث والرابع مثل ما فعل في اليوم والمراد من قوله تعالى
 فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه التحيير بعد ما رمي في اليوم الثاني
 من ايام التشريق بين ان سعي وبين ان يقيم حتى يرمي في اليوم
 الرابع وهو اليوم الثالث من ايام التشريق كذا ذكره شيخ الاسلام المعري
 خواهر زاده والابطح اسم موضع قد نزل رسول الله عليه السلام حين
 انصرف من منى الى مكة ويسمى المحصب وقد نزل رسول الله عليه السلام
 قصدا علي ما روي انه قال لا صحابه عني انا نازلون غدا بالخيف خيف
 بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه علي لنسكهم يريد به الاشارة الي



عهد المشركين في ذلك الموضع علي هجران بني هاشم فعرفنا انه نزل له اداة للمشركين
لطف صنع الله جل جلاله والنص الاول هو المتعجل في يومين والنظر الثاني
هو المتأخر الي اخر ايام التشريق والمكة الي ان يرمى الجمار في الايام كلها
ثم يدخل مكة ويطوف طواف الصدر لما روي عن النبي عليه السلام انه قال
من حج هذا البيت فليكن اخر عهده بالبيت الطواف وانما سمي طواف لانه
يصدر له عن البيت اي يرجع فاذا طاف طواف الصدر فقد تمت حجة
قال شمس الائمة الحلواني رحمة الله عليه وليستحبه ان ياتي الباب
ويقبل العتبة وياتي الملتزم فيلزمه ساعه ويكفي ويتثبت باشارة
الكعبة ويلصق جسده بالجدار ان تمكن ثم ياتي زمزم ويشرب من ما به
ويصب منه علي بدنه ثم ينصرف ويمشي وراءه ووجهه الي البيت متباكيا
متمسكا علي فراق البيت حتي يخرج وهذه مسألة لا بد من معرفتها اعلم
ان الناس كلهم علي اصناف ثلاثة صنف منهم خارج المواقيت التي وقتها
رسول الله عليه السلام وهي معروفة ويقال لهم الاصناف اهل
الافاق وصنف منهم داخل الميقات خارج الحرم وهم اهل الحل كاهل
بستان بني عامر وغيرهم وصنف منهم داخل الحرم وهم اهل الحرم
كاهل مكة فاما الذين هم داخل الميقات خارج الحرم فميتقاتهم
الحج والعمرة من ديرة اهلهم او حيث تليس من الحل فلا يباح لهم دخول
الحرم الا محرما وكذلك الاضياع اذ حصل بالبستان او المكي اذ اخرج اليه فاراد
الحج والعمرة فهو بمنزلة سكان البستان واما الذين هم داخل الحرم فميتقاتهم الحج
الحرم والعمرة للحل وكذلك من يحصل فيه من غير اهلهم واراد الحج او العمرة فحكمه
حكم اهل ذلك الموضع والله اعلم رجل توجه يريد حجة الاسلام فاعني عليه
فاهل عنه اصحابه اجزاء فالالا يجزيه اجمع العلماء علي ان الاحرام يتبادر بالنائب
لما ذكرنا انه شرط فكان بمنزلة الطهارة ولان الاحرام ايجاب كفة واقتناع عن
المحظورات ولا يوجب ليس من العبادة في شيء قال الشيخ الامام الزاهد الصفي
رحمه الله ثم ذكر في هذا الكتاب وفي الاصل فاهل عنه اصحابه ولم يذكر ان لو

احرم

احرم عنه واحد من عرض الناس يعني به غير اصحابه ورفقا به ما حكمه قال الشيخ
الامام ابو عبد الله الجرجاني رحمة الله عليه وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع
وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقا به بل هم وغيرهم في ذلك شرح سراج وجه قول
من يقول بالجواز ان هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة
الا تزي ان الاب لا يحرم عن ابنه الصغير وكذلك المولي لا يحرم عن عبده
ولما كان هذا من باب الاعانة كان الرفقا وغيرهم سواء القول تعاليتا
علي البر والتقوي وقال عليه السلام من اراد ان ينفع اخاه المسلم فلينفع
صبي احرم فيبلغ او لصرم العبد فعتق لم يجز لهما عن حجة الاسلام لما روي
ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال ايما صبي حج ثم ادرك
الحلم فعليه ان يحج حجة اخرى وايما عبد حج ثم غنق فعليه ان يحج حجة اخرى
وفي حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله عليه السلام مثل ذلك الا انه
قال في حديث جابر ايما صبي حج عشر حج وايما عبد حج عشر حج وذكر الحديث
رحمه الله في الكتاب ان الاحرام منهنما انعقد نفلا هذا في احرام
العبد صحيح لان العبد قد استأهل لا لتزام العبادات واما احرام الصبي
ففي العقادة اختلاف المشايخ قال ابو بكر الجصاص في شرح مختصر الطحاوي
الصبي اذا احرم وهو يعقل الاحرام لم يصح ولا يمس بحرما وان احرم عنه ابوه
وكذا ذكر ابو عبد الله الجرجاني ان احرام الصبي لا يعتد وذكر الطحاوي في شرح
الاثر في قوله عليه السلام كل مولود يولد فطرته ان الصبي ايعاقب علي مذنب
ولا يثاب علي محمودة وفيه اشارة الي انه لا انعقاد لاحرامه وعن الشيخ ابي
الحسن المستنغني تلميذ الشيخ ابي منصور المازني ان احرام الصبي يعتد
للفل لما روي ان امرأة رفعت صبيا لها من هودجها وقالت يا رسول الله
الهداج فقال نعم ولك اجر اذا ثبت هذا فنقول اذا احرم الصبي بالحق
ففيه لم يجز لانه مضي قبل الاحرام او بني ما كان فرضا علي ما هو نفل وكلاهما
لا يجوز واما العبد فلان احرامه صحيح في حقه ولزمه الحج فلا يتادي حجة الاسلام
بحجة ازمنته بالشروع وعند الشافعي بيع احرام الصبي نفلا ولو مضى عليه بعد

الادراك جاز من حجة الاسلام والعجب من الشافعي رحمه الله انه يقول بصحة احرامه
ولا يقول بصحة اسلامه فان جدد الصبي الاحرام جاز والعبد اذا جدد
لا يجوز وبما ذكرنا يتضح الفرق والله اعلم **باب** **فيمن جاوز الميقات**
غير احرام كوفي دخل بستان بني عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات عرق ولبي
بطل عنه الدم وان لم يلب بعد ما رجع حتى دخل مكة وطاف لعمرة فعليه دم
وقالا اذا رجع الى ذات عرق محرما لا شيء عليه لبي اول لم يلب وقال زفر رجت الله
عليه لا يسقط الدم بالرجوع لبي اول لم يلب وجه قوله انه لما جاوز الميقات حلالا
قد وجب عليه الدم فلا يسقط بعد ذلك كما اذا دخل مكة وطاف بالبيت شوطا
ثم عاد الى الميقات ولبي اول لم يلب وكما اذا اقلص من عرفات قبل غروب الشمس
حتى وجب عليه الدم لا يسقط بالعود الى عرفات وما يقولون ان الواجب عليه
مجاورة الميقات محرما وبالرجوع تخففه فكيف يسقط عنه الدم كما اذا احرم
من دويرة اهله وجاز به غير ما يوضحه ان الاحرام فعل مستدام والاشارة
فيما يستدام بمنزلة الاشارة فصار كالميقات من الميقات بخلاف الاضافة
لما ذكر في الكتاب وبخلاف ما اذا دخل مكة وطاف شوطا لانا انما استقطناه
عنه باعتبارنا اياه مبتدئا للاحرام من الميقات وفي اعتبار ذلك ابطال
الطواف الذي وجد ولا سبيل الى ذلك ولا يمكن اعتباره مبتدئا للاحرام
بعد ذلك اما ههنا فبخلافه وابو حنيفة رحمت الله عليه يقول بان
الواجب عليه ان يشاء الاحرام من الميقات والاشارة من الميقات بالتلبية
يكون لا فتقارا لاحرام الشاء الى التلبية والدوام للاحرام لا بالتلبية التي
كانت منه في البستان بخلاف ما لو احرم من دويرة اهله لان دويرة
اهله ميقاته ايضا بدليل قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله جا في التفسير
عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ايها قال لا اتمام الحج ان يحرم من دويرة
اهله واذا كان دويرة اهله ميقاتا له فقد وجد الشاء الاحرام معتزلا
بالتلبية من ميقاته فلا يجب الدم مكي خرج من الحرم يريد الخفاة
ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاه لان ميقات المكي الحرم

لما

لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال المكي يحرم من دويرة اهله وعن ابن عمر
رضي الله عنهما انه احرم مرة من جوف البيت ومرة من المسجد ومرة من بيته
فاذا كان ميقات المكي الحرم مباركا فقي اذا جاوز ذات عرق والحكم فيه ما
اسلفنا متمتع فرغ من عمرته فخرج من الحرم فاحرم بالحج ووقف بعرفة فعليه
دم لانه لما فرغ من العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم باعتبار انه
اقرب المواقيت اليه فكذا احرام المتمتع من الحرم باعتبار ان الحرم اقرب
المواقيت اليه رجل دخل بستان بني عامر لحاجة فله ان يدخل مكة بغير
احرام وميقاته البستان لان البستان اقرب المواقيت اليه واذا كان
البستان وقتا له كان كوا حرم من مكانه واذا كان كذلك كان له ان يدخل
مكة بغير احرام لما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى فان احراما من الحل
لم يكن عليها شيء يريد البستان والداخل فيه لانها من الميقات احراما
وعن ابي يوسف ان الداخل في بستان بني عامر لحاجة لا يدخل مكة بلا احرام
قال الامام الزاهد الصغار وما قاله ابو يوسف رحمه الله نوع استحسان
لان لا يحتال كل واحد بهذه الحيلة في الامتناع من الاحرام عند الميقات
ثم قال للبستاني ومن صار منهم ان يدخلوا مكة من غير احرام وليس الا في
ذلك سوا اراد الدخول لحاجة او لزيارة البيت بل يلزمه اما حجة او عمر
وقال الشافعي ان دخلا لحاجة لا يلزمه لان الاحرام شرط للحج والعمرة عندكم
حتى قلتم يجوز الاحرام قبل اشهر الحج لا للدخول ولان سكني مكة بغير احرام
جائز والدخول اجوز ولما كان كذلك لا يجب الاعلى من اراد الحج او العمرة ولنا ما
روي سعيد بن جبير عن رسول الله عليه السلام انه قال لا يدخل احراما للناس
مكة بغير احرام وروي عن ابن عباس انه قال لا يدخل احراما للناس مكة من
اهلها ومن غيرهم الا باحرام وروي عنه انه قال ورخص للخطابين فقوله
رخص دليل على ان حال غير الخطابين علي خلاف حال الخطابين وما قاله ابن
عباس قاله رسول الله عليه السلام لانه هو الذي جاء بالشريعة فهو الذي
اليه الالتزام والتخمين والاباحة والترخيص وروي ان رسول الله

عليه السلام دخل مكة وعلي رأسه المغفر فقال الا ان مكة حرام حرم الله تعالى
يوم خلق السموات والارض لم تحل لاحد قبلي ولا لاحد بعدي وانما احلت لي
ساعة من الدخول دون القتال لان القتال فيها لمن احتجنا الي قتاله حلال
الي يوم القيمة فيصير معناه ان مكة احلت لي في حق الدخول لا با حرام **وقوله**
رحمه الله في الكتاب ان هذه بقعة معظية لا تستطاع حرمتها بحال هذا التعليل لا يمكن
ايجاب الاحرام به لان الايجاب حكم شرعي لا بد له من مدرك شرعي ومدرك
الشرع منحصرة وهذا ليس فيها فكان التعليل على ما روينا من الآثار ومنه دخل
مكة بخير احرام ولزمه اما حجة او عرفة فنقول **ان** يخرج وعاد الي الميقات
واحرم بحجة عليه اجزائه لزمه بدخول مكة عنده خلافا لزمه رحمه الله وجه
قوله انه التزم الاحرام بدخول مكة فصار كما لو التزمه قولا ولو التزمه قولا
لا يوجب فكذا اذ التزمه فعلا وجه قول علما بنا رحمهم الله انه ملا في المتروك
في وقته لان الاحرام الثاني قائم مقام الاحرام الاول على معني ان الاحرام الاول
لو وجد يحصل به ادا الحج في هذه السنة سبب هذا الاحرام بخلاف ما اذا تحركت
السنة من قبل ان هناك الثاني غير قائم مقام الاول فان الاول لو وجد
بحصل به ادا الحج في العام الماضي وباحرام الثاني يحصل به ادا الحج في العام
القابل فلا يسد مسد نظيره من نذر اعتكاف شهر رمضان جاز له
الاعتكاف بصيام رمضان من هذا العام ولو لم يعتكف حتى جاء العام القابل
فاعتكف في رمضان هذا العام لا يجزيه والمعنى ما قلنا رجل جاوز الميقات
بخير احرام ثم احرم بعرفة وفسدها مضى فيها وقضاها وليس عليه دم لتزك
الوقت ولما مضى فيها لان الاحرام عقد لازم لا يخرج المرء عنه بعد شروعه
فيه الا باذا الافعال ولهذا كانت مظنونة مضمونة بخلاف الصوم والصلاة
واما القضاء فلانه التزم الا اذا بوصف الصحة ولم يوجد واما لادم عليه فلا
يقضيها كما فلا نه لم يفسها والله اعلم **باب في تقلد البدن**
رجل قلده بدنه نظوفا او نذرا او جزا صيدا او شي من الاشياء وتوجه معها يريد
الحج فقد احرم **وقوله** رحمه الله او شي من الاشياء يريد به دما وجب جبرا

لتقايص

لتقايص الحج وانما يصير محرما لما روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن مسعود
وبن عمر وقيل بن سعد رضي الله عنهم بالغافا مختلفة انهم جعلوا تقلد البدنة
من غير توجه محرما فالنقل يد مع التوجه اولى وانما لم يكن محرما قبل التوجه
لما روي عن عائشة انها قالت قتلت قلايد بدن رسول الله عليه السلام يريد
هاتين وقلدها رسول الله عليه السلام وبعثها واقام هو بالمدينة ولم يحرم
عليه شي كان حل له قبل ذلك وينفس التوجه لا يصير محرما ما لم يلحق البدنة
لانه ليس من خصائص الحج والنية انما تعمل عند اقتنائها بفعل يدل على المنوي
بخلاف بدنة المنعة لان بدنة المنعة تحقق بالاحرام لا بحاله فيكون التوجه
اليها دليلا على المنوي قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر دم القران
يجب ان يكون كرم المنعة لمكان هذا الاختصاص وهذا معني ما قال في
الكتاب لان هذا الهدى تسك من مناسك الحج فجعل الاقبال عليه بمنزلة الحق
به ولو قلده شاة وتوجه معها لم يكن محرما وقال الشافعي الغنم تقلد لان رسول
الله عليه السلام قلده غنما في رواية عائشة وجه قول علما بنا رحمهم الله ما روي
عن ابن عمر انه قال تقلد الغنم والجواب عما قاله الشافعي ان ما كان شاة
عن تقلد الغنم قال تقلد الغنم ليس بشي فتقلد له ان النبي عليه السلام قلده
الغنم فقال لا يصح هذا الحديث قال الامام الزاهد الصنفار قيل في الجواب
عن هذا الحديث ان معني قول الراوي قلده الغنم قلده الهدى جلود الغنم
والدليل عليه ان عائشة قالت كنت افتل قلايد بدن رسول الله عليه
السلام يبعث بها غنما مقلدة اية مقلدة جلود الغنم والتخليل ليس بشي
وان توجه معها لا يصير محرما ولكنه حسن لان هذا يا رسول الله عليه
السلام كانت مقلدة مجلدة ولكن ليس من المشروع في تعظيم شعائره الله
تعالى فلا يكون من افعال الاحرام الا ترى انه يكون في عامة البلدان
لذبة الذباب قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر ثم عند اصحابنا
رحمهم الله لا يصير محرما بالاشعار واما عند ابي حنيفة فلا تسك لمكان
الخطر واما عندها وان لم يكن مكرها فلا محذور لكنه ليس من خصائص

الاحرام فان الناس عن اخرهم تركوا الاشعار لاشباه بالمثلثة المنهي عنها ولم
يكن من خصما يصح الحج ثم الاشعار مكروه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعي ليس مكروه وجه قولهم ما روي عن النبي عليه السلام
انه اشعر بدينه حين بعث بها علي يري ناجية الاسلام وروي عن بعض
الصحابه انهم كانوا يشعرون بدينهم وعن بن عباس وعائشة انها قال
فمن قلد بدينه ان شا اشعروا ان شالم يشعروا ولا يحنيفة ان الاشعار
ومثله انها منهي عنها لاني النبي عليه السلام عن المثلثة ولو بالكل العقور
ولمسلة تفسير ان احدها ما قاله صدر الاسلام ابو اليسر المثلثة ايلام
ما وجب قتله او ايج قتله بما قتله ورا ايلام القتل والاشعار ههنا
بهذه المثلثة والثاني ان يصنع بالحيوان ما يصير به مثلا وعن عمران
ابن حصين انه قال ما قام رسول الله فينا خطيبا الا وبينها ناعن المثلثة
ونحننا علي الصدقة وبعد ما اشعر رسول الله عليه السلام نهي عن
المثلثة فصار الاشعار ينسوخا بهذا النبي وهذا الان المقصود هو الاعلام
والاعلام كما يكون بالخرج والادما فكذلك يكون بالتقليد ولان النبي
عليه السلام نهي عن تسخير المدينة بعد اضطياع الشاة حتي قال عليه السلام
لمن كان يفعل ذلك ان يزيد ان تميتها موثات واشعار النبي عليه السلام
واصحابه محتمل ان يكون لحاجة منحت الي ذلك علي ما روي ان الكفار
كانوا لا يمنعون عن اخذ البدن وان قلدت ومنعوا عن اخذها اذا
اشعرت وقد زال هذا المعني بعد انقراض ذلك الزمان وتفسير الاشعار
الطعن بالرمح في اسفل السنام من قبل اليسار وقال الشافعي من قبل
اليمنى لما روي عن رسول الله عليه السلام انه اشعر البدن وطعن في
جانب سنامها الايمن فسال عنها الدم فسكت الدم بيد علي ظهرها اي
مسح ومنه المثلثة وهو ما يتم به من القصاص والبدن من الابل والبقر
والهدي منها ومن الغنم لقوله تعالى فما استيسر من الهدي يعني المثلثة
لانه اسم لما يهدي اي ينقل ويحول من مكان الى مكان والمصدر الهدا قال زهير

فان

فان تكن النسا محبيات ملحق لكل محبنة ههنا ومعني النقل والتحويل يتحقق
في هذا الاجناس المثلثة وفيه لغتان تخفيف اليا وتشديد ها وقال الشافعي
اسم البدنة لا ينتظم البقرة حتي تمتنع اشتراك السبعة في ذبح البقرة وجه
قول الشافعي قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله وارا دبه الابل فان
قال عز وعلا فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف والابل هي التي بنحو هذه الصفة دون
البقر ولذلك قال الله تعالى فاذا وجبت غنوبها والابل هي التي يجب جنوبها
دون البقر وروي ابو هريرة عن النبي عليه السلام انه قال اذا كان يوم
الجمعة كان علي كل باب من ابواب المسجد ملايكة يكتبون الاول فالاول
فمثل المبكر كمثل المهدي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي بقرة ثم كالذي يهدي
كباش فقد عاين بين البدنة والبقرة ولكننا نختار ما روي ابو زيد المكي عن جابر
قال اشتركتنا مع النبي عليه السلام في الحج والعمرة كل سبعة بدنة فقال رجل
اريت البقرة ايشترك فيها كما يشترك في الجزر قال ما هي الامن البدن وكذلك
روي بن عباس انه سئل فقيل ان صاحبنا اوجب بدنة علي نفسه افقر
البقرة فقال مم صاحبكم فقال من بني رباح قال مني اقلت بتوريل البقر
انما وهم صاحبكم الابل باست ياستكشاف ابن عباس دليل علي ان الاسم
ينتظمها والاية ففي الاية دليل علي ان اسم البدنة يتناول البقر وليس
فيها دليل علي ان لا يتناول البقرة واما الحديث فالعجيج من الرواية المتعجل
منهم كالمهدي جزورا كذا ذكره الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر ويجوز في الهدايا
والفخا يا الا الجذع العظيم من الضان ومعني قوله الجذع العظيم انه لو اخذ
بالمشان لظنه الناظر ثنيا والثني من الابل والبقر لقوله عليه السلام ضحوا بالثنيان
وهنا ضحوا بالجذعان لان الجذع من الضان اذا كان عظيم الجوز لما روي ان رجلا ساق
جذعا الي منا فبارك عليه اي كسرت فقال ابو هريرة سمعت رسول الله عليه
السلام يقول نعمت الاضحية الجذع من الضان فانتم يها وما ذكر في الكتاب من
مقارن الانسان قوله الفقهاء اذكر الفقيه ابو بكر الاعمش وفي قول الادباء من
عهد له بالفقه فالجذع من الغنم ابن سنة والسني ابن سنتين ومن البقر

الجزع ابن سنيثي والثني ابن ثلاث سنيثي **باب في اجزاء الصيد** محمد
قتل صيدا فعليه قيمته قيمة يحكم به ذو عدل في المكان الذي اصابه ثم القاتل بالخيار ان شاء
كفر بالهدى او بالطعام او بالصياد عندهما وعند محمد والثاني في الخيار الى الحكيم وجه
قوله ما قوله تبارك وتعالى يحكم به ذو عدل منكم وقوله عن رجل هديا انتصب بوقوع
الفعل عليه لان الصنيثي في محل النصب لتعلق الفعل به فيكون المحكوم به واجبا
بالنص وجه قواها ان الاختيار شرع وفقا فوجب ان ينفرد به من عليه اعتبارا
بالكفادات والنص لا يقتضي وجوب ما يعينه الحكم لان قوله تعالى او كفارة لا يصح
الاعتفاء على قوله عن رجل هديا لا خلافا في الاعراب قال الامام الزاهد الصناد
اختلف العلماء في المثل الذي ذكره الله تعالى في هذه الآية قال ابو حنيفة وابو يوسف
ان المراد من القيمة وقال محمد فيها حكمي عنه الطحاوي ان عليه النظم فيما له نظير
وبه قال الشافعي لان خالفه محمد في الجملة فقال فيها القيمة وقال الشافعي فيها
الثلاثة لانها تعجب كما يعجب الشاه وتندر وجه قواها ان الله تعالى اوجب مثل المقتول
وفسره بانه من النعم وقراءة الجزاء مفعولا لان من قال في الكيس مال دناي كان الدنانير
تفسير المال وفي قراءة الجزاء مفعولا فاعناه فعليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم
ومعني القرائتي يؤل الى شي واحد وهي ان يكون الجزاء مثلا من النعم فيجب
اعتبار المماثلة من كل وجه ما امكن وقد امكن اعتبارها منظر اتي بعض الصيود
علي ما ذكر في الكتاب وبذلك جاء الاثر عن عمر ابن الخطاب وعثمان ابن عفان
وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم وجه قول ابي
حنيفة وابي يوسف ان الله تعالى نهي عن قتل الصيد واسم الصيد عام للام
التعريف والغمير في قول عز وعلا ومن قتل راجع الى الصيد الذي سبق
ذكره فيكون عاما ايضا ولا مثل ههنا نعم المجلس سوي القيمة فيثبت
بدلالة النص ان المثل هو القيمة ههنا وطرفه جواز تسمية القيمة مثلا
كونها بدلا والبدل يسمى مثالا بانه في قوله تعالى وجزا سبعة سبعة مثالا
ومتي صار المثل من حيث المعنى مراد المتع المثل من حيث الحقيقة مراد
لان المجاز مقي صار مراد ان تحت الحقيقة على الارادة ولان ضمان سائر المتلفات

بالمثل

بالمثل صورة ومعنى او بالمثل معنى كما مر في اما المثل صورة بلا معنى فلا نظير
له فاجابه يكون نصب الشرح بالراي ابتداء وذلك لا يجوز ثم اختلف العلماء
في المكان الذي يقوم فيه الصيد قال علماء ونا رجمهم الله يقوم في المكان الذي
اصابه وان كان في فلاة من الارض يقوم في اقرب الاماكن الى العمرات وهو
قول ابراهيم النخعي وقال الشافعي يقوم بمكة او بمنا والصحيح قولنا لان
كنتم في المتلفات الجواب على نحو ما قلنا وفي التقدمة للملحد يكفي قياسا لكننا
اعتبرنا المثني اتباعا لمنه من ثم ان محمدا اعتبر المكان ههنا في التقدمة
وفي الاصل اعتبر المكان والزمان هو الصحيح لان القيمة تختلف باختلافها
ثم اذا ظهرت قيمة الصيد نظرا ان بلغت ثم هدي كان للقاتل الخيار ان شاء اهدى
وان شاء اشترى بها طعاما واطعم لكل مسكين نصف صاع من حنطة او صاعا
من شعير او تمر واذا اخذ الهدي ذبح الهدي بمكة فان ذبح بكوفة اجزاء
عن الطعام لا عن الهدي يربح به اذا تصدق بالحم وفيه والقيمة الطعام وهذا
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد للخيار الى الحكيم فاي ذبح من ذلك عيناه
لزمه ويجوز لمن عليه ان يصوم مع القدرة على الهدي والاطعام لان الله تعالى
ذكر بكلمة او حيث قال او عدل ذلك صيا ما وهو التحديد وجه قول محمد ان
الله تبارك وتعالى قال يحكم به ذو عدل منكم هديا بالغ للعبة فانتصاب الهدي
لكونه مفعولا به يحكم بالحكم فصار تقدير الآية يحكم به ذو عدل ان شاء هديا
وان شاء صيا ما وان شاء اطعاما وهما قالا الاختيار انما ثبت نظرا بمن عليه
ومعني النظر انما يتحقق بتفويض التعيين اليه والاية لا حجة له فيها
لان انتصاب الهدي على التفسير لان الصنيثي في قوله تعالى به محل لا يدرى ما
ما هو ففسره بقوله عن وعلا هديا كما في قوله تعالى او عدل ذلك صيا ما
فانتصاب الصياد على التفسير فيصير تقدير الآية كانه قال يحكم به ذو عدل
منكم بالهدي فيكون حكم الحكيم للتقدير لا للتعيين وبه نقول والمحرم اذا
ذبح صيدا لا يحل اكله لاحد قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني وللشافعي فيه
قولان قول مثل قولنا وقول انه مذكي وحل اكله وقال مالك انه مذكي

قولا واحدا فحل اكله وجه قوله ان معني الزكاة في تسييل الدماء الخمسة وشرط
الحل التسمية ندبا او وجوبا علي اختلاف الاصليين وذلك بحقق من الحرم حسب
تحققه من الحلال الا ان الشرع حرم التناول علي المحرم زجراله وهذا لا يدل
علي حرمة التناول في حق غيره كما يجعل المقتول ظاهرا حيا في حق القاتل حتي لا يرثه
وهو ميت في حق غيره حتي يرثه ولنا ما روي عن النبي عليه السلام انه
قال لا صحاب ابي قتادة هل اعنتم هل دللتم فقالوا لا قال اذ افكلكم فاذا
ثبت ان الاعانة من المحرم محرم بالقتل اولي ولا يقال علي هذا كيف
يصح الاستدلال بهذا وعندكم الصيد لا يحرم باشارة المحرم قلنا فيه
روايتان فيمنع علي احدي الروايتين فان اكل المحرم الذابح منه فعليه
جزا ما اكل عند ابي حنيفة يعني قيمته خلافا لما وجه قوله ان صيد
المحرم ميتة وتناول الميتة لا يوجب الا التوبة والاستغفار اعتبارا
بتناول ساير الميتات الا تري انه لو اكل حلالا اخر او محرم اخر لم يلزمه
الا التوبة والاستغفار وكذلك الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم فادي جزاء
ثم اكل منه لا يلزمه شي اخر وكذا فيما نحن فيه وجه قول ابي حنيفة
ان هذا الحل انما اخذ حكم الميتة لحرمة قتله وحرمة قتله لحرمة طرده
فيصير ميتا ولا محذور احراره فيلزمه جزاؤه بخلاف محرم اخر
لان تناوله ليس من محظورات احراره لان محظورات الاحرام ما كان حظره
بسبب الاحرام وحظر هذا لا يمس احرام غير الذابح بخلاف الحلال الذي
ذبح صيدا في الحرم لان المقتول بغير حق في القاتل كالجرح من وجه حتي لا
يرث وكالميت من وجه حتي يعتق مدبروه وامهات اولاده وان كان
القتل من هوكا ففيما بني امره علي الاحتياط اعتبرناه حيا في حق
القاتل وهو جزا الاحرام فيلزمه بالتناول جزا اخر واما جزا صيد
الحرم ففيه مبني علي الاحتياط لان ليس في معني العبادة ولهذا
لا مدخل للصوم فيه وبخلاف البيهق والجراذ لان الحرمة فيما نحن
فيه اغلظ لكونه ميتة **وقوله** رحمه الله في الكتاب فاذا التقى الاحرام

بقيت

بقيت الحرمة لكونه ميتة غير مضافة الي الاحرام باشارة الي انه لو اكل المحرم
الذابح بعد انقضاء الاحرام لا يلزمه شي محرم قطع شجرة من الحرم او شري
بيضا في غير الحرم او حلب صيدا او شري جرادا فعليه الجزا وهو قيمتها
واعلم ان شجرة الحرم انواع اربعة ثلاثة منها يحل قطعها والانقاع بها
من غير جزا واحدة لا يحل قطعها ولا الانقاع بها اما الثلاثة التي
يحل قطعها والانقاع بها فكل شجرة انبتت الناس وهو من جنس ما
ينبت الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس والوا
التي لا يحل قطعها ولا الانقاع بها كل ما نبت بنفسه وهو ليس من جنس
ما ينبت الناس قال في الاصل ويستوي في هذا الشجر ان يكون مملوكا
لا لسان اولم يكن حتي انه لو نبت في ملك رجل ام غيلان فقطعه
الناس فعليه قيمته لما لكه وعليه قيمة اخري لحق الشرع بمنزلة
ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم ثم ان محمد ارحمه الله وضع مسئلة الشجر
في الحرم وهذا الحكم لا يختلف باختلاف الحلال او المحرم لانا حرمة القطع
بسبب الحرم لا بسبب الاحرام وفي حق هذا المعني المحرم والحلال شيان
وكما يحرم قطع الشجر فكذلك قطع الخشب بالمناجل الا الاخر انما
الخلافا في الرعي قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجوز الرعي وقال محمد
يجوز ولا بأس باخذكم الحرم وهذا اكله مذهبنا وقال مالك لا يلزم
الجزا بقطع شجر الحرم لانه لو قطع شجرة انبتت الناس لا يلزمه
الجزا فكذلك الشجرة التي تنبت بنفسها ومجتنبا قول النبي عليه السلام
الا ان مكة حرام من حرام الله تعالى منذ خلق السموات الي ان
قال لا يحتل حلالها ولا يعصده شوكها ولا ينفر صيدها ولا يتطعم
شجرها فقال العباس الا الاخر فانه متاع اهل مكة ليس لهم وقبور
فاطرق رسول الله عليه السلام ساعة ثم قال الا الاخر وعني عمر
رضي الله عنه انه قطع روضة كانت في المطاف تؤذي الطائفين وتصدق
بقيمتها بخلاف ما اذا قطع شجرة انبتت الناس لانها باعتبار حاله

حدة

م

الناس اليها اشبهت الادخر واما اللبن لان اللبن في حكم جزء من الصيد
ولهذا كان في معنى اجزاء الهدايا والفضايا واذا كان في معنى اجزاء الصيد
يجب اعتبارها بسائر الاجزاء والبيض في معنى اللبن بل اقوي لان
البيض اصل الصيد وقيل هو من المراد في قوله تعالى فقتلناه ايديكم واما حكم
واما اذا سوي الجراد فوجوب الجزا يشبه مذهبنا لانه بمنزلة صيد
البرد والاصل فيه ما روي ان رجلا من دمشق اصاب جرادا كثيرا
واعطى عن كل جرادة درهمين ثم كتب الي عمر بن الخطاب فكتب عمر رضي الله
عنه اليه انكم يا اهل دمشق لكثير دراهمكم وان ثمره احب الي
من خمسين جرادة هل لا اعطيت ثمرة وفي رواية يا اهل حمص
ثمره خير من جرادة وقال بعض السلف ان الجراد من صيد البحر لان
ذكاته بالاختلاف شبه السمك وشيل كعب عن الجراد فقال نثره الحوت
لا شيء فيها والنثره العطاس وعن ابي هريرة قال خرج جناح رسول الله
عليه السلام فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نفر بها بعصينا وسالنا
فقتلناها وناكلها ثم سقط في ايدينا اي ندمنا فقتلنا ما ذا اننعن ونحن
محرمون فسالنا رسول الله عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بصيد
البحر وقد ذكر ابو عبد الله الشامي ان هذا الحديث لا يصح لانه
نروي عينا ان الجراد بري المعاش ومثي وقع في الماء مات فليقتل يقال
انه من صيد البحر قال الامام الزاهد ابو نصر الصغار رحمه الله لا بل
الحديث يحمل على انه في حكم صيد البحر في امتناع الجزا افضل وكان
هذا مذهبنا له ولكننا نقول انه محرم الاصل بري المعاش فيجب الجزا بقتله
احتياطا وفيما اذا حلب لبن صيد قال يلزمه الجزا ولم يفسر الجزا قال بعض
مشايخنا جزاوه قيمته وذكر الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله
عليه جزاوه ضمان نقصان الصيد بمنزلة ما لو جز صوف الصيد وهناك
يجب ضمان النقصان لا قيمة الصوف ويكره بيع هذه الاشياء لاستيصالها
وفي اباحة البيع استيصالها فان باعها جاز لانه ملكها باء الضمان

فيجوز

في صيد البحر
في صيد البر
في صيد الماء
في صيد النار
في صيد الهواء
في صيد الأرض
في صيد السمك
في صيد الطير
في صيد الحشرات
في صيد البهائم
في صيد الدواب
في صيد الحيات
في صيد الثعالب
في صيد الفئران
في صيد الخنازير
في صيد الكلاب
في صيد القطط
في صيد الفئران
في صيد الخنازير
في صيد الكلاب
في صيد القطط

فيجوز البيع لمصادفه المملوك وكان له ان يجعل ثمنها في الفداء ان شاء محرم
قتل سباعا فعليه جزاؤه لا يجاوز به دم وقال زفر رحمه الله يجب قيمته
بالغة ما بلغت على قياس ما يؤكل لحمه من الصيد وقال الشافعي لا جزا
عليه وجه قولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ذكر الصيد بلام
التعريف فينصرف الي الجنس ويفيد الاستغراق الا ما استثناه رصفوان
الله عليه وقوله خمس من الفواسق تقتلن في الحل والحرم الغارة والحية والغتر
والحداة والكلب العقور وفي بعض الروايات الغراب مكان الحية وفي بعض
الروايات المذيب مكان العقور قال ان فعي استثنى الجنس استثنى لما
عراها من السباع وانما نقول استثنى الجنس لوجود الا اذا منها عادة
وذكر ابن شجاع رحمه الله في شرح اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله ان عند
زفر فيما هو مأكول اللحم لا يجاوز قيمته شاة والحاصل ان زفر رحمه الله يقول
ان الضمان الواجب لحق العباد وهناك لا فرق بين ما كور اللحم وغيره
فهذا كذلك فاما ان يقال تجب الغنمة بالغة ما بلغت في الموطأين او
بجاء بالقيمة شاة في الموطأين ولكننا نقول روي عن رسول الله عليه السلام
انه قال الفصيح صيد وفيه شاة اذا قتله المحرم والمحي في ان ما لا يؤكل لحمه من
الصيد منقوض بالاحرام من وجه دون وجه لان التقويم بالاحرام لا يثبت
لما يكون موزيا بطبعه وليس من عادته الا ابتداء اثبتنا التقويم بالاحرام من
وجه دون وجه فاعتبرنا منتقوما بقدر الشاة وما دونها واعتبرناه غير
منتقوم فيما زاد على قيمة الشاة ولان في ما كور اللحم وجوب الجزا باعتبار عينه
لان فعله يقع افساد اللحم فيجب قيمته بالغة ما بلغت وكذلك في حق العباد
وجوب الضمان باعتبار الملك فيقدر بقيمة الملك ولا ملك ههنا والفقهاء في ان
زيادة القيمة في الغنم والاسد لمعني تفاخر المملوك بها لا لمعني الصيدية فلا
يعتبر ذلك في حق المحرم ومما ردها الخصيان ومقطوع المزاكي والحكم فيه مما
عرف في كتاب الغنم هذا كله اذا قتل السبع ابتداء من غير اذي من جمته
فان كان قتله بنا على اذي كان منه لا يلزمه الجزا عندنا خلافا لزر فر وجه

قول علمائنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قتل منبعا وادي جزاه وقال اذا
ابتدأه فتعيله الانتداب يدل على ان الابتداء اذا كان من السبع لا يستوجب
الجزا بالاعتداع عليه ومعني ما قال في تعليل زفر فلا يستحق بعدوه تعديه
وان كان قارنا فعليه جزا آن وقال الشافعي عليه جزا واحد وهذه المسئلة
بناء على ان القتل عندنا محرم باحرامين فيصير بالقتل جانبا على احرامين
وعنده القاتل محرم باحرام واحد وهو احرام الحج لان احرام العمرة عنده لا يظهر
مع احرام الحج لان احرام العمرة يوجب ما يوجب احرام الحج واحرام الحج اقوي لان
احرام الحج فرض واحرام العمرة واجب او سنة فهو معني قولنا ان القاتل محرم
عنده باحرام واحد فيصير بالقتل جانبا على احرام واحد والوجه لنا في المسئلة
ان القاتل محرم بين الحج والعمرة مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعتاد بين الناس
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرق بين الشيعيين لا يتصور الا بوجودهما
وبجزان يحرم الفعل او الشئ بشيئين مختلفين كشره خمر الذي فانه يحرم حقا
للشرع وحقا للذي وهذا بخلاف المحرم اذا قتل صيدا في الحرم حيث يلزمه جزا
واحد ولم يجمع من حرمة الحرم وحرمة الاحرام لان الجمع هناك لا يمكن لان الاحرام
محرم قتل الصيد مقصود او الامن ثبت للصيد بناء على حرمة القتل والحرمة
ثبتت الامن للصيد مقصودا تعظيما للحرم وعاقلة له وحرمة القتل بناء على
امن يثبت للصيد والجمع بين الاصل والتبعية ممتنع فلم يجمع بين الحرمتين
هناك لعدم الامكان اما ههنا فبخلافه حلال اصاب صيدا ثم احرم فارسله
من يره انسان فانه وقال لا يضمن واصل المسئلة ان من احرم وفي ملكه
صيد لا ينزل ملكه عندهنا وعند الشافعي ينزل وجه قولنا ان الارسال واجب
عليه مادام الصيد في يده فاذا ارسله غير كان ارساله للحسبة وصار هذا
كالوارسله من يره وقد اصطاده من اجرامه وجه قول ابي حنيفة رحمة الله
عليه ان الصيد صار ملكا له بالاصطياد والارسال ليس واجبا عليه عينا
بل الواجب عليه ترك التعرض الا ان التعرض خارج يكون بالارسال وتارة
يكون بالتخليه في منزله فلا يكون الارسال مستحقا عليه بخلاف المحرم اذا

اخذ

اخذ الصيد لانه لم يملكه لان صيد البر ليس محلا للملك باصطياد المحرم فلا يكون الارسال
اتفاقا للملك وزعم بعض المتأخرين من اصحابنا ان المحرم اذا اخذ صيدا يملكه ملكا
فاسدا وليس الامر كما ظنوا بدليل ما ذكرنا ان المرسل لم يضمنه ولا دليل عليه ان
الحلال اذا احرم وفي يده صيد فارسله ثم وجد في يد غيره بعد ما حل فله ان
ياخذه والمحرم اذا اخذ صيدا ثم ارسله ثم وجد في يد غيره بعد ما حل ليس
له ان ياخذه وهذا الشارح الي ما قلناه **محرم** ان قتلا سبعا فعلى كل واحد منها
جزا كامل لا يحا وزبه دم ولو اشترك الحلالان في قتل صيد المحرم كان عليها
جزا واحد والعرف ان الواجب على الحلال بدل المحل ولتالت بفعالها محل واحد
والواجب على المحرم جزا على الجناية على الاحرام وقد تعدت الجناية على الاحرام
لتعدد الاحرام متعدد الجزا يتعدد الجزا محرم اخذ صيد افقتله محرم
اخر في يده فعلى كل واحد منها جزا واذ ضمن الاول رجع على الثاني
بما ضمن وقال زفر لا يرجع وجه قول زفر ان الصيد لم يملكه الاخذ فالملك
اتلف عالم يملكه الاخذ فلا يجب عليه الضمان ولا يضمن بفعله فلا يرجع على
غيره ولانه بالقتل لم يمتد كفاية يعني لا يخرج بالصوم عنها فلو رجع عليها
انما يرجع بضمان يطالب به ويحبس عليه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما
لزمته الا تزي ان الرجل اذا قتل لغيره عرض هبتي او ذكاة مالي وعرض
لم يرجع المارر على الامر بشئ للمعني الذي اشرنا اليه ولكن نقول ان اليد في
هذا الصيد كانت يد معتبرة تحقق الاخذ لانه يتمكن بها من اسقاط الجزا
بواسطة الارسال والقاتل فوق عليه هذه اليد فيكون ضمانا له وان لم
يملكه الاخذ كغاصب المدبر اذا قتل انسان في يد الغاصب يدل عليه ان قرر
ما كان على شرف السقوط وذلك جهة في الرجوع كشهود الطلاق قبل الدخول اذا
رجعوا وما قال لزمته الكفاية يعني بها ما قلنا مثل هذا التفاوت لا يمنع
الرجوع كالاب اذا غضب من ابنه ما لا تغصب منه اخر ثم ان الابن ضمن
اباه رجع الاب على الغاصب منه وان كان هو كحبس علي ما لزم من ابنه
ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالب به **رجل احرم** ومعه قفص

فيه صيدا وفي بيته صيد فليس عليه ارساله وان كان في يده فعليه ارساله
لكن علي وجه لا يقع تضييعا لحرزها عن النسب وقال ان في يلزمه ارساله
لانه مختص بملكه بامساكه في ملكه ولكن استدل بالعادة الظاهرة فان الناس
يحرمون ولهم في بيوتهم محاضن الحمام ولم يتكلف احدا لارسالها لذلك علي انه لا بأس
به واعلم ان الذي قال في الكتاب ومعه قفص يحتمل انه اراد انه معه في يده
ويحتمل انه اراد انه في خامة او في رحله فكان لقايل ان يقول اذا كان معه
في يده ينبغي ان يرسله لان القفص متى كان معه كان الطير في يده لا تزي انه
يصير غاصبا للطير لغصب القفص ولقايل ان يقول لا يكون الطير في يده وان
كان القفص في يده فلا يلزمه ارساله فان الجنب اذا حمل مصحفا في غلاف لا يمكن
ولم يكن ذلك كاحذه المصحف بيده بلا غلاف كذا ذكره الفقيه ارجع رحمه الله
وذكر عن استاده ابي بكر الاعمش انه لا يلزمه ارساله سواء كان القفص في يده
اولم يكن رجل ذبح بطنه من جط الناس او دجاجة فلا شيء عليه لانها من الدواجن
وهي جمع داجنة وهي التي استأنست والمراد به الكسكسي التي تكون في الجياض
والرياض لان كل واحد منهما ليس بصيد اذ الصيد ما فيه توحش وتنفرد ولا
يستطاع اخذه الا بحيلة وتكلف وهما ليسا بهذه المثابة والحمام اصله صيد
يجب علي الحرم الجزا في انواعه وقال مالك رحمه الله ليس في اللسول من الحمام
شيء وهو الذي يكون في طيرانه بطوط وفي قوائمه ريش لانه مستأنس فيكون بمنزلة
الدواجن ولكن نقول الحمام بجنسه متوحش متنفرد فكان صيدا وان كان
نوع منه مستأنسا كالنعام وحمار الوحش محرم دل حلالا علي قتل صيد
فذلكه فعلي الدال الجزا عندنا خلافا للشافعي وانما يجب الجزا بالدلالة بشرط اربع
احديها اتصال القتل بها والثانية ان لا يكون المدلول علم عكاه والثالثة تصديق
المدلول الدال في دلاله وتنتج اشرع والرابعة اخذ المدلول الصيد والدال في احراره
بعد فاما اذا حل الدال من احراره قبل الاخذ فلا جناح عليه وجه قول الشافعي
قوله تبارك وتعالى ومن قتله والدلالة ليست تقتل بدليل دالة للحلال
الحلال علي قتل صيد الحرم فقتله لا ضمان علي الدال ولو كانت قتل لا وجب ولانما

روي

روي عن النبي عليه السلام انه قال لا يحباب ابي قتادة هل اغتتم هل اشرتم وعن عطا
ابن ابي رباح قال اجمع الناس علي ان علي الدال الجزا واراد بالناس الصحابة وروي
عن عمر رضي الله عنه وعلي بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس رضي
الله عنهم انهم قالوا علي الدال الجزا والغرق بين الدالتين ما ذكره رحمه الله في
الكتاب رجل اخبر عن ابن القطبان من الحرم والمراد بالرجل الحلال كذا ذكره
الشيخ الامام الزاهد الصفار وانما وجب جز الاولاد لانه ما موردا عادة
الام والاولاد الي الما من وهو الحرم فاذا لم يفعل دخلت الاولاد في ضمانه بخلاف
ولد المغصوبة لانه لم يامر صاحبها باعادته الي يده حتي لو كان مامورا من صاحبه
نقول بضمائه وانما لا يضمن قيمة الاولاد بعد ادا الجزا لان الملك ثبت له في الام
بادا الجزا قبل الولاد فيلزم الي الولد الجنتين فيها وانما يثبت الملك بادا الجزا
في الام اذا خرجها من الحرم اما اذا ادي جزاها وهي في الحرم بعد ثم اخرجها
لا يملكها كذا ذكره الشيخ الامام الزاهد الصفار محرم قتل برغوة او بقعة
او غيلة لا شيء عليه لما روي عن ابن عمر وعائشة وجماعة من الصحابة رضي الله
عنهم انهم لم يوجبوا في ذلك شيئا والمعني فيه ان هذه الاشياء تبتدي
بالاذي فيباح قتلها اعتبارا بالقواصق المنصوص عليها ولو قتل قملة فعليه
جزاؤها لما روي عن ابن عباس وعائشة وحذيفة ابن اليمان انهم قالوا يحل
قتل الهوام كلها الا القملة وفيها نزل قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به
اذي من راسه وهذا لان القملة متولد من بدن البدن فكان بمنزلة التفث
فكان قتلها قضا التفث قالوا لو وجد قملة في الطريق فقتلها لا شيء عليه والصحيح
ما قلنا لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت يقتل المحرم الهوام كلها الا القملة
فانها من بدنه ويجب عليه بقتلها قبضة من طعام لما روي عن ابن عمر وبن عباس
وعائشة انهم قالوا يصدق لقتل القملة قبضة من طعام ذكر محمد رحمه الله ههنا
من قتل القملة اطعم شيئا وقال في الاصل تصدق بشيء وما ذكر ههنا يدل علي انه
يكتفي بالاباحة وهو الصحيح في العيون محرم اخذ قملة من راسه وقتلها
او القها اطعم كسرة خبز وان كان اثنين او ثلاثا اطعم قبضة من طعام وان

كان كثيرا اطعم نصف صاع والله اعلم **الحرم ينقل الظفار** محرم
خلق مواضع المحاج فعليه دم وقال عليه صدقة واعلم بان المحاج جمع محجة بالكسر
خلا فاما يزعمه بعض الناس انها جمع محجة بالفتح وهو موضع الاحتمام لان ذلك بمنزلة
من السداد وجه قولها ان المحاج لا خلق لازالة الثفت انما خلق للاحتمام والاصح
ليس من محظورات الاحرام لان النبي عليه السلام احب وهو صائم محرم بالقاحه وعنه
عليه السلام قال عليكم بالحجامة ليتبع بكم الدم مطلقا من غير فصل لكن مع هذا فيه
ازالة شيء من الثفت فيلزمه للصدقة اعتبار ان خلق بعض الشعر الصدر ولا يصفى
ان هذا خلق مقصود لاسر مقصود فشا به خلق الاباط قال الفقيه ابو جعفر
وما ذكر من مواضع المحاج يحتمل انه اراد صفحتي العنق وما بين الكاهل من الرقبة
لان المواضع اسم جمع واقل الجمع المجمع عليه ثلاثة ويحتمل انه اراد بها صفحتي العنق
دون ما بين الكاهل هكذا ذكره في كشف الغوامض ولو ادهن بزيت فهو على هذا
الاختلاف وجه قولها ان هذه جناية قاهرة لانه ليس فيه معنى الطيب لان
رائحته غير مستلذة غير انه كره للمحرم استعماله لكونه مزجيا للشعث وانه
من صفة الحاج قال عليه السلام الحاج الشعث الثقل وقال عليه السلام
يا فتوك شعثا غيرا من كل فج عميق الانزي انه لو اكل الدهن او دأوى به
شقاق رجله لم يلزمه شيء لانه لا يزول به الشعث ولو كان طيبا لم يلزمه
كما يلزمه بكل الزعفران والمسك يدل عليه ما روي عن النبي عليه السلام
انه ادهن برهن ليس فيه طيب وهو محرم ولا يحنيفة ان الدهن يزول
الشعث ويرجل الشعر ويورث المضارة وفيه معنى الطيب لانه اصل
الطيب لانه يلقي فيه الاتاخ ليصير غالية فيلحق اصل الطيب بحقيقة
الطيب في وجوب الجزاء يدل عليه ما روي عن ام حبيبة انها دعت بزيت بعد
ما مات ابوها في اليوم الرابع وقالت مالي الي الطيب حاجة ولكن سمعت
رسول الله عليه السلام يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
ان تحب علي ميت فوق ثلاثة ايام الاعلى زوجها اربعة اشهر وعشرا فقد
سمت الدهن طيبا وحديث الادهان لا حاجة به لانه محظور في الاصل

بلا

بلا خلاف فلا يصفى به قال الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي
زاده رحمه الله هذا اذا استكثر منه فاما اذا استقل منه فعليه الصدقة
بالاجماع واختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير وسياتيكم بيانه
في اخر الباب ان شاء الله تعالى ولو ادهن بشحم او سمن فلا شيء عليه لانها
ليسا بطيب محرم قلم اظفار كف واحدة فعليه دم لان المحرم محرم عليه
الانفاق بازالة اذي راسه وهذا التحريم كان لمعنى يوجد في الثقل لان
النفس يقتضي ان يكون للحاج شعنا ثفلا والخلق ينافيه وكذا القلم
فيتعلق التحريم بالامر من وان قلم الكل نجس عليه الدم ايضا ذكر تقليم الكل
من غير تقسيم بينهما اذا كان تقليم الكل في موطن واحد او في مواطن مختلفة
فنقول ان كان في موطن واحد لا يجب عليه الا دم واحد فاما اذا كان في
مواطن مختلفة قال ابو حنيفة وابو يوسف يجب عليه تقليم كل يد ورجل
دم على حدة وقال محمد بك فيه دم واحد لجميع ذلك الا اذا كفر الاول فيخفى
نجس دم اخر للاخر قاس محمد هذا على الاقطار في شهر رمضان وقاسه ايضا
على خلق الراس فانه اذا خلق ربع الراس ثم وثق حتى استوعب الراس كله بالخلق
فانه يكفيه دم واحد فعل ذلك في موطن واحد او في مواطن مختلفة والفرق
لها ان القلم يشابه الخلق من حيث ان الكل قلم الاظفار ومن حيث انه
كل اعضاء مختلفة وابعضا متفرقة باعتبار بعضها عن البعض في التقصير
والترتين والتخمس شابه من هذا الوجه خلق الراس والابط والعانة
لان خلق هذه المواضع كل حال مختلفة في انه لا يحصل الاستحالة بها
من طريق واحدة بل من طرق شتى كانت جنات مختلفة فكذلك ما نحن فيه
فقلنا اذا اتحد المجلس كانت جنات واحدة واذا اختلفت المجالس كانت
جنات مختلفة وما نحن فيه لا ينقاس على كفارة الفطر لان كفارة الفطر
مبنية على الدرء والاسقاط وهذه الكفارة مبنية على الاحتياط وانما يجب
الدم بقلم اظفار كف واحدة لان اليد الواحدة ربع الاعضاء التي لها اظفار
والربع من الراس اقيم مقام الكل في حق الراس فكذلك فيهما نحن وميتي قلم اظفارا

خمسة من اعضا متفرقة قال محمد عليه دم وقال ابو حنيفة وايو يوسف
عليه الطعام وذكر بن سبعة في نوادره ان محمدا رجع الى قواما وجه قول
محمد ان يحرم التقليم كتحريم التحليل في الافطار متصلة بالانامل اتصال
خلقة كما ان الشعور متصلة بالشون اتصال خلقة ثم الربع من الراس اقيم
مقام الكل سر كما ان ذلك الربع من موضع هو واحد او من مواضع متفرقة
فكذلك اذا تفرق القلم في اعضا متفرقة وجه قولها ان القلم متى
تفرق في الاعضا لا يحصل به معني التزين والتحسين بل يراد به
معني القبح ولا يحصل بذلك استراحة وارتفاع لانه اذا احتك بها
ضره ذلك ولما كان كذلك لا يتكامل معنى الجناية به بخلاف يد الواحد
لانه يحصل به الارتفاق عادة في الكتاب الراحة والزينة فيتكامل
الجناية كما يتكامل خلق ربع الراس لما يحصل بخلق ربع الراس من
الزينة والراحة في بعض الراس على ما جرت العادة في العلوية والقبلى
قالوا انه اذا خلق على وجه لا يحصل الزينة والراحة بان خلق لها
متفرقة لا يجب الدم كذا ذكره الامام الزاهد الصفار **وقوله** رحمه الله
والا تراك يخلقون الاجزا المتفرقة التي ورد الشرع بالنهاي عنها قاله
ماروي عن النبي عليه السلام انه نهى عن القزع وهي جمع قزعه وهي
قطعة من سخابة والمراد به ما ذكر في الكتاب ثم قال في الكتاب وفيه
طعام ولم يذكر مقدار الطعام وقال في مناسك الاصل يجب بقلم كل طغر
صدقة ثم قال في الكتاب الا ان يبلغ دما فيقطع ما شيا الا ان يبلغ
قيمة الطعام دما فيكون بالخيار ان شاطع وان شاطق الدم
كذا ذكره شيخ الاسلام الامام الزاهد الصفار وجاز ان يسمى اراقه
الدم اطعاما لكونها رطوبة الي اطعام قال الشيخ الامام ابو عبد الله
الجزائري رحمه الله ولكن قالوا اراقه الدم اولى لانه يحصل بها
قزنتان اراقه الدم واطعام الطعام وكلاهما قزونة **وقوله** رحمه الله
في الكتاب اي ينقص من قيمة الدم ما شاء فكذلك قول ابي يوسف

فان

فان بشر بن الوليد زوي عن ابي يوسف انه قال اذا بلغت قيمة الطعام
الدم لا بد وان ينقص من الدم لانه اذا تكاملت الجناية وجب الدم
وان تقاصرت وجب النقصان ابانة لا لخطا القاصر عن الكامل وما
ذكرنا ظاهر الرواية وجه ظاهر الرواية ان قلم كل طغر جناية على
حدة بدليل انه لو انضردت تجب صدقة فاذا كان معها من جنسها
لجب ان يكون موجبا لذلك دليل الطبيب اذا تطيب بطيب برقا
اقل من عضو لجب لكل دفعة صدقة محرم اخذ من راسه او لحيته
اربعا او ثلثا فعليه دم وهذا اذا خلق بغير عذر فان كان بعذر فعليه
اي الكفارات شاعلي ما نطق به النص وقال الشافعي بخير في الفعلين
اعتبار الجزاء للصبي وكفارة اليمين والفرق لا يصح بان يبين جزا الخلق
وبين جزا الصيد انما يجب بان لا يفرق الصبي فليستوي في موجب العذر
وغير العذر واعتبارا لباير الاتلافات وبخلاف كفارة اليمين لان
الله تعالى اوجب كفارة اليمين على التخيير من غير فصل والله تعالى
ورد بالتخيير ههنا اذا كان معذورا فلو ادى التخيير في غير العذر
انما يثبت بالتقياس ولا سبيل اليه لما كان الفارق وذكر الطحاوي
في مختصره ان علي قول ابي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق اكل
الرأس وقال ما ذكر لا يجب الدم ما لم يخلق جميع الرأس لان الخلق
اضبع الي جميع الرأس فينتعلق الحكم بخلق جميع الرأس وقال الشافعي
اذا خلق قليلا لجب الدم وان خلق ثلث شعرات لان النهي متعلق
بخلق الرأس غير مقدار ريشي فينتعلق الحكم بما ينفصل عليه اسم
الخلق وانما وجب الدم بخلق ربع الرأس لما قلنا ان يوجد في العادات
خلق ربع الرأس لا ككتاب الزينة والراحة فلما كان الربع مقصدا
بالخلق في الجملة اقيم الربع مقام الكل اما احتياطا لهذه الكفارة فانها
مبنية على الاحتياط حتى وجبت مع الاعذار وما لان مطلق النهي
عن خلق الرأس منصرف الى ما هو معتاد ومنعارف وكذا اللحية لان

الاكاسرة يستعملون حلق اللحي لشجاغتهم وروسانهم كحلقون لحامهم وكذا بعض
 القضاة يفعلون كذلك على ما ذكره شمس الائمة رحمه الله في ادب القاضي
 ان قاضيا سمع هذا الحديث من جعل قاضيا فقد ذبح بخير سكين فقال كيف
 يذبح الانسان بخير سكين ثم انه دعي حلاق ليسوي لحيته فجعل الحلاق
 يحلق تحت لحيته اذ عطس القاضي فالتقي للموسي رأسه بين يديه
 فلما كان اللحية مقصودة بالحلق في بعض الناس الحقت اللحية بالراس
 احتياطا لا يجاب الكفارة بالمناسكة قال الامام الزاهد الصغار رحمه
 الله والمراد من قول محمد قيمة حكومة عدل نصف صاع من خنطة لان
 الشرع لما لم ينقص حق الفقير عن نصف صاع في موضع ما وقد اوجبه ههنا
 يجب ان يكون الواجب نصف صاع قال رضي الله عنه وفي هذا نظر لان
 الواجب يقتل الغلة الواحدة لا يبلغ نصف صاع وما ذكره الصدر الشهيد
 رحمه الله في الكتاب من تفسير حكومة العدل قد اختار ابو عبد
 الله الجرجاني وان ابا عبد الله اعتبر الشارب بالراس دون اللحية
 حتى قال ان كان الماخوذ من الشارب يبلغ ثلث الراس يجب ثلث
 قيمة الشاة واختيار الشارب باللحية اولي لان الشارب اشبه بها
 منها بالراس قال ابو عبد الله الجرجاني وقد اعتبر محمد مثل هذا في
 مسائل الطب فانه قال اذا استعمل في عضو كما مل كان عليه دم وان
 استعمل في نصف عضو كان عليه نصف قيمة الشاة قال ابو عبد الله وهذا
 مذهب محمد في اعتبار اخرا الدم في موطن لم يجب فيها دم فالما ابو حنيفة
 فلا يعتبر اجزا الدم ويوجب نصف صاع من الخنطة فيما دون العنق وقال
 ابو يوسف ومحمد اذا خلق عضو واجب الدم وان كان اقل من ذلك يجب الطعام
 يريد به الصدر والساق والعانة يعني اذا خلق الصدر ركلة يجب ولان حلق
 بعضه تجب الطعام والشراب استعمال النور في لازالة الشعر كما لا يستحضر
 محرم اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شا قال الشافعي لا
 شيء عليه واجمعوا على ان الماخوذ شارب والمعلوم اظافيره اذا كان محرما

الجزا

الجزالة ان هذا رفاق وليس بارتفاق فلا يجب عليه شيء باعتبار انما هو
 حلق شعر العري وما لو ليس المحرم غيره مخيطا او طيبه وجهه قول علمائنا
 رحمهم الله ان الانسان قد يتأذى بروية ثقت غيره فكان فيه ضرب من
 الارتفاق فلا يخفى عن الجزا وهذا وقع الفرق بين هذا وبين المستشهد
 به محرم نظرا في فرج امرأة فامني لاشي عليه وان لمسا بشهوة فامني فعليه
 دم روي هذا عن علي بن ابي طالب وابن عمر وسعيد بن جبيل والحسن والزهري
 رضي الله عنهم انهم قالوا في المحرم يقبل امراته فينزل فعليه الدم قال الامام
 الزاهد الصغار الاصل في هذا انك تراعي امر الحج بالصوم فكل ما فعله الصائم
 من دواعي الجماع مما لا يجب عليه فيه شيء فكذلك الحاج اذا فعله لم يجب عليه
 شيء وكل ما يجب فيه القضا على الصائم فعلي الحاج اذا فعله دم وكل ما يجب على
 الصائم لاجل الكفارة فعلي الحاج استقبال الحج اذا فعله قبل الوقوف بعرفة
 وبدنه اذا فعله من بعد رجل وامرأة افسد اجمعا بجماع فعاد يقضيان
 فليست الفرقة بشيء ثم اعلم اولاه هل يجوز ان يقال فسد الحج ام لا
 قال مشايخ بلخ وبعض مشايخ عراق لا باس ان يقال ذلك وقال كثير من
 مشايخ عراق نحن لا نقول هكذا ولكن نقول كما قال ابو حنيفة في الكتاب
 اذا جامع مضي في حجته وعليه الحج من قابل وعليه هدي وقال زفر
 يفتقران من موضع الاحرام وقال الشافعي اذا انتهيا الى المكان الذي
 جامعها فيه اخذ كل واحد منهما في طريق اخر حتى يجاوز ذلك الموضع وقال
 مالك اذا اخرجها من بيتهما للقضا اخذ كل واحد منهما في طريق اخر بحيث
 لا يلقي احدهما صاحبه وذكر الشيخ الامام الزاهد الصغار قول مالك مثل قول
 الشافعي وقول الشافعي مثل ما ذكره في الكتاب وهكذا اكل بالمل
 لان ما لا يكون نسكا في القضا لانه لو كان نسكا في القضا لكان نسكا في
 الادا تحصيل المصلحة المتعلقة به وما يتوقع من نوع الوقاع ولا يعتبر
 به لانها لو اشاحا اخر من غير ان يقضيا لا يلزمهما الافتراق ولان الله
 تبارك وتعالى امر بالازواج باسكان الازواج من حيث يسكنون من



غير تقييد بحال دون حال فيستوي في ذلك السفر والحضر كلا باطلاق النص
فان قيل روي عن عمر بن الخطاب انه سئل عن هذه المسئلة فقال قضيان
في الحج وقضيان من قابل ويفترقان من حيث اصابا وعلي كل واحد منهما
هدي وقال علي رضي الله عنه مثل ذلك الا انه قال وعلي كل واحد منهما بدنة وقال
سعيد بن المسيب مثل ما قال عمر الا انه قال ويفترقان من حيث خرجا من
بلدتهما فهولا السلف قد اتفقوا علي انهما يفترقان وان اختلفوا في موطن
الافتراق فوجب القول بالافتراق قيل له النص يقتضي ان كان الزوجان في
ساكن الازوج فلو وجب الافتراق انما يجب بالاحاد ولا يجوز نسخ الكتاب
بالاحاد فان قيل لا يتعامت وتخصيص النص العام بخبر الواحد وعليه الاغتيا
وكذا ذكره الشيخ الامام الاجل الصغار رحمه الله محرم خضبة راسه بالحنا
فعليه دم وذكر في الاصل راسه وحيتته ووجب الدم لافراد الراس بالذكور
ههنا وهكذا ذكر في الاصل في موضع ايضا دل ان كل واحد منهما مضمون بالدم
وهذا اذا كان ما يباعا حتي لم يهرق لميلدا اما اذا كان جامدا احتيضا لميلدا
فعليه دمان دم للتغطية وهذا اذا غطاه يوما الي الليل فان كان اقل
من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا غطي راسه هو الصحيح من الذهب وان كان
اقل من ذلك فعليه صدقة واذا خطيب المحرم قال في الاصل ان كان كثيرا
فاحشا فعليه الدم وان كان قليلا ففيه الصدقة واختلف المشايخ في الحد
الفاصل بين القليل والكثير فاعتبر الفقهاء ابو جعفر رحمه الله الكثرة في
نفس الطيب فقال ان كان الطيب في نفسه كثيرا يستكثره الناس ككفين
من ماء الورد وكف من الغالية او المسك فهو كثير وان مادون ذلك قليل وذكر
شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي انه كان الطيب في نفسه قليلا الا انه
طيب عضوا كما سلفا انه يكون كثيرا وتكون العبرة في هذه الحالة للعفو
للاطيب وانما وجب الدم باستعمال الحنا من قيل انه طيب الرائحة وقد
روي عن رسول الله عليه السلام انه قال لا مسملة لا تطيبني وانت محرمة
ولا تسمي الحنا فانه طيب وهو قول مجاهد وعطاء رحمهم الله **باب**

الاحصار

الاحصار الاحصار كما يكون بالعدو ويكون بالمرض وعند الشافعي لا احصار الا بالعدو
ووجهه قوله ان المراد بالاحصار المذكور في كتاب الله تعالى الاحصار من العدو
الا تري الي قوله تعالى فاذا امنتم والامان انما يكون من العدو لقوله عليه
السلام من اصبغ امنا في سربه معا في بدنه وعنده قوت يومه فكأنما
خبرق له الدنيا بخلافها ولو كان الامان من المرض لا عين التنصيص علي
الامان عزة ذكر المعافاة لنا ان المراد من الالية المرض كذا قال اهل اللغة قال
ابن السكيت احصره المرض اذا منعه عن سفره وحاجته يريد بها قال الله
تعالى فان احصرتم وقد حصر العدو وحصورته اذا ضيقوا عليه وقالت
صاحبه الديوان احصر الحاج اذا منعه عن المعنى لحج علة واحصره وحصره
بمعنى اي حبسه وقال ابو عمرو بن العلاء احصرني الشي واحصرني اي حبسني
قال ابن ميادة وما هجر لي ان تكون تباعدت عليك ولا ان احصرتك شغول
فهذه الاقاويل دليل علي ان المحصر شي يمنع عليه المعنى في حجه سواء كان
الامتناع باعتباره العدو او باعتباره المرض **قوله** تبارك وتعالى فاذا امنتم لا يدل
علي ان الامتناع باعتباره العدو والامان كما يكون من العدو فكذلك من المرض
وقال عليه السلام الزكام امان من الجذام وقال عليه السلام من ليسن العاقل
بالنشميت فقد امن الشوم والموس والعلوص واعلم ان دم الاحصار
لا يتوقت بيوم النحر عند ابي حنيفة وعندها يتوقت بيوم النحر دليله الحلق
وهذا بان بالاحرام التزم الافعال والتحلل في اوانه وقابا للملتزم وجه قول
ابي حنيفة قوله تبارك وتعالى فان احصرتم في استيسر من الهدي ذكر الهدي
ولم يشترط زمانا فلا يقيد بالزمان تحريضا الزيادة علي الكتاب اذ الزيادة
جارية مجري النسخ فلا يجوز المصير اليها بخبر الواحد والقياس علي الحلق
لا يكا ديع لان قياس المنصوص علي المنصوص وانه لا يصح لان القياس لا يستلزم
دليلا خلوا الفرع عن الحكم الثابت بطريق التنصيص ولما كان الحكم منصوبا
عليه وقعت الغنية عن القياس ولان هذا دم شرع لتججيل التحلل فلا يتوقت
بيوم النحر كما لم الواجب بالوقوع قبل الوقوف بان ذلك انما يتوقف لمساس

الحاجة الى التخلص وهذه الحاجة مساسة ههنا ثم دم الاحصار في الحج يتوقت
بالمكان بالنسب ودم الاحصار في العمرة لا يتوقت بزمان بالاجماع لكن يتوقت
بمكانهما فراق بين المحصر بالحج وبين المحصر بالعمرة والفرق ان باحرام العمرة
لم يلتزم التخلل في وقت بعينه اذ العمرة لا تختص جوازا اذ اياها بوقت بعينه
ودم التمتع والقران تختص جوازا بهما يوم النحر بالاجماع ثم المحصر اذا تخلل بالهدي
فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا يتخلل بتخلل هديين ومتي كان المحصر معصرا
لا يجد الهدي اقام حراما حتى يطوف ويسعي رجل وقف بعرفة ثم احصر ثم
لم يكن محصرا وهو حرام عن الفساحي يطوف طواف الزيارة وانما لا يكون محصرا
لان صورة المحصر ان يخاف فوت الحج بفوت وقته وهذا لا يخاف لانه قد ادرك
الحج قال النبي عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد ادرك الحج وفي رواية من
وقف بعرفة فقد تم حجه ثم قال ههنا وهو حرام على الفساحي يطوف طواف
الزيارة فهذا يدل على انه يباح له الحلق لانه اذا حلق يباح له كل الا انسا
وذكر في كتاب المناسك وهو حرام كما هو حتى يطوف طواف الزيارة يوم النحر
وطواف العود وحلقه ويقتصر فقد امر بتأخير الحلق حتى يفعل في الحرم فصار
في هذا روايتان في رواية يباح وفي رواية لا يباح وجه رواية التخييم
انه اذا حلق يكون الحلق مقدما على مكانه وتأخير النسك وتقديمه
على المكان اغلظ منه عن الزمان لا تزي ان محمدا وافق ابا حنيفة رجاها
انه فيمن خرج من الحرم ولم يقصر انه يلزمه الدم وخالفه في تأخيره عن
الزمان وجه رواية الا باحة ما ذكر في الكتاب ولو احرم بالحج واتي مكة
قبل الوقوف بعرفة احصر بها لم يكن محصرا فالاحصار بمكة وفي الحرم ليس
باحصار عندنا ثم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم انما لا يكون محصرا
اذا منع عن الوقوف بعرفة دون الطواف بالبيت او منع عن الطواف دون
الوقوف لانه اذا منع عن احدها لا يزداد عليه موجب احرامه لم يتخلل
بالهدي لانه ان منع عن البيت يقف بعرفة وتحلق ويتخلل وان منع
عن الوقوف يطوف بالبيت وتحلق ويتخلل لان فايته الحج يتخلل بالطواف

فاما

فاما اذا منع عنها فيكون محصرا يتخلل بالهدي وقال بعضهم لا يصير محصرا وان
منع عنها لان الاحصار بمكة بعد ما صارت دار الاسلام نادر والنادر لا يقيد
به والمرأة اذا حرمت بحجة التطوع فمنعها زوجها في محصورة وله ان يتخللها
بما هو محظور الاحرام واذا احلها فعليه هدي وحجة وعمرة وكذلك اذا امرت
بحجة الاسلام وليس معها زوجها او محرم في محصورة الا ان ههنا لا يثبت التخلل
الا بالهدي لان المنع عن المعنى لفقد المحرم شرعا لحق الزوج فصار نظير
المنع بسبب المرض محصر بعمرة او حجة قد اراد يدرك هديه فليس محصر
لنزال العذر وما عدا هذا على الاستنصار في الكتاب والله تعالى اعلم
باب التمتع كوفي قدم بعمرة في اشهر الحج وفتح منها وحلق او قصر
ثم اتخذ مكة او بصرة دارا ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع اعلم بان هذه
المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا اقام بمكة بعد ما فرغ من العمرة وحلق
ثم حج من عامه ذلك في سفر واحد ولا يملك باهله المأما صحيا وقيل
الا مالم يصح ان لا يكون العود الى مكة مستحقا عليه والثاني اذا
خرج من مكة ولكن لم يجاوز الميقات حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه
يكون متمتع لان من ورا الميقات حكمه حكم من يكون في مكة والثالث
اذا خرج من المواقيت وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه
لا يكون متمتع لانه المأما بيهن العمرة وبين الحج المأما صحيا فان العود
الى مكة غير مستحى عليه حتى انه لو كان ساق الهدي كان متمتعاعدا اليه
حنيفة وابي يوسف لان المأما ههنا غير صحيح لان العود اليها مستحى عليه
والرابع ما اذا خرج من الميقات فاتي بالبصرة واتخذها دارا ثم حج من عامه
ذلك قال في الكتاب هو متمتع ولم يتعر من الخلاف وذكر ابو عصمة سعد بن
ان ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ما على قولها فلا يكون متمتع وهكذا
ذكر الطحاوي وذكر الجصاص ان هذا قول الكل وقد غلط الجصاص
الطحاوي رحمه الله في كره كثير من مشايخنا قالوا ان الصواب ما ذكره
الطحاوي من الاختلاف قال ابو نصر الصنفار رحمه الله الصواب ما قال

الطحاوي فان كثيرا ما جربنا الطحاوي فلم نجده غالطا وكثيرا ما جربنا الجصاص
فوجدناه غالطا وجه قولهما ان المتمتع من الحج بين حجة وعمره في سفرة
واحدة وهو ما رجح الي بصرة واتخذها اداقامة افتقر الي ادا الحج الي انشا
السفر فلم يوجد الجمع بينهما في سفرة واحدة والمتمتع من رزقه له لسكان
محيين في سفرة واحدة الا ترى انه لو رجع الي كوفة ثم الي مكة حج من
عامه ذلك لم يكن متمتعا بالاجماع ولا في حنيفة انه ما لم ياهله فهو جناح
السفر لان الانسان اذا لم يكن في وطنه الاصيلي يعد من المسافرين وهذا
معني ما قال في الكتاب ان شبهة السفر الاولى قايمة فالنظر الي هذا
يقتضي ان يكون جاععا بينهما في سفرة واحدة ودم المتمتع دم قرابة
لانها دم شكر ولهذا حل تناول منه فصار الي ايجابه باعتبار هذه
الشبهة احتياطا وان قدم لعمرة فافسد ها وفرغ منها وفقر ثم اتخذ
البقرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه ذلك ههنا ثلاث مسائل
احدها هذه والثانية اذا رجع الي اهله ثم جا واعتمر في اشهر الحج وحج من
عامه ذلك والثالثة اذا اهل بعمرة اخري ثم حج من عامه ذلك قبل الرجوع
والجواب في الثالثة انه لا يكون متمتعا لان لم يصير متمتعا باعتبار
الاعتماد الاول لانه قد فسد والمتمتع من رزق لسكنين صحيحين في سفرة
واحدة ولا يصير متمتعا بالعمرة الثانية لان احرم بها وهو مكى حراما
الا ترى انه لو اراد ان يحج من حجة من عامه ذلك محرم من خوف الكعبة
ولا تتمتع لاهل مكة والجواب في الثانية انه متمتع لانه كان اهلا للمتمتع
في الاصل لكونه من سكان الافاق وانما خرج عن ان يكون اهلا للمتمتع
لسكنائه بمكة وقد انقضت العودة الي وطنه الاصيلي فعاد اهلا للمتمتع
كما كان والجواب في الاول ان كان خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج ثم
جا واعتمر وحج من عامه ذلك يكون متمتعا واما اذا خرج من الميقات
بعد دخول اشهر الحج ثم جا واعتمر وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا
عند ابي حنيفة وعندهما يكون متمتعا وجه قولهما ان هذا الرجل

انما

انما بطلت اهليته للتمتع لتوطئه بمكة وقوطئه بها قد ارتفع عن السفر
وقوطئه بالبصرة فعاد اهلا للمتمتع فلا تعود الاهلية لما عرف ان الحكم من
ثبت بعله وبقي ببقا بعضا ببيان انه انما بطلت اهلية المتمتع بالسفر
الاولي ومسكنه بمكة لانه انما يتمكن من السكنى بالسفرة الاولى يخرج
عن اهلية المتمتع ليضاف اليها والسكنى بها وان زالت بالسفرة
الاولي لم يزل بعد لانها كانت من وطنه فلا تنقضي الا بالعودة اليه بخلاف
ما لو خرج من الميقات قبل اشهر الحج لان هذا الرجل كان اهلا للمتمتع لكونه
من سكان الافاق ولم تبطل هذه الاهلية بسكنائه بمكة قبل اشهر الحج
لان انما تبطل هذه الاهلية منعاه من المتمتع والمنع منه قبل اشهر
الحج فانت فصار سكنائه بها وعدمها سواء فلا يضاف ببطلان الاهلية
الي السفرة الاولى وان قدم لعمرة في اشهر الحج ولم يفسدها وحل منها
ثم رجع الي اهله لم يكن متمتعا وهذا ظاهر جدا رجل اعتمر في اشهر
الحج وحج من عامه فايها افسد معني فيه لما روي عن علي وعبد الله ابن
عباس انها قالوا يمضي في فاسدها ولم يكن عليه دم المتمتع لعدم مكى
قدم متمتعا وساق النبي اولم يستحق فليس متمتع لان المتمتع من جمع
بين العمرة والحجة بلا المام صحيح بينهما وهذا لا يمكن بحقيقة في حق
المكي القران افضل يعني من كل اجناسه وقال الشافعي الافراد
افضل وذكر الحسن في المجرى عن ابي حنيفة ان القران افضل من
المتمتع والافراد افضل من المتمتع وفي ظاهر الرواية المتمتع افضل من
الافراد وعن محمد ما يدل على ان الافراد افضل من القران والمتمتع فان
قال في رجل اعتمر ورجع الي اهله ثم رجع الي مكة وحج فيكون سفرين
فكان ذلك افضل من القران والمتمتع ثم قال وهو قول ابي حنيفة
واختلف المشايخ في تخرج مسألة القران بيننا وبين الشافعي على ظاهر
الرواية بعضهم قالوا مسألة القران بناء على ان القارن عنده يطرون
طوافا واحدا ويسعي سعيها واحدا ويتداخل افعال العمرة بافعال الحج

لقوله عليه السلام دخلت العرة في الحج الى يوم القيمة ولان القران مبناه على
التداخل حقيق وقع الاكتفا فيه بتلبية واحدة وحلق واحد فكذلك الاركان
واذا كان افعال العرة عنده يتداخل كان الافراد افضل لان في الافراد
يتكرر الافعال وفي القران يتحد وعندنا يتداخل كما لو افرد لكل واحد
منهما لقوله تعالى وانتموا الحج والعمرة لله والمراد بالاية القارن فكان الله
جل جلاله قال طف للعمرة واسع لها وقف للحج وطف له وعن علي انه قرن
بين الحج والعمرة وطاق لعمرة وسعي لها وقال هكذا رايت رسول الله عليه
السلام صنع ولا نقول ان القارن تكفيه تلبية واحدة لان القارن يقول
لبيك للعمرة وحجة يعطف الحجة على العمرة فتصير التلبية كالمعادة وبعض
مشايخنا قالوا هذه مسألة مبتدأة حجة ما روي جابر رضي الله عنه
ان رسول الله عليه السلام افرد بالحج عام حجة الوداع وروي عنه في رواية
اخرى ان رسول الله عليه السلام كان واقفا على الصفا ينتظر الوحي
فامر بالافراد ولا شك ان الله تعالى يحتاج لتلبية ما هو اقل من ولنا ما روي
ان رسول الله عليه السلام قرن بين الحج وبين العمرة في حجة الوداع رواه
عمر وعلي بن عباس وعمر بن الخطاب والنس وجابر وعائشة رضي الله عنهم
وروي عن عمر بن عباس ان رسول الله عليه السلام قال اتاني ات من
ربي وانا بالعقيق وقال صل في هذا الوادي المبارك وقل لبك بحجة
وعمره وعن بن عباس قال اعتمر رسول الله عليه السلام اربع عمرات بالحزينة
وعمره القضاء وعمره من الجعرانة وعمره مع حجة وروي عن النبي عليه السلام
انه قال اهلوا يا آل محمد بحجة وعمره معا والنبي عليه السلام انما يامر
الله بما هو افضل واولي واحب وارضى وعن انس بن مالك قال كنت
واقفا تحت جبران ناقة رسول الله عليه السلام اخذا بزمامها ولعابها
ليسيل علي كنفتي فسمعتة يقول لبك للعمرة وحجة معا وعن بن عباس
انه سئل ان رسول الله عليه السلام ما حج الا مرة واحدة في عمره
فكيف اختلف اصحابه في ذلك فقال ان رسول الله عليه السلام
صلي

يصرخ وجر

صلي بذي الحليفة ركعتين ثم لبى فشهد البعض وغاب البعض ثم دعي بناقة
القصوي فلما وضع رجله في الغدر لبى فشهد البعض وغاب الاخرون فلما
انبعثت به ناقت لبى فشهد بعض وغاب اخرون فلما انتهى الى البيدا
لبى فشهد بعض وغاب اخرون فكل واحد منهم رواه علي حسب ما
عائنه فالذي روي انه قرن كان حاضرا وقت التلبية والذي روي
انه افرد لم يكن حاضرا وعن طاووس قال لو قرنت الف حجة لقرنت وعن
مجاهد قال لو حججت سبعين حجة لقرنت وضرب من المعقول يدل
على هذا واذ لك لان الجمع بينهما جائز بلا خلاف وان اختلفا في الافضال
والاصل ان الجمع بين العبادتين حتى جاز كان افضل من الافراد لظهور
المسارعة واعتبارا بالاعتكاف مع الصوم والصدقة مع الصلاة
والحراسة على سبيل الله تعالى مع القراءة ولان الاحرام في حق القارن
ادوم فيكون اشق فيكون احب واذب اعتبارا بصيام شهر من
متتابعين رجل اراد ان يتمتع في شوال وهذا على ثلاثة اوجه
اما ان يصوم قبل ان يحرم للعمرة وقبل ان يحرم الحج او يصوم بعدما
احرم للعمرة والحج وفرغ منها او يصوم بعدما فرغ منها قبل ان يحرم
الحج اما اذا صام قبل ان يحرم للعمرة والحج لا يجزيه بلا خلاف لان الصوم
انما يجزيه اذا تمتع وهذا لا يتمتع بعد واما اذا صام بعدما احرم
للعمرة والحج فانه يجزيه واما اذا صام بعدما احرم للعمرة والحج فانه
يجزيه فاما اذا صام بعدما فرغ من افعال العمرة قبل ان يحرم
الحج فيجزيه عندنا وقال ابن ابي شيبة لا يجزيه امرأة تمتعت فضحة
شاة لم تجزها من المنفعة لانه وجب عليها الدم بالتمتع والاضحية
تجب باعتبار الاستظهار قال الامام الزاهر الصفا رخص محمد
رحمه الله المرأة بالذكور دون الرجل والحكم يعنها كان المرأة هي السائلة
ما ثبت الحال على ما وقع السؤال وقيل انما خصها بالذكر الغالب من
حال الجهل والرجل يعرف ذلك وقال مالك دم الاحصاء ينوب عن دم

التمتع واسم اعلم **باب في الطواف والسي** رجل طاف الطواف الواجب في
جوف الحجر فان كان بمكة أعاد الطواف وان رجع إلى أهله فعليه دم لأن الحجر
من البيت لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لعائشة لو لانا قومك حديث
عهد بالجاهلية لهدمت البيت وبنيت علي قواعد الخليل عليه السلام
ولقد قال النبي عليه السلام لعائشة صل في الحجر فاذ من البيت عبد العزيز
ابن محمد بن علقمة عن امه عن عائشة قالت كنت احب ان ادخل البيت فاصلي
فاخذ رسول الله عليه السلام بيدي فادخلني الحجر وقال صلي في الحجر ان
اردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصوه
حين بنوا الكعبة واخرجوه من البيت وقال لوعثت الي قابل لا دخلته
في البيت ولا خرجت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وقيل اكثر الحجر من
البيت وهو خمس اذرع وخمس اصابع وسمي حجرا لان حجر من البيت وسمي
حطيا لانه حطم من البيت اي كسر فعيل بمعنى مفعول وقيل فعيل بمعنى
فاعل اي حاطم للظلمة علي ما جاء في الآثار ما دعا فيه احد علي من
ظلمه لاحطه الله تعالى فثبت ان الحطيم من البيت فيلزمه الطواف
به فان أعاد الطواف كان افضل ليكون علي وجه السنة وان اقتصر علي
طواف اجزاه وكيفيته ما ذكر في الكتاب فان لم يفعل حتي رجع إلى
أهله كان عليه دم لترك هذا القدر من القدر وخرج عنه بالدم وهذا
عندنا لانه اتى بالاكثرو فعل الاكثر من باب الحج يقوم مقام الكل في
حق الجواز وامتناع الفساد الاثري ان فرائض الحج عندنا ثلاثة اشيا
الاحرام والوقوف وطواف الزيارة فاذا احرم ووقف بعرفة ثم جامع
لم يفسد حجه فعلم ان فعل الاكثر في باب الحج يقوم مقام الكل غير انه
يمكن النقصان بتركه ونقايص الحج تجبر بالدم رجل طاف طواف
الزيارة علي غير وضوء وطاف طواف الصدر في اخر ايام التشريق علي
وضوء فعليه دم ويجزئيه لان الطواف علي غير وضوء جائز لكن بصيغة
النقصان اما الجواز فلقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق الله تبارك

وتعالى

وتعالى امر فبالطواف مطلقا في مقيد بالطهارة فاشترط الطهارة تقع نسخا
للكتاب بخبر الواحد واما النقصان فلان الطواف مشبه بالصلاة لقوله
عليه السلام الا ان الطواف بالبيت صلاة فمن نطق فيه فلا ينطق الاخير
وفي رواية الا ان الطواف صلاة لان الله تعالى اباح فيه النطق وعنه
عليه السلام قال لا يطوفن بهذا البيت مشرك ولا عريان ولا محدث فيتمكن
النقصان بتركه فيجب الدم وان طاف طواف الزيارة جنبا وطاف طواف
الصدر طاهرا في اخر ايام التشريق فعليه دمان عند ابي حنيفة وقال
عليه دم واحد وطواف الصدر ههنا يقوم مقام طواف الزيارة لانه لما طاف
طواف الزيارة جنبا تمكن في الطواف نقصان فاحش فيجب تداركه وتلاقيه
بالاعادة فان عجز عن الاعادة بان عاد إلى أهله اراق دم جزو وفادام
يسيل من التدارك والتلافي بالطواف ثانيا لا يلزمه المصير الي التدارك
بالاراقة وههنا الامكان ثابت باقامة طواف الصدر مقام طواف الزيارة
لا يقع من التلافي لانه حينئذ يصير طواف الصدر متروكا فيكون ذلك
توارك نقصان باثبات نقصان مثله وان كان يسقط الدم الذي وجب بالنقصان
المتمكن في طواف الزيارة يجب دم اخر لترك طواف الصدر فلا فائدة اذ فيه
فبقى طواف الزيارة معتداه والدم الذي وجب ثانيا اما ههنا فتمت اقامتنا
طواف الصدر مقام طواف الزيارة يصير كأنه طاف طواف الزيارة في اخر
ايام التشريق طاهرا فيسقط عنه دم الجزو وعليه شاه لانفساخ طواف
الصدر وما يجب بسبب جزو وفوق ما يجب بسببه شاه فلهذا اقام طواف الصدر
مقام طواف الزيارة وانما يجب دمان عند ابي حنيفة لان التأخير عن
الزمان مضمون عنده وعندهما ليس بمضمون وجه قولنا ما روي عن
رسول الله عليه السلام انه سأل رجل عام حجة الوداع فقال اي خرت قبل
ان ارمي فقال ارم ولا خرج وساله اخر وقال اي حلفت راسي قبل ان اذبح
فقال اذبح ولا خرج فاسيل ذلك اليوم عن شيء قدم او اخر الا قال افعل
ولا خرج فما نحن فيه اما ان وقع السؤال عنه اول يقع فان وقع بحوز وان لم

يقع فكذلك اعتبارها وقع الجامع دفع الصئيق والمخرج وجه قول أبي حنيفة
أن الحلق في وقت نسك من مناسك الحج باجماع بيننا فلما وجبت الكفارة
بتقدمه على وقته وإن كان تذر فلان يجب فيما نحن فيه ولا عذر أدري أو نقول
أن التأخير عن المكان مضمون فكذلك التأخير عن الزمان والجامع بينهما كون
التأخير نفوت لما هو نسك عن حينه وأوانه والجواب عما قال أن يقال
أن نفى المخرج لا يدل على سقوط الكفارة لأن المخرج قد يفتقر لعذر والكفارة
تجب كما في حلق الرأس بعذر لا ذي فان إعادة الجنب الطواف في أيام النحر فلا
شيء عليه لأنه إذا داه في عينه وإن لم يعرفه حتى يرجع إلى أهله فعليه أن كان جنبا
بدنه وإن كان محدثا شاء وبه ورد الأثر عن بن عباس وأختلف المشايخ في
أن المعتبر هو الطواف الأول والثاني جازله أو المعتبر هو الطواف الثاني
والأول ينفسخ كان الكرخي يقول المعتبر هو الأول وكان الفقيه أبو بكر الرازي
يقول المعتبر هو الثاني والتفقوا في المحدث إذا أعاد الطواف أن المعتبر هو الأول
والثاني جازله وفي المحدث يستحب إعادة وفي الجنب يجب فالكرخي يستدل
بمسألة المحدث وهو لو طاف جنبا لعمرته في رمضان ثم أعاد طواف في شهر
الحج لا يكون متمتعاً ولو كان المعتبر هو الثاني لكان متمتعاً وأبو بكر الرازي
يستدل بالطواف للزيارة جنبا في أيام النحر ثم أعاد طوافه بعد أيام النحر
فعليه دم عند أبي حنيفة لتأخير طواف الزيارة عن حينه ولو كان المعتبر
هو الأول والثاني جازله لما لزمه لأن الأول جيب فيه وجد في حينه وأوانه
وإذا طاف للزيارة طاهراً وطاف للمصدر جنبا أو محدثاً فإدام مكة يعيده
وإن رجع إلى أهله فعلى الجنب شاه وظي المحدث في رواية أبي سليمان صدقة
وفي رواية أبي حفص دم وإذا طاف وهو عريان أو طاف وفي ثوب نجاسة أكثر
من قدر الدرهم ذكر القدوري في نجاسة الثوب أنه يجزيه ولكن يكره ولا شيء عليه
وفيما إذا طاف عرياناً أجزاءه ولكن عليه دم فإن طاف طوافين للحجته وعمرته ثم سعى
سعيين إما يجزيه وقد أساء ما الأساء فلا عراضه عن الترتيب للمشروع أما
الجواز أما الطواف الأول فلا شك أنه يجوز عن العرة وأما السعي الأول فكذلك يجوز

عنها

عنها وتحلل طواف التحية لا يمنع الجواز والاعتداد باعتبار إجماع ما يتحلل من الأفعال
والسعي الثاني تجوز عن الحج لأن المستحب عليه في هذه الحالة السعي من الحج لأن
الأول قد وقع عن العرة والثاني قد يقع عن المستحب وليس عليه شيء لأنه ما عرض الأثر
بمجرد الترتيب بين الأفعال وأنه سنة وتركها يوجب الأساءة دون الدم كونه حرم
بالحج فقدم مكة واتخذها داراً قال ليس عليه طواف الصدر لأن طواف الصدر شرع
لتوديع البيت علي ما قال عليه السلام من حج هذا البيت فليكن آخر عمره به بالبيت
الطواف فلما لم يكن لهذا الرجل لآخر عمره بالبيت لا يجب لأنه من حاضري المسجد
الحرام والتوديع من المفارق يكون لمن الحاضر فلا يجب وهذا إذا اتخذ مكة دار
إقامة قبل أن يحل النفر الأول والنفر الأول بعد يوم النحر بيومين فأما إذا
حمل النفر الأول فلا وهذا أقوالها وقال أبو يوسف يبطل عنه أيضاً باعتبار
الفعل الأول إلا إذا أعزم على السكنى بعد ما أخذ في الطواف وجه قوله ما ذكرنا
بخلاف ما إذا أخذ فيه لأنه لو سقط عنه يمنع منه وفي ذلك إبطال ولا يقال
على هذا أن هذا ينتقص بالصلاة المظنونة والصوم المظنون لأننا نقول
التقضي عنه من وجهين أحدهما أن ما أتى به من الطواف واجب في نفسه
الآخر فلو لم يلزمه المعنى يكون الامتناع فيه إبطالا للواجب بخلاف المظنون
من نوعين لأنه ليس بواجب في نفس الأمر والوجه الثاني أن الطواف من
أجزاء الحج والحج مظنونة مضمومة فكذلك ما كان من أجزائه بل أولى لأنه
واجب في نفس الأمر زمان الأخذ فيه ولا كذلك المظنون من النوعين وجه
قوله أن سبب الوجوب قد ثبت وترتب عليه الوجوب فلا يرتفع الوجوب بالرفع
سببه لاستغنائه بالحكم عن بقا السبب على ما دللت عليه مسائل أصحابنا
رحمهم الله رجل طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل وهو مكة فإنه يعيد
الطواف والسعي ولا شيء عليه وإنما لزمته إعادة السعي وإن كان السعي
في الأجزاء لا يفتقر إلى الطهارة لأنه متى طاف ثانياً صار الطواف الأول
كان لم يكن يلزم انقضاء الطوافين بالفرضية أو امتناع فرضية الثاني وكل
واحد منهما منتفأ إما امتناع فرضية الثاني على هذا التقدير فظاهر

لان الاول لم يبق كما كان والثاني فرض يلزم اتصافها بالقرضية وذلك منتف
لان الفرض في العرة احدها ولهذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان الرجل اذا
صلى ونقر فيها نقر الدرك اعاد صلاته متى اعادها كان الفرض هو الثاني للمعني
الذي اشرنا اليه واذا صار الطواف كان لم يكن بقي السعي قبل الطواف فلا يقع به
الاعتداد وكان السعي انما كان فريضة تبعا للطواف فاذا اوجبت اعادت
الطواف وجبت اعادة السعي مكان التبعية ولهذا لم تكن فريضة بدون الطواف
ولو رجع الى اهله ولم يعد فعليه دم وقد تحلل اما وجوب الدم فلهما كان
النقصان في الطواف وليس عليه السعي شي وان امر باعادة السعي كما امر
باعادة الطواف وكان ينبغي ان يلزمه دم لاجل السعي كما لو اعاد الطواف
ظاهرا ولم يعد السعي والجواب عن هذا ان يقال اذا اعاد الطواف لم يعد
السعي انما يلزمه الدم لان الاعادة المودعي فيبقى السعي قبل الطواف
فلا يقع الاعتداد به فيلزمه الدم لتركه بخلاف ما اذا لم يعد وارق الدم لان
باراقة الدم لا يرتفع المودعي رجل اهل بالحج في رمضان وطواف وسعي في
رمضان لا يجزيه ذلك السعي عن سعي يوم النحر لان افعال الحج موقوفة بشهر
الحج قال الله تعالى الحج اشهر معلومات فان قيل لما تعرض للسعي في الجواز دون
الطواف قيل له قد ذكر الشيخ الامام الزاهد العنبر السعي في هذه المسئلة دون
الطواف فكان ذكر الطواف لان جواز السعي لجواز الطواف فاذا لم يجز السعي
الذي هو تبع لم يجز الطواف الذي هو اصل لولا ان طواف القدوم لا يجتنب بشهر الحج
لانه سنة القدوم او اللقائ **باب الرجل يضيق الاحرام احراما**
العره لا تضيق الى الحجة والحجة تضيق اليها لان الله تبارك وتعالى جعل العرة براءة
الحج لقوله تبارك وتعالى فمن تمتع بالعره الى الحج مع هذا اذا احرم بالحج وضاف اليه
العره كان قارنا لان القارن هو الجامع بينهما وهو جامع الا انه مسي فيما يمنع مكي
احرم بعره وطواف لاشواط ثم احرم بحجة قال يرفض الحجة وعليه لرفضها
دم وحجة وان مضى عليها اجزاه وكان عليه الجمع دم وان لم يكن طواف لعرته
شيا رفض العرة بالاجماع اعلم ان هذه المسئلة مبنيّة على ان المكي منهي

عن

عن التمتع والقران عندنا الا في سورة واحدة وهي ان المكي اذا خرج الى الكوفة
لحجة ثم عاد الى مكة وقرن ومن الميقات بحجة وعمره كان قارنا لان القارن
يجتمع بين الاحرامين من الميقات وقد وجد وروي عن محمد انه قال انما يكون خارفا
اذا اخرج من الميقات الى الكوفة قبل اشهر الحج اما اذا ادخل اشهر الحج وهو
بمكة ثم خرج الى الكوفة ثم عاد الى مكة واحرم بهما لا يكون قارنا وقال الشافعي يجوز
ذلك للمكي وجه قول علمائنا رحمهم الله قوله تبارك وتعالى فمن تمتع بالعره
الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام اذ اثبت هذا فنقول
اذا جمع بينهما ان احرم بالحج قبل ان ياتي بشي من طواف العرة فانه يرفض العرة لان
لم يوجد منه الاعتقاد الاحرام في الامر بين جميعا واحرام الحج ينتظم ما انتظم
احرام العرة وزيادة فاحتج الى رفض احدهما لان رفض العرة اولها
اهون ولو طاف للعره اربعة اشواط ثم احرم بالحجة نزل رفض حجة ولا يرفض
العره لان رفض العرة ليس لانه اذا رفضها لا يلزم الاقضاؤها ولو رفض حرام
الحج يلزم فضايج وعرة ولا يمكنه القضا الا في العام القابل ويمكنه قضا العرة في
الاقوات كلها الا خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والحج لا
يقضي الا في وقت واحد وجه قول ابي حنيفة ما ذكر في الكتاب وانما يلزم
الدم اذا اتى بهما لا تركابه للنهي فان قيل هل يلزمه دمان لحرمته كل واحد
من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع من احدهما فالنقصان حيثما تمكن انما
يتمكن في احدهما فكذلك يلزمه دم واحد قصر عليه رجل احرم بحجة فلما
كان يوم النحر احرم بحجة احرم في ان كان منى في الاول يلزمه الاخرى
ولا شيء عليه وان لم يكن حلق في الاول يلزمه الاخرى ولا شيء عليه وان لم يكن
حلق في الاول يلزمه الاخرى وعليه دم قصر ولم يقصر وهذا قول ابي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان قصر فعليه دم وان لم يقصر فلا شيء عليه
واصل هذا ان الجمع بين احرام الحج واحرام العرة بدعة لكن اذا جمع
بينهما لم يمتا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد والشافعي
رحمتهما الله عليهما يلزمه احدهما والكلام مع الشافعي بنا على ان الاحرام عند

من الاداء وعندنا الاحرام شرط الاداء ومحمد رحمه الله يقول الاحرام وان كان شرطا
للاداء الا انه ما شرع الا للاداء فلا يتصور الاعلى الوجه الذي يتصور الاداء المجتنب
او عمرتين معا لا يتصور فلا يتصور الاحرام لما ايضا كالختم في باب الصلاة
وهما يقولان الاحرام بالجم التزم محض في الذمة بدليل انه يصح منفصلا عند
الاداء والذم يسع حجج كثيرة فصار من هذا الوجه نظير النذر بخلاف التزم
للمصلاة لانها لا تنفصل عن الاداء الا انه لا بد من رخص احدها عندها
اما نوزعا عن ارتكاب المنهي واما لان البقاء للاداء لا للالتزام والجمع اذا غير
متصور وبعد هذا قال ابو حنيفة اذا وجه الى اداء احدهما يصير رافضا للاخر
وقال ابو يوسف كما فرغ من الاحرامين يصير رافضا احدهما وفائدة
الاختلاف فيما اذا قتل صيدا قبل ان يتوجه الى احدهما في قول ابي
حنيفة يلزمه قيمتان وعلي قول ابي يوسف يلزمه قيمة واحدة وكذلك
اذا احصر في هذه الحالة يحتاج الى هذين للتخلل عند ابي حنيفة خلافا
لابي يوسف ان انعقاد الاحرام للجواب ولا تضائيق في الجواب في الذمة
اما البقاء فلا بد بالبدن والبدن يضييق عن الاداء بين ولا فائدة في بقاها
فكما فرغ من الاحرامين يرتفع احدهما اذا ثبت هذا فنقول ان خلق
في الاحرام الاول ثم احرم في يوم الحججة اخري لزمته الاخرى ولا يلزمه
شي اخر لان الاول قد انتهت نهايتها وحصل الغناغ فاما اذا لم يخلق
في الاحرام الاول فقد صار جارا معا بين احراميه الجمع فعند ذلك لا يخلو
اما ان يخلق للاولي في هذه السنة او لم يخلق الى السنة الثانية ان
خلق في هذه السنة فقد تحلل عن الاول لكن جني على الثانية بالخلق
فان لم يخلق الى السنة الثانية فقد احل بالخلق في الاول عن وقته
والناخير عن الوقت مضمون في قول ابي حنيفة وهذا معني ما قال في
المكتاب ان علي قول ابي حنيفة عليه دما قصر ولم يقصر ان لم يقصر
بسبب التاخير في الاحرام الاول وان قصر فبسبب الجنائية على الاحرام
الثاني لكن ذكر التقصير مكان الخلق وعلي قول ابي يوسف ان قصر

او خلق في هذه السنة فلا شيء عليه وان اضر الخلق او التقصير في الاحرام الاول
من الوجه الذي قلنا وسكت عن ايجاب الدم بسبب الجمع وذكر بعد هذا
في هذا الكتاب مسألة الجمع بين احراميه العرة والخلق المتأخر في تخرج
المسألة بعضهم قالوا ليس في مسألة الجمع اختلاف الروايتين ودم الجمع واجب
فيهما كما في الجمع بين احراميه العرة فعلى قول هؤلاء لا يحتاج الى التفريق بين
مسألة الجمع وبين مسألة العرة وبعضهم قالوا لا بل في مسألة الجمع روايتين علي
رواية الاصل يجب الدم بسبب الجمع وعلي رواية هذا الكتاب لا يجب وجد
الفريق علي قول هؤلاء ان في مسألة الجمع لا يصير جارا معا بين الاحرامين في الافعال
لانه لا تؤدي افعال الجمع الاخر في هذه السنة وهي تؤدي في هذه
السنة رجل فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخري فعليه دم
لا حرامه بالعرة قبل التقصير والخلق قال الفقيه ابو الليث وان شئت
قلت انه جمع بين النكاح فيجب عليه الدم اعتبارا بالمتنع والقارن
المهل بالجم يهل بعرة معناه اذا احرم بالجم او لا ثم احرم بالعرة لزمه لانه
صار قارنا بين الجم والعرة ولكنه متى ما صنع وعليه تقديم افعال العرة
علي افعال الجم فان لم يات بافعال العرة حتى وقف بعرفات يصير رافضا
لعمرته فينبغي ان يعرف ههنا شيئا احدهما ان العرة تحتل الرضا والثاني
انه يصير رافضا اذا وقف بعرفات وانما قلنا ان العرة تحتل الرضا لما
روى عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله عليه السلام
لمهل ذى الحجة فبينا من اهل بالعرة ومنا من اهل بها جميعا وكنت ممن
اهل بالعرة فادركني يوم عرفة وانا حايض فدخل علي رسول الله عليه السلام
وانا ابكي فقال ما بك انفسيت فقلت نعم فقال هذا امر كتب الله تعالى
علي بنات ادم فقلت ما يرئسك يرحمن للنسكين وانا ارجع بالنسك
واحد فقال انقصي راسك وامشطي وارضي عمتك واهلي بالجم قالت
ثم اردني عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق عني ابي التميمي واحرمت
بالعرة فثبت ان العرة تحتل الرضا بالجم لكن يصير رافضا اياها

بالوقوف بعرفات ثم اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا انما يصير رافضا لعمرته كيلا
يصير انيا باعمال العرة على اعمال الحج لانه غير مشروع وبعضهم قالوا انما يصير
رافضا لعمرته لان الله جل جلاله جعل الحج غاية لاحرام العرة في حق القارن
فاذا وجد الوقوف بعرفة وبه يتم الحج فقد وجد غاية احرام العرة والشئ
لا يبقى بعد غايته فيرفع احرام العرة ضرورة وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا
او شوطين او ثلاثة اشواط لان الماقي به اقل اعمالها واذا ارتفعت عمرته لزمه
دم وقضاهما وسقط عنه دم القران ولو كان لعمرته اربعة اشواط والمثله
بحالها لا يصير رافضا لعمرته حتى لا يسقط عنه دم القران لانه اني باكثر الطواف
كانه اني بالكل واما اذا توجه الى عرفات قبل ان ياتي باعمال العرة هل يصير
رافضا لها ذكره هنا انه لا يصير رافضا وفي الاصل ذكره في موضعين
قال في احدهما انه يصير رافضا لها وقال في موضع اخر القياس على قول ابي
حنيفة انه يصير رافضا وفي الاستحسان انه لا يصير رافضا حتى يغف
بعرفات واراد بالقياس القياس على مسلة معروفة في كتاب الصلاة
ان من صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ثم سعى الى الجمعة انتفع بظهره
فكذلك تنتفع العرة بالتوجه الى عرفات الا ان العجيج انه لا ينتفع
والفرق من وجهين احدهما ما ذكر في الكتاب والثاني ان اذا الظهر
في منزله يوم الجمعة ضعیف وهي لان العلم قد اختلفوا في جوازها فاذا
كان ضعيفا انتفعن باذي اسباب الجمعة وهو السعي واما العرة
قالنا س قد انفقوا على جوازها فلا تنتفع بعد ما صح الشروع فيها الاسباب
قوي وهو الوقوف بعرفات الحاج اذا احرم بعرة يوم النحر وفي ايام
التشريق لزمته لما قلنا ويرفعها لانه منى من الاعتناء في هذه الايام
هكذا نقل من عايشة رضي الله عنها وفي كتاب الله تعالى اشارة الى
هذا قال الله تعالى يوم الحج الاكبر والعرة هي الحجة الصغرى كما هي في الآثار
فان مضى عليها اجزاء وعليه دم لجمع بينهما واما اذا حلق للحج ثم احرم
للعرة فلم يذكره هنا وجوابه في الاصل مشتبه وظاهر ما ذكر في

الاصول

الاصول يدل على انه لا يلزم رافعها قال الفقيه ابو جعفر والذي عليه مشايخنا
انه يلزمه رافعها ووجه ذلك ان العرة منى عنها في هذه الايام تحردا
عن الجمع لتخلص هذه الايام لاعمال الحج وبعد الحلق بعرفات المناسك باق فانه
قد بقي عليه رمي الجمار الى اخر ايام التشريق فكان عليه الرضا امتناعا عن
الهي كما قلنا في صوم يوم النحر محرم بالحج فاته الحج فاحرم بحجة او عمة ولا بد
من معرفة فائت الحج فنقول فائت الحج من فاته الوقوف بعرفة لان معظم
الحج الوقوف بها قال عليه السلام الحج عرفة وفائت يتحلل بافعال العرة وهي الطواف
والسعي لما روي عن رسول الله عليه السلام انه قال فائت الحج يحل بالحج بالعمرة
وروي عن اسود بن يزيد قال قدمت مكة فوجدت بها عمر بن الخطاب رضي
الله عنه فسالت عنه فاته الحج قال يحل بالعرة ثم رجعت الى مكة بعد
احدي وعشرين سنة فوجدت بها زيد بن ثابت فسالت عنه فاته
عن فاته الحج قال يحل بالعرة الا انه بافعال العرة يخرج من احرام الحج من
غير ان ينقلب احرامه احرام عمة فهو في اصل الاحرام محرم بالحج وفي الاصل
مباشرة للعمرة فمنزلة المسبوق اذا قام الى قضا ما سبق به فاته في اصل
التخارجة مقتدى حتى لا يصح اقتداء الغير به وفي الافعال منفرد حتى
يقرا ويسجد لسبح وهذا الذي قلنا قول ابي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم
الله وقال ابو يوسف ينقلب احرامه احرام العرة وقال مالك يستديم
الاحرام ليحج في السنة القابلة وقال المزني ياتي بما بقي من افعال الحج من
قول الاوراع هذا اذا كان فائت الحج مفردا بالحج فان كان قارنا طاف
للعرة او لا لان العرة لا تفوت ثم يطوف طواف اخر ويسعى بفوات الحج
ويحلق وان كان فائت الحج متمتعا قد ساق الهدى بطل تمتعه وصنع
بهديه ماشا وفائت الحج اذا احرم بحجة او عمة برفعها اطلق بخدا
الله الجواب اطلاقا ولم يحكم خلافا والجواب في الحج عليه ما اطلق اذ هي على
الوفاق فاما العرة ففيها خلاف على قولها برفعها وعلى قول ابي يوسف
لا يرفعها والله اعلم **باب** **الحج والتعمير** معتر طواف وسعي

وخرج من الحرم وقصر فعليه دم وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا
شي عليه وإن لم يقصر حتى رجع إلى الحرم فقصر فيه لم يكن عليه شيء بالاتفاق أعلم
بأن علي قول أبي حنيفة المطلق في الحج يتوقت بالحرم وأيام النحر وعلي قول أبي يوسف
لا يتوقت بها وعلي قول محمد يتوقت بالحرم دون أيام النحر وفي العروة الملقاة
والنقصين يتوقتان بالحرم عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف ولا شك
أنه ليس فيه توقيت بالزمان لأبي يوسف أن الحلق ليس بذلك مقصود
إنما شرع للتخلل وإنما يختص بالمكان أو الزمان ما هو نكس مقصود الاتريم
أن الإحرام لم يتوقف بواحد منها محمد رحمه الله يفرق بين الزمان والمكان
ويقول القياس أن يكون التأخير عن الزمان أو المكان موجبا للدم إذا تركنا
الحل بالقياس في الزمان بالنقص وهو ما روي عن رسول الله عليه السلام
أنه سئل عن من قدم نسكا على نسك أو أخر نسكا عن نسك قال أفعل به
خرج والنقص الوارد في الزمان لا يكون واردا في المكان لأن المكان في باب
الحج أهم الاتريم أن التأخير عن الوقت لا يمنع الجواز الاعتداد حتى لو طاف
بعدا لنقضا أيام النحر جاز ولو طاف بمسجد آخر لا يجزئ فيرد التأخير عن المكان
ما يقتضيه القياس وأبو حنيفة يقول قضية القياس أن لا يكون الحلق
عبادة لأنه ارتفاق ومثل هذا لم يعرف عبادة في موضع ما وإنما ورد الشرع
به في المناسك في مكان مخصوص وهو الحرم وفي زمان مخصوص فلا يكون
عبادة فيما عداها ولهذا اختنع كونه عبادة بدون الإحرام قارن حلق قبل أن
يذبح فعليه دمان في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد عليه دم واحد
وأختلف عبارات المشايخ في تخرج هذه المسئلة بعضهم قالوا الدم واجب على
القارن كما هو واجب على المتمتع فعليه دم واحد حكم القارن ثم إن أخر الذبح
عن الحلق ومن حقه التقديم علي ما قال عليه السلام أن أول نسكنا في هذا
اليوم أن نري ثم نذبح رتب الحلق على الذبح وتأخير النسك عن وقته يوجب
الدم عنده خلافا لما قلناه فلهذا قال عليه دمان عند أبي حنيفة ودم واحد
عندهما وهذا إشارة إلى أن عند أبي حنيفة عليه دم من أحدهما دم القارن

وبعضهم

وبعضهم قالوا دم القارن واجب إجماعا ويجب دم أخر أيضا بالاجماع بسبب
الجناية على الإحرام لأن الحلق لا يحل إلا بعد الذبح فإذا حلق قبل الذبح يصير
جائبا على إحرامه فيجب دم أخر بالاجماع قال رضي الله عنه وكان ينبغي أن يجب
لهذا الجناية لأنها جناية من القارن والجناية من القارن مضمونة بالدمين
قالوا ويجب دم أخر وتأخير الذبح عند أبي حنيفة رحمه الله قال رضي الله عنه
وكان ينبغي أن يلزمه دمان بالتأخير علي قوله علي ما قلنا ألفا وعندهما التأخير
لا يجب شيء وهذا إشارة علي أن الواجب عليه عند أبي حنيفة دمان سوى
دم القارن حاج حلق في أيام النحر في غير الحرم فعليه دم ولم يذكر قول أبي يوسف
منهم من قال هذا بخلاف لأن السنة جرت في الحج بالحلق بمنى وما في الحرم
فيلزمه الدم بتركه الحلق فيه علي قوله وهذا لأن الحلق عنه من رسول
الله عليه السلام كان بمنى وقد قال عليه السلام خذوا عنا سكم عنى ولذلك
الحلق عن العروة فإن السنة فيها ما جرت بالحلق عن العروة هنا والمراد بالسنة
المذكورة ههنا العادة لأنه لو اريدت بها حقيقة لا يمكن إيجاب الدم لمن الدم
لا يجب بترك السنة ومنهم من قال هي علي الاختلاف **باب**
الرجل يحرم من آخر قال شيخ الإسلام المعروف بخوارزمي رحمه الله عليه
علي قول أصحابنا أصل الحج يقع عن المأمور وللأمر ثواب النفقة وصار
اتفاق المأمور كاتفاق الأمر بنفسه ولكن يسقط أصل الحج عن الأمر
لأن الاتفاق إقيم مقام الأفعال في حق سقوط الأفعال حالة العجز كما إقيم
الفرد مكان الصوم في حق الشيخ الفاني وهذا لأن الاتفاق سبب الأداء
وأقامة السبب مقام المسبب أصل في الشرع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
أبو بكر محمد بن أبي سهل المرخسي رحمه الله أن أصل الحج يقع عن الأمر ونحو
جاء الأثر وهو حديث الخثعمية رواه سفيان الثوري بإسناده عن علي رضي الله عنه
ورواه أيضا ما ذكره عن الزهري عن سلمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال
كان الفضل بن عباس رديف رسول الله عليه السلام فجات امرأة من خثعم
تستغثيه فجعل الفضل ينظر إليها وهي تنظر إليه فقصر رسول الله عليه السلام

وجه الفضل الى شق اخر فتالت برسول الله ان فريضة الحج ادر كنت ابي شيخي كبيرا
لا يستطيع ان يثبت علي الرحلة افاج عنه فقال ارايت لو كان علي ابيك دين
فقضيتيه اما كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله احق وهي كانت مأمورة
بالحج لان رسول الله عليه السلام شبه دين الله عن رجل يدين العباد وفي دين العباد
ان كان الذي يقضي مأمورا يقبله صاحب الدين وان لم يكن مأمورا كان بالخيار
ان شا قبل وان شا لم يقبل ورسول الله عليه السلام اخبر بالقبول دلنا ذلك
علي الامر والي الاول ذهب الطحاوي وابو عبد الله بن عبد الله بن محمد رحمه الله
قال شمس الائمة هذا رحمه الله لو كان اصل الحج يقع عن المأمور استقطعه فرض الحج
عن الامر بالايجاب اذا دام ما به من العجز الي ان يدركه الموت اما اذا زال قبل
ذلك المودي وروي المعلي عن ابي يوسف انه قال ان بر المريض قبل ان يفرغ
المأمور لزمه الاعادة وان بر بعد الفراغ لا يلزمه الاعادة وان اجم رجلا وهو
صحيح جازع عن التطوع ويصير للمأمور ثواب النفقة ويصير للمأمور عا جلا ثواب
فعله للمأمور وذلك جازع عند اهل السنة والجماعة وما ذكرنا في حج التطوع صحيح
علي قول الكل اما علي قول شيخ الاسلام فظاهر واما علي قول شمس الائمة فكذلك لان
وقوع اصل الحج عن الامر بما روي من حديث الخثعمية وان اورد في الفرض لاني
النفل وان امر رجلا ان حج عن كل واحد منهما حجة فاهل حجة
عنها ففي عن الحاج ويضمن ما اتفق فترق بين هذا وبينها اذا احرمت عن احدهما
مبهما فان معنى علي ذلك صار مخالفا بالايجاب وان عين احدهما قبل المعني صح
التعيين استحسانا وهو قولها والقياس ان لا يقع ويكون عن الحاج لانه مأمور
بالتعيين لا بالابهام وهما علي طريقي النقيض وصار هذا كمن امر رجلا بشراء عبد
وامره اخريه ايضا فاشتراه لاحدهما فثبتها يلزم الشرا المأمور ولا يملك التعيين
ولا يلزم ما اذا احرمت حجة او عمره بصفة الابهام حيث يقع ويملك التعيين لانا انما
عرفنا ذلك بالنص وهو ما روي عن علي رضي الله عنه لما اتى من اليمن عام حجة الوداع
قال له رسول الله عليه السلام بماذا اهللت فقال اهللت بما اهل به رسول الله
عليه السلام فقال رسول الله اما اني مسقت الهدى وقرنت فقال علي رضي الله عنه

اني اذا القارن والنفس الوارد فيها اذا كان الملتزم مجهولا لا يكون وارده ههنا لان ههنا
الالتزام للمعلوم وانما الجهالة في الملتزم وههنا الالتزام للمجهول وبين الامر من يوزن
بعيد بدليل ما ذكر في الكتاب بالشر فلا رواية له في الكتب وانما الرواية فيها اذا
اطلق الشر وجبته تحكم النفقة فاما ما اهتم فيحتمل ان يصير مخالفا والوجه ما ذكر
في الكتاب فاما اذا اطلق الاحرام ههنا وسكت عن ذكر المحجج عنه بيع التعيين وهو
يوسن لا يخالف في هذا اذ ليس في الاطلاق ما ينفي في التعيين رجل امر رجلا ان يقرب
فالدم علي الذي احرمت وكذلك لو امر رجلا ان يحج عنه والاخر بالاعتناء عنه واذ قال في القراء
فالدم عليه واعلم بان الدماء انواع ثلاثة دم جبر وهو الذي يجب بالجناية علي الاحرام بان كتاب
مخطورة وذلك علي المأمور ايضا لانه لم يكتف فيعتبر بباير المناسك ودم مونة نحو دم
الاحصار وذلك علي الامر عندهما وعند ابي يوسف علي المأمور لان موافق التحلل واجبة
اليه تكون مغارمة لاحقة به لان الغنم مقابلة بالغنم قال عليه السلام الخراج بالظان
له غنمه وعليه غرمه وجه قولها انه لا يمنع للمأمور في التمام هذا الدم وانما لزمه
ضرورة الخروج عن الاحرام والامر هو الذي ورطه في هذه الورطة فكان عليه الغنم
رجل اوصي بان يحج عنه رجلا فاحضن بعثوا من مال الميت بشاة لاحلاله وهذا
قولها بنت علي ان دم الاحصار علي الامر عندهما علي ما حكينا انفا وقوله بشاة اي
بشاة وثاة وقوله من مال الميت اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا اراد به الثلث
لانه حكم الرمية وبعضهم قالوا اراد به جميع ما للميت لان ذلك وجب حقا للمأمور
فصار دينه والدين يقضي من جميع المال رجل اوصي ان يحج عنه من ثلث ماله من خراسان
فاحجوا رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق نفقته فانه حج عن الميت من منزله بثلث ما بقي
عنه ابي حنيفة وقال ابو يوسف وحج عنه من حيث مات الاول بما بقي من الثلث
والكلام ههنا في مواضع احدها ان من اوصي بالحج عنه وهو في منزله ان يبين مكانا حج
عنه من ذلك المكان وان لم يبين مكانا حج عنه من وطنه عندنا وعند باقي
رحمت الله عليه حج عنه من اقرب المواقيت لاهل الافاق الي مكة الثاني
اذا اخرج من بلده قاصدا للحج فمات فاوصي بان يحج عنه فانه حج عنه من حيث
مات من قولها وفي قول ابي حنيفة حج من وطنه هكذا ذكر السلسلة في الكتاب



وذكر في الجامع الكبير القياس ان حج عنه من وطنه وفي الاستحسان حج عنه من
حيث مات وذكر في وصايا المبسوط ان حج عنه من اوصي ومات ولم يذكر الاختلاف
ولا القياس ولا الاستحسان به من حيث انما قالوا ليجوز ما ذكر في الجامع يعني تقسيما
لما ابرمه في المبسوط وحاصل الاختلاف في هذه المسئلة راجع الى ان الذي
من السفر بنية الحج هل يبطل بالموقة ام لا عند ابي حنيفة يبطل وهو القياس
فالجواز البناء وعندها لا يبطل وهو الاستحسان فيجوز البناء وجه قوله قوله
تبارك وتعالى ومن نخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وان ورد
في الهجرة ولكن المعنى يلحقها فبمعها هذا الحكم يوضح ما قلنا قوله عليه السلام
من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة وضرب من المعقول
يدل على هذا فان الوصي لو استقبل الاحجاج من وطنه فربما يموت الثاني والثالث
في الطريق فيفني ماله قبل ان يحصل مقصوده فكان البناء ارفق بالمري
واوفا لتحصيل مقصوده وجه قول ابي حنيفة ان ما صنع من الخروج يبطل
لقوله عليه السلام كل عمل بن آدم ينقطع بالموقة الا الثلاثة وما وقع النزاع
فيه ليس من الثلاثة المستثناة الا ترى انه لو احرر ثم مات انقطع ذلك
الاحرام حتى لا يدين عليه فكذلك اذا مات قبل الاحرام وان سرق النقطة
من المأمور وقد اتفق النصف حج عن الميت بثلاث ما بقي سوى اوصي بان حج عنه
بثلاث ماله او من ثلث ماله او اوصي بان حج عنه ولم يقل شيئا وعندها حج
من الذي بقي من الثلث الاول او اوصي ان حج عنه بثلاث ماله وان اوصي ان حج
عنه من ثلث ماله او اوصي ان حج عنه ولم يقل شيئا قال ابو يوسف كذلك وقال
محمد بن نجيم مما بقي من المال المقرر وان بقي ولا يبطل الوصية جعل ابو حنيفة
الحج بمنزلة الوصي له الغائب وفيه التوجيه الورثة على الوصي له الغائب يجوز
على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى وابو يوسف رحمه الله يحذر عزل الثلث عن
الثلثين ولا يجوز عزل قدر حج به من الثلث ونظير هذا رجل مات وترك ورثة
صفارا وكبارا والصغير ومن يجوز للوصي ان يقاسم الكبار ويعزل حصص
الصغار جملة ولا يجوز له عزل حصص كل واحد من الصغار ومحمد رحمه الله

جعل

جعل افراز الموصي ولوان الموصي افراز طائفة من ماله واوصي بان حج عنه فهلك
المال المفتر بطلت الوصية وصار هذا كما اذا افراز القاصي قدر الحج به في ثلثنا
فهلك المفتر بطلت الوصية كذلك ههنا **باب ما قبل من دخل**
في الابواب اهل عرفة وقفوا في يوم فشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاءهم
وهذا من خواص الكتاب اعلم ان هذا جواب الاستحسان والقياس ان كان
الحج منهم وهو قول من روجه القياس ظاهر وهو القياس على الوقوف يوم
التروية او يوما اخر بعد يوم النحر او وقعت هذه الواقعة لفئة قليلة من
الناس وجه الاستحسان ان الناس كثيرا ما يبتلون بهذا يستبشرون الهلال
بالقيام والقيام ونحوها فلو امر واجلج من العام القابل فربما يبتلون فيه مثل
ما ابتلوا به العام فيحرم حرجا عظيما وللحج تأثير في الترفيه والتخفيف
ولهذا قيل ما نافع امر التسع حكمة وهذا بخلاف ما لو وقفوا يوم التروية
لانهم تركوا الوقوف في ميقات الوقوف اختيارا لا مكان التذكار والتلاقي
ثم شي من العبادات الموقفة شرعا لا تقع موقع الجواز قبل موقفتها الصلاة
والقيام وقد يقع موقع الجواز بعد انقضاء موقفتها فالخلف الوقوف بذلك
عند الاشتباه قسما وتوسعة على الناس وبخلاف ما اذا وقفوا يوما
اخر بعد يوم النحر لان استسار الهلال واستسار يكون بقدر يوم
لا بقدر يومين فلم يكن ذلك ضرورة وبخلاف ما اذا وقع ذلك لفئة قليلة
من الناس لان لفئة القليلة ما سورت بالنقل والانباع للفتة الكثيرة
على ما قال عليه السلام حجكم يوم نخون وعرفتكم يوم تفرقون واضحاكم
يوم تفنحون فلم يكونوا معززون في التفرق بالوقوف قال شمس الائمة
المرحومي كان شيخنا الامام رحمه الله يقول هذه المسئلة من خواص هذا الكتاب
فينبغي للحاج ان لا يستمع لهذه الشهادة لكنهم اذا جاوا يشهدوا وقال لهم قد
تم حج الناس وليس في شهادتكم رفق لهم وانما فيها تهيب في الفتنة رجل رمي
في اليوم الثاني بالحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي ثم يستغني في يومه
فان رمي الاولي ثم عاد على الثانية والثالثة فحس مراعاة الترتيب وان

مواقفها

رمي الاول وحدها جاز اعلم بان الحاج ما مر بان يرمي في يوم النحر جمرة العقبة بعد طلوع الشمس ولوري بعد طلوع الفجر اجزاء فوق وجوب الرمي يوم النحر حين ينفجر الفجر الثاني ووقت الغضبية والسنة حين تطلع الشمس ولا يرمي في هذا اليوم بعد الزوال غير جمرة العقبة ويبدأ في كل يوم بالجمرة الاولى وهي الجمرة التي تبلي المسجد ثم بالجمرة الوسطى ثم بجمرة العقبة كذلك فعل رسول الله عليه السلام وقال لناخذ واعني مناسككم فاني لا ادري اعلي القام بعد عامي هذا فان رمي وترك هذا الترتيب في اليومين الاخيرين فالاحسن ان يعيد الرمي ليقع مرتبا كما فعل رسول الله عليه السلام وان لم يجد اجزاه في قول علمائنا وقال الشافعي لا يحزبه فان عنده الترتيب في الرمي مستحق وقد ذكر هذا القول ايضا عند زفر ذهبيا في المسئلة الي انه عليه السلام فعل ذلك مرتبا وفعليه عليه السلام هذا خرج مخرج البيان لمحمل الكتاب اذ قوله عز وجل ولا تدرككم الدنيا ولا الموت ولا تظلمون في هذه الايام يخرج البيان لمحمل الكتاب يتعين مراد الله ولان الرميات في هذه الايام مناسك شرعت مرتبة الا انها في امكنة مختلفة فلا تقع صحيحة بدون الترتيب دليل السعي اذ وقع قبل الطواف والطواف قبل الوقوف والابتداء بالمرور في السعي بين الصفا والمروة فصار هذا كالترتيب بين الصلوات على اصلكم ولنا ان كل رمية من هذه الرميات قريبة بنفسها وهذه الرميات واجبة في هذا اليوم لا في وقت نفيه من هذا اليوم بدليل انه اذا اتى به في هذا اليوم في اي وقت اتى بها منه يقضي عن غيرها الا ترى انه لو اعاد على الترتيب كان موديا لا قاضيا وبهذا الحرف يقع الفرق بينها وبين الصلوات لانها لم تجب في وقت واحد بخلاف الطواف مع السعي لان السعي طواف في نفسه على ما قال عز وجل ولا جناح عليه ان يطوف بهما وهو تبع لطواف البيت اكون البيت اصلا في الباب فلا يقع السعي عبادة دون تقويم الطواف عليه كذا ذكره الشيخ الامام الزاهد الصغار والابتداء بالصفا ما مورده على ما خلق به الحديث وفي الاصل اذ ارمي

من

من كل جمرة ثلاث حصيات ثم ذكر بعد ذلك فانه يبدأ من الاول باربع حصيات ثم يعيد على الوسطى بسبع حصيات وكذلك جمرة العقبة ولا يعتد بما رمي في الوسطى والاخرة فان رمي من كل جمرة باربع اربع فانه يرمي لكل واحدة منهن ثلاث حصيات فان نقص حصاة ولا يدري من اتيهن نقصا عاد كل واحدة منهن حصاة رجل جعل عليه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتي يطوف للزيارة اعلم ان الكلام في هذه المسئلة يقع في مواضع احدها في اللزوم بهذا النذر والثاني انه اذا حج راكبا هل يلزمه شي والثالث اذا حج ماشيا متى يحل له الركوب اما الكلام في اللزوم فقد قالوا ان هذا النذر صحيح ويلزمه الحج ماشيا كما اوجبوه والاصل في ذلك ما روي في حديث عقبة ابن عامر الجعفي ان سال رسول الله عليه السلام ان اختي نذرت ان يحج ماشية حافية حائسة فقال عليه السلام ان الله تعالى عني عن تعذيب اختك فلتركب ولتذبح لركوبها شاه ولتزو دما وفي بعضها ولتهد شاه فلو لم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفارة بالركوب فان قيل ليس المشي نظير في الغرض للركوب فينبغي ان لا يصح النذر قيل له لا بل له اصل فان المكي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى عرفات وجب عليه الحج ماشيا واعلم ان محمدا رحمه الله لم يذكر في الاصل ولا في الجامع الصغير انه من اي موضع يلزمه المشي واختلف العلماء فيه بعضهم قالوا من حيث يحرم وبعضهم قالوا يجب عليه من حيث يخرج يدول عليه ما روي عن ابي حنيفة لو ان بغداديا حلف وقال ان كملت فلانا فعلي ان احج ماشيا فليقبله بالكوفة وكلمه فعليه ان يمشي من بغداد فان تحت هذه الرواية تقوي قول هو المشايخ ثم اذا احرم لا يحل له الركوب حتي يطوف طواف الزيارة وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله ولو كان نذرا بالعمرة ماشيا فانه يترك الركوب حتي يطوف ويسعي وبعضهم اعتبروا الوقوف بعرفة فقالوا اذا وقف بعرفة فقد حل له الركوب وبعضهم اعتبروا طواف الصدر لان من واجبات الحج واعلم انه ذكر ههنا انه لا يركب حتي يطوف طواف الزيارة من غير تحيين بين الركوب

واداقة الدم وبين المشي كما ذكر وذكر في الاصل وقال ان كملت فلانا فعلى المشي
 الى بيت الله تعالى ثم كلمه قال عليه ان شاعرة وان شاحجة اي شاذك
 فعل ان شاماشا وان شاداكبا وذبح شاه فقد خير في كتاب المناسك
 من مشايخنا من قال لا اختلاف بين الروايتين لانه بين وجه الوفا
 بالندره ههنا لكن مع هذا الوارد ان يركب ويذبح شاه لركوبه له ذلك
 رجل باع جارية محرمة اذن لها في ذلك قال المشرعي ان يحللها
 بخلاف البائع حيث يكره ان يحللها لما فيه من الاختلاف في الميعاد واعلم
 ان الجارية اذا حرمت بغير اذن مولاه فان له ان يحللها وانما احتاج
 المولى الى ان يحللها لانه انعقد احرامها واذن المولى لا يشترط لانقاذ
 الاحرام لانه عبادة فلا يشترط لصحتها اذن المولى اعتبارا بعبادة
 العبادات وكذلك اذا حرمت باذن مولاه في قول علمائنا الثلاثة
 رحمهم الله لانها لا تنافي للملك النافع وكما ان للمولى ان يحللها فكذلك للمشرعي
 ان يحللها لان ما اشرنا اليه لا يفصل بين البائع والمشتري واعلم بان
 الذي يقول في الكتاب المشرعي ان يحللها اراد به رفض الاحرام الحقيقي
 ادني شيء من محظوراته فيفسخ الاحرام به وفسخ الاحرام بالفعل يكون
 فالاصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قال لها رسول الله عليه السلام
 ارفض عمتك وانقض راسك وامتش لي جعل رافضة للعرس بهذا
 القدر اذ لا بد من ان يتم طهر من شعرها بالامتش طو ذلك محظور
 الاحرام وهل يكره التحليل اختلف فيه رجل ذبح بعد ما صلى في
 احد المسجدين قبل ان يخطب الامام اجزاه واعلم ان وقت الاضحية لاهل
 الامصار ما بعد صلاة العيد لقوله عليه السلام في حديث البراء بن
 عازب ان اول نسكنا في هذا اليوم ان نبدا بالصلاة ثم نرجع فنحدر
 فمن فعل ذلك فقد وافق سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فانما هو لم يحمله
 لاهله ليس من النسك في شيء وما ذبح ابو بردة بن نيار قبل الصلاة
 قال رسول الله عليه السلام تلك شاه لم اعد اضحيته وهذا قول

علمائنا

علمائنا رحمهم الله وقال قوم لا يجوز ان يصحى الامام وقال الشافعي وقت الاضحية
 لاهل الامصار مقدار ما صلى رسول الله عليه السلام واذا مضى من الوقت
 ذلك المقدار فقد جاز وقت التضحية وان لم يفرغ الامام بعد من الصلاة
 اذا عرفنا هذا جئنا الى ما قال في الكتاب ذكر في الكتاب انه اذا ذبح بعد
 ما انصرف اهل المسجد قبل ان ينصرف اهل الجبابة يجزيه ولم يذكر فيه قياسا
 واستحسانا وذكر في الاصل وقال يجزيه ذلك يستحسن ذلك وهذا اشارة
 الى انه في القياس لا يجزيه وجه القياس انه ثبت بما روينا ان الوقت
 ما بعد صلاة العيد ان نظرنا الى من صلوا اجزاه وان نظرنا الى من لم يصلوا
 بينا والمجاز لم يكن فلا يكون بالشك والاحتمال وجه الاستحسان ان صلاة
 من صلوا وقعت بصفة الاعتبار بدليل الجواز على اعتبار الاقتصاد ولما
 كان كذلك كان الذبح في ميقاته فيجوز واعلم انه لم في الاصل انه ذبح بعد
 ما انصرف اهل الجبابة قبل ان ينصرف اهل المسجد ما حكمه ولو لا رواية الجامع
 الصغير لكان لقائل ان يقول يجب لا يجوز لان الاصل هو الصلاة في المسجد
 في المصر ليسع الناس ولما كان كذلك وجب اعتبار رجال المسجد في وقت الاضحية
 ولكن الشبهة اذالت بما ذكر في الجامع الصغير بحيث قال اذا ذبح بعد ما
 صلى في احد المسجدين والباقي كما ذكر في الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب
كتاب النكاح محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله
 بكر قال لها وليها ان فلانا يذكرك فسكتت فزوجها فقال انت لا ارضى ان
 فالنكاح جائز وانما كان السكوت رضا بالنكاح وضرب من المعقول
 اما النص فما روي ان النبي عليه السلام كان اذا خطب اليه بنت من بناته
 دنا من خذرها فقال ان فلانا يخطب فلانة ثم ذهب فزوجها ان سكتت وان
 نكتت خذرها باصبعها لم يزوجها وفي رواية كان يقول بان فلانا يخطب فلانة
 فان كرهتني فقول لي لا وروي عن النبي عليه السلام قال ان النساء يستامون
 في ابضاعهن فقال عائشة رضي الله عنها ان البكر لتسقي برسول الله
 فقال سكوتها رضاها وفي رواية اذنها صماتها واما المعقول فان السكوت

عند الاستيلاء بمنزلة الافصاح والتفويض بالرضا لان عند الاستيلاء لها جوابين
نعم او لا فيكون سكوتها دليلا على الجواب الذي يحول الحيا بينهما وبينه وهو
نعم لما فيه من اظهار الرغبة الى الرجال ودل ما روي من الاحاديث على ان الاب
لا يملك اجبار البكر البالغة على النكاح لان النبي عليه السلام امرنا بالاستيلاء
لانه اخبر به والاخبار من الشارع بمنزلة الامر على ما مر والسكوت انما
يكون رضا عند الاستيلاء من الولي اما الاجنبي اذا استأمرها فسكتت لم يكن
رضا لان سكوتها لقللة الالفاظ الى استيلاء الاجنبي فكأنها تقول ما لك
والاستيلاء حين لم يكن لك سبيل في العقد الا ان يكون الذي استأمرها
رسول الولي لقيام الرسول مقام المرسل وحكي عن الكرخي ان سكوتها
عند استيلاء الاجنبي يكون رضا لا طلاق النص واذا بلغها الخبر فسكتت
يكون رضا لا طلاق النص وانما يكون السكوت رضا اذا كان المبلغ رسولا
خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه ذهبهم الله والمسئلة تاتي في كتاب الرضايا
من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى والفرق بين اشتراط العدالة في المخبر
اذا لم يكن رسولا وعدم اشتراطها اذا كان رسولا لان القياس يقتضي ان تكون
العدالة شرطا في الرسالة كما في الخبر لان خبر كل رسول محتمل كخبر المخبر الا اذا
تركنا القياس في حق الرسول للضرورة لاننا لو اشتطنا العدالة او العدة لعمد
الرسالة ادي ذلك الى العيق والخرج لان الغايب ربما لا يجد عدلا او اثنين
للارسال في حاجته فلو شرطنا احد شرطي الشهادة لصحة الرسالة لضاق
الامر على الغيب في تدارك الحقوق وتلا في الامور فلهذه الضرورة سقط
اعتبار العدالة كما سقط اعتبار في حق جواز البيع والشراحي لم تشترط
العدالة محل البيع والشرا من الناس ولا العدة نفيا للخرج فكذلك هذا
ولا كذلك المخبر لانه مخبر عن تلقا نفسه من غير ارسال فمضى شرطنا العدالة
او العدة لا يوردي الى خرج وضيق فرد المخبر على ما يقتضيه القياس وفي
الكتاب لم يشترط تسمية الصداق في الاستيلاء وانما شرط تسمية
الزوج لان الظاهر ان اختلاف رغبته تكون باختلاف الزوج وان الاب

لا يقف

لا يقف على مرادها في حق الزوج فاما الصداق فالاب يعلم مرادها في ذلك وهو صداق
مثلا ولا حاجة الى تسمية ذلك مع ان في اصل النكاح المشروط تسمية الزوجين
لا مهر ففي الاستيلاء روي وبعض المتأخرين يقولون لا بد من تسمية
المهر في الاستيلاء لان رغبته تختلف باختلاف الصداق في القلة والكثرة
وقوله رحمه الله في الكتاب لان الجهالة تمنع الرضا فتدبره ياتي في باب
الخيار من البيوع ان شاء الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله في المنتقى ان
تسمية الزوج وقت الاستيلاء ليست بشرط وهو اختيار بعض المتأخرين
وصورة ما ذكر في المنتقى بكسر كبرى استاذنها ولها ان يزوجه ولم يخبرها
بمن يزوجه فسكتت ثم تزوجه من نفسه يجوز فان اخبرت بالعقد بعد
العقد فسكتت ففيها لم يسم الزوج والمهر قال الفقيه ابو نصر رحمه الله تنفذ
وفرق بين الماضي والمستقبل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا تنفذ عليه
الفتوي ولا غير الاب والجد ولاية تزويج الصغير والصغير عندنا خلافا
للشافعي رحمه الله وجه قولنا ما روي عن النبي عليه السلام انه قال
لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر واليتيمة الصغيرة التي لا اب لها قال عليه
السلام لا يتم بعد الحلم وفي الحديث ان قدامة بن مظعون زوج ابنة
اخيه عثمان بن مظعون من ابن عمر فردها رسول الله عليه السلام
وقال انها يتيمة وانها لا تنكح حتى تستأمر وجهتنا قوله تبارك وتعالى فان
خفته ان لا تنفسطوا في اليتامي معناه في نكاح اليتامي وقد نقل عن عائشة
رضي الله عنها في تاويل الآية انها نزلت في يتيمة تكون في حجر وليها يركب
في ما لها وجمالها ولا يسقط في صداقها فنهوا عن نكاح من حتي يبلغوا سن
اعلى سنتين في الصداق وقالت في تاويل قوله تعالى في يتامى النساء
اللاتي لا تورثن ما كتب لهن انها نزلت في يتيمة تكون في حجر وليها لا يرغب
في نكاحها لدمايتها ولا يزوجه من غير كيلا يشاركة في ما لها فانزل الله تعالى
هذه الآية وامر الاوليا بتزويج اليتامي او تزويجهن من غيرهم فذلك
دليل جواز تزويج اليتامي وزوج رسول الله عليه السلام بنت عمه حمزة

من عمر بن أبي سلمة وهي صغيرة والاشارة في جواز ذلك مشهورة عن عمرو بن
مسعود بن عمرو بن أبي هريرة رضي الله عنهم والمروءة باليتيم البالغة قال الله
تعالى وانزلنا اليها اموالهم والمراد بها لغون يد عليه انه عليه السلام غيا
الى غاية الاستيثار وانما تستمر البالغة دون الصغيرة وحديث قدامة
ابن مظعون تأويله انها بلغت فخيرها رسول الله عليه السلام فاخترت
نفسها الا تري انه روي عن عمر انه قال والله لقد انترعت مني بعد ان
ملكها فاذا اجازت فزوجها فلما اخبرها اذا ادركا في قول أبي حنيفة ومحمد
قول بن عمرو بن أبي هريرة رضي الله عنهم وبه كان يقول النبي يوسف ثم رجع وقال
لا خيار لها وهو قول عروة بن الزبير وجه قوله ان هذا انكاح نفقة الصغير
والصغيرة من ولي له ولاية التزويج فلا يكون لها خيار البلوغ فبما ساعلي
ما اذا كان الزوج ابا وجدا وبيان نفاذ النكاح عليها استباحة وطبها
وجريان التوارث فيما بينهما وهذا الفقه وهو ان الخيار لو ثبت انما يثبت
متمملا يتمكن في المهر والكفاة ولا يسيل الخ لانه لان الكلام فيما اذا كان الزوج
كفوا والمهر واقرارا وفي اعتراض اخر سواها من حسن الشغل والمعايشة وغيره
ولا يسيل اليه لان تمكن الخلل فيها ليس حجة في اثبات الخيار كما لو اكرهت
المرأة البالغة علي تزويجها نفسها مما يكرهها ثم زال الاكره لا يثبت
لها الخيار وجه قوله ما روي من حديث قدامة بن مظعون وقدر روي
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال فيمن ولي يتيمة وزوجها ودفع ما
مضاربة ان النكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت ولم ينقل عن اضرابه خلافت كل
الاجماع والمعني في المسئلة انه زوجها من هو قاصر الشفقة عليها فاذا ملكته امرئها
كان لها الخيار وقد ظهر تأييد هذا التصود في منع ثبوت الولاية في الاموال
فلا اعتبار اصل الشفقة نفدا ولا اعتبار قصورها خيرا فانها عن الضرر وتخفيفا
للنظر بخلاف الاب لانه تام الرأي واقر الشفقة وما ذكر من التردد قلنا الخيار
فيما نحن بصدده يثبت لقصور في الولاية وفيما ذكر الولاية كاملة لانها تلي امر
نفسها من كل وجه فاذا بلغت وعلمت بالنكاح وسكت وهي بكر فقد رضيت اعتبارا

بابتدا

بابتدا النكاح وان لم تعلم بالنكاح فهو علي خيارها وان علمت بالنكاح ولم تعلم
بالخيار لم يعتبر هذا الجمل حتي كان السكوت منها رضا بخلاف الجمل بخيار العتق بعد
العلم بالعتق والفرق بينهما من وجهين احدهما ما ذكره شيخ الاسلام المعروف
بخبر زاده ان خيار البلوغ نظير خيار البكر وخيار البكر يبطل بالسكوت
وان لم يعلم ثبوت الخيار لها وهذا لان سكوت البكر رضا حكم فيعتبر بالرضا
حقيقة ولو قالت رضيت ولم يعلم ان خيارها يسقط بالرضا فانه يسقط للخيار
فكذلك اذا سكوت بخلاف خيار العتق لان سكوتها ليس برضا والخيار متى ثبت
لا يسقط الا بالافصاح بالرضا او ما يقوم مقامه ولم يوجد الوجه الثاني
ما ذكره رحمه الله في الكتاب وتقدر به ان خيار العتق انما يثبت باعتبار زيادة
الملك وهذا شيء ضفي لا يقف عليه الا من تحرر في العلم فعد دنائها بالجمل كين
وانها مشغولة بخدمة المولى فلا تنفرغ لمعرفة الاحكام واما خيار البلوغ
فظاهر سببه يعرفه كل احد غنيا كان او ذكيا ولظهوره ظن بعض الناس
انه ثبت في نكاح الاب ايضا فلذلك لم يعذر وكان لها اقارب وعشائر يقومون
بتثقيفها وتوفيقها علي محاسن الشريعة وان مات احدها قبل البلوغ ورثه
الاخر وهذا ظاهر ثم خيار البلوغ ثبت للذكر والانثي لان المعني يعبر بها وخيار
العتق يثبت للمجارية دون الغلام لان المعني يخصها وان زوج ابنته
ابن اخيه فلا خيار لها لان عايشة رضي الله عنها لما زوجها ابوها من
رسول الله عليه السلام لم يخيرها رسول الله عليه السلام حين ادركت
ولو كان الخيار ثبت بالبلوغ لخيرها كما خير بركة وكذلك روي عن ابراهيم
وشريح رحمهما الله انها قالانكاح الابا جازع علي الصغير فاذا ادركوا فلا خيار
لهم واما ابن الاخ ففيه خلاف علي نحو ما اسلفناه اتفاقا رده لم يكن
رده ردا حتي ينقصه القاص من خلاف خيار المخدة وخيار العتق والفرق
بينهما من وجه ثلاثة احدها ان النكاح في حالة الصغير العقد تنفذا
جميع احكامه لكن لم يثبت صفة اللزوم لتقصير في الولاية فلما ثبتت الولاية
دفع صفة اللزوم بعد البلوغ ولا يتصور ذلك الا بعد ابطال اصل العقد المتبدي

لاحكامه لان فيه جعل المتبرع تبعا وان لا يجوز واذا لم يملك ذلك ولها حاجة
الي هذا الاستدفاع قلنا انها ترفع الامر الي من له ولاية دفع العقود واثبات الحاجة
العباد وهو ولاية الدهر وقضاة العصر واما خيار المعتقة فالعقد حالة الرق
انعتد علي النصف لمكان الرق للنصف المحل وبالعقد تنعتد علي النصف الاخر
فلما ان تمتع الانعتاد علي النصف الاخر ولا يفدر علي ذلك الا برفع ما كان
ثابتا وليس فيه استتباع المتبرع الاصل والوجه الثاني ان سبب ثبوت الخيار
ههنا يختلف فيه من العلماء من راي ومنهم من راي وهو غير متيقن به ايضا لان
السبب قصور التولية ولا يمكن الوقوف والاطلاع علي حقيقته فكان ضعيفا
في نفسه واهيا في ذاته فكان معتقرا الي القضاة بخلاف خيار المخبر لان
سببه مقطوع به وهو التخيير وبخلاف خيار العتق لان سببه مقطوع به
ايضا وهو ازيد الي الملك والقيود عليها وههنا مسائل ثلاث لا بد من معرفتها
احداها ان الحاكم اذا زوج الصغير والصغيرة فادركا فلها الخيار في طاهر مذهب
ابي حنيفة وعن محمد كذلك وروي عن ابي حنيفة انه لا خيار لهما والثانية الام
اذا ازوجتها ثم بلغا هل يثبت لهما الخيار عن ابي حنيفة رحت الله عليه واثبت
والاصح انه يثبت والثالثة المجنونة اذا ازوجها الابن عندها ثم افاقت هل لهما
الخيار عند ابي حنيفة قيل لا يثبت لان لزوجهما الاب لا خيار لهما فاذا ازوجها
الابن فلا خيار لهما ايضا بالطريق الاول لتقديم ولاية الابن علي ولاية الاب
ههنا والخيار الثالث للغلام والآنثى اذا كانت ثيبا لا يبطل والقيام عن المجلس
اعتبارا بابتداء النكاح والخيار الثالث البكر بالبلوغ يبطل بالسكوت لان
السكوت من الابكار رضا وخيار العتق وخيار المخيرة يمتد الي اخر المجلس
لانه تمليك واذا زوج الاب ابنته الصغيرة بعشرة داهم ومهر مثلها الف
او زوج ابنه الصغير امرأة بالف ومهر مثلها مائة بجوز عند ابي حنيفة
خلافها وبتمثل الزيادة والنقصان فيما يتغابن الناس فيه بالاجماع انما
الخلاف فيما لا يتغابن الناس فيه وجه قواها ان الاب ما مور شرعا بترقي
ابنته مهر المثل لانه ما مور بالتعرف لما فيه نظر والنظر فيما قلنا وما رهندا

كالبيع

كالبيع بما لا يتغابن الناس فيه وجه قول ابي حنيفة ما روي عن رسول الله عليه
السلام انه زوج ابنته فاطمة من علي رضي الله عنها وكانت صغيرة باثنتي عشرة
او ثمانية اوقية اربعون درهما ولا شك ان مهر مثلها اكثر من ذلك بكثير لاقتصاص
محماسن الاوصاف فانها كانت سيدة لسا العالمين والفقهاء فيه ان ما باشره
الاب داخل تحت ولايته لان الرأخل تحت ولاية نكاح الصغير فيه نظر لا ضرر والنكاح
المباشر بهذه المثابة لان النكاح يشتمل علي اعراس ومقاصد سوى المهر من
حيث السكن والازدواج وحسن التعلل والمباهاات بالانساب علي ما تناطقت
به النصوص والاب مخصوص بكمال الشفقة ووفور الراي فالظاهر انه لا يزيد
ولا ينقص الا اذا كان للصغير مصلحة موازية بان يكون الزوج مخصوصا
بحسن الخلق ولطافة الصحبة وهو لا يرغب في محبتها الا اذا قل مهرها قال شيخ
الاسلام المعروف بخوارزمي زاده ذكر في الكتاب انه لا يجوز ولم يبين ما ذا لا يجوز
النكاح والتسمية روي الحسن عن ابي يوسف رحمه الله ان النكاح جائز ولو لم
لا يجوز وذكر في المبسوط مسألة نزل علي هذا فانه قال الاب اذا صالح عن قصاص
وجب للصغير علي بدل يسير ان الصالح جائز والتسمية لا تنجح فيجب تمام الدية
وذكر هاشم في نوادره عن محمد رحمه الله ان النكاح لا يجوز وغير الاب والجد لا
يملك بالاجماع والاب لو وكل رجلا بان يزوجه ابنته الصغيرة او ابنته الصغير
امرأة ففعل الوكيل ذلك يعني زاد او نقص هل يجوز علي قوله ذكر الامام الزاهد
الصغار رحمه الله انه علي هذا الاختلاف **قوله** رجل امر رجلا ان يزوجه ابنته
وهي صغيرة فزوجها والاب حاض بشهادة رجل سواها جاز النكاح وما ذكر من التعليل
في هذه المسألة لا يحتاج اليه لان الاب يصلح شاهدا في باب النكاح وذلك بخبر
عن هذا التكلف وانما يحتاج اليه في المسألة التي تليها ونقرب من ان الموجود
من الوكيل واجب الانتقال الي الموكل في باب النكاح ضرورة ان الوكيل متغير
ومعبر في باب النكاح ومتي كانت ابنته شاهدة امكن اعتبار الاب شاهدا
بخلاف ما اذا كانت غايبة لان اعتبار الشئ تقديرا تابع لاعتباره تحقيقا علي
ما عرف في كثير من مسائل اصحابنا وههنا مسئلتان لا بد من معرفتهما

أحد ما أن المولى إذا أذن لعبده في النكاح ينكح امرأة محض من المولى وأخر فقد قيل
لا يجوز النكاح لأن العبد وكيل من جهة المولى وعبد المولى وكيل من جهة المولى
الموكل في باب النكاح على ما سلفناه اتفاقا فكان المولى زوجة بنفسه لكن هذا
ليس بسديد لأن الأذن ليس بتوكيل لكنه فك الحرج عن التصرفات وتصرف العبد
بعد ذلك بالمالكية الأصلية فتقتصر عبارته عليه ففصل المولى شأنا قال
رعي الله عنه ولكن في هذا انظر لأن تصرفه بعد ذلك أن كان بطريق الأصل
ملك فكاح المثنى كما في الأذن في التجارة ولا يملك بالاجماع والثانية المولى
إذا زوج عبده البالغ امرأة والعبد حاضر بحضرة رجل واحد جاز العقد
لأن العبد إذا كان حاضر يخرج المولى من أن يكون من زوجا فيصير كأن
العبد بأثر النكاح بنفسه ولو كان غائبا أو صغيرا لا يجوز فصراني
زوج ابنته المسلمة أما بسلامها بأن كانت عاقلة أو بسلامها لا يجوز
لأن الكفر يقطع الولاية ولو زوج ابنته وهي صغيرة عبدا أو زوج ابنه وهو
صغيرا مة يجوز عند أبي حنيفة خلافا لها وهذا فرع ما قدمناه أكفا
الأكفا اعلم بان الكفاة في النكاح في جانب الرجال
معتبرة عند عامة العلماء حتى ينفسخ النكاح عند انتفاها وعند سفيان الثوري
وجه الله لا تعتبر لقوله عليه السلام سوا سنية كاستان المشط لا فضل
لعز في علي عجي وإنما الفضل بالتقوي وقال عليه السلام كلكم بنو آدم طين
الصاع لم يملأه والطين القدر الذي يقارب ملا الصاع وفيه إشارة إلى انتفا
يشمل الكل وعن النبي عليه السلام أنه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض
علي أسود أجركم آدم خلق من تراب ثم انطا أنه لم يسرع به نسبته ولنا ما
روى جابر رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال لا يزوج النساء إلا الألبان
ولا يزوجن إلا من الأكفا ولأن مقاصد النكاح تختل عند انتفا الكفاة لأن
النساء يعبرن باستفراش من لا يكا فيهن ولأن التوالد والتناسل لا ينتظم إلا
بالسكن والازدواج وذلك لا يتكامل حصوله عند انتفا الكفاة لأنه يغيظ
استفراش من هو دونها في الحسب والنسب بخلاف جانب النساء لأنه لا يغيظ

الرجل

الرجل استفراش من هو دونهم في الكفاة لا ترى أن الخلفا والأمرا يستفراش
الأمرا في غير مبالاة وأكثر أن ثمر أن الكفاة معنية في أشياء محدودة بعينها
متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة أحدها النسب والناس على طبقات
ثلاث قریش والعرب والموالي يريد بالموالي العجم لأن بقاعهم وفلاهم فتحت علي أبيه
العرب وكانوا بسبيل من استتقاهم واستبعادهم فكانهم كانوا عبيدهم ثم
عنتقوا بالمن عليهم فكانوا في معنى المولى إذا ثبت هذا فنقول قریش أكفا لبعض
وهم يتفاضلون فيما بينهم فأفضلهم بنو هاشم لما روي عن رسول الله عليه السلام
أنه قال إن الله تبارك وتعالى ينظر إلى الخلق فأختار العرب منهم وأختار من
العرب قریشا وأختار من قریش بني هاشم وأختارني من بني هاشم
ونقول عليه السلام الناس كلهم تبع لقریش مومنهم لمومنهم وكافهم لكافهم
وقال أبو بكر رضي الله عنه يا معشر العرب نحن أفضلكم أحسابا وأعزكم أسابا
وأحسنكم وجوها ونحن الأما و أنتم الوزراء ولكنهم مع هذا التفاضل سوا
وأكفا قال النبي عليه السلام قریش بعضهم أكفا لبعض بطن لبطن إلا
تري أن رسول الله عليه السلام زوج كثر منته من عثمان بن عفان ولم ينس
هاشميا بل كان عيسميا ولا يكون العرب أكفا لقریش لما روينا والعرب
بعضهم أكفا لبعض قال عليه السلام والعرب بعضهم أكفا لبعض قبيلة
لقبيلة قالوا لا بني باهلة وهم قبيلة معروفة بالخطا والذناء قال
اليزيدي للأصمعي وما أنت هل أنت إلا امرؤ إذا صحت منك من باهل
والباهل علي حرقه كتاب لا كله الأكله وحكي أن فتية بن مسلم كان باهليا
يخشي فمهر باعرا يمين وكان يقول أحدها لصاحبه أتريد أن تكون أمي
خراسان وانت باهلي فقال لا خرا لا فقال أتريد أن تدخل الجنة وانت
باهلي قال نعم إن لم يعلم الناس وروي أنهم كانوا يستنحجون النقي من
عظام الموتى ويأكلونه قال شيخ الإسلام المعروف بخوارزمي رده رحمه الله إلا
أننا لا نعتبر هذا لقوله عليه السلام العرب بعضهم أكفا لبعض قال رضي الله
عنه فيما ذكر شيخ الإسلام نظر لا أنهم قوم من الهند ولا ينسبون إلى العرب

ثم العجم لا تكون كفوا للحرب لاختصاص العرب بزيادة فضيلة يقع به التفاخر
علي ما قال عليه السلام انا عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة عربي
وروي عن النبي عليه السلام انه قال لسان لا تبغضني فتعارف دينك فقال
يرسل الله وكيف البغضك وقد هداني الله تعالى علي يدك فقال عليه السلام
ان تبغض العرب فان من البغض العرب فقد ابغضني واما المولى فمن كان
له ابوان في الاسلام فبعضهم اكفأ لبعض فاما المولى ضيعوا السابهم فلا يكون
التفاخر بينهم بالانساب بل بالذي كما اشار اليه سلمان حين تفاخر جماعة
من الصحابة بالانساب فلما انتهى الي سلمان فقالوا سلمان بن من فقال سلمان
ابن الاسلام فبلغ ذلك الي عمر رضي الله عنه فبكي وقال عمر ايضا انا ابن الاسلام
من المشايخ من قال مراد محمد رحمه الله من قوله من كان له ابوان في الاسلام
الاب والام والجدة ولكن الصحيح هو الاول والثاني المال وعن ابي يوسف في
غير رواية الاصول ان الكفاة في المال غير معتبرة ويعتبر فيه القدر على المهر
والنفقة ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتي لو كان قادرا على النفقة والمهر
يكون كفوا لامرأة فائقة اليسار ثم الصحيح لان كثرة المال في الاصل مذمومة
قال عليه السلام علك المكثر ان لا من قال هكذا وهكذا وقيل يشترط وهو
قولها قالت عائشة رضي الله عنها رايت ذامال مهيبا ورايت ذافقر مهينا
وقالت ان احساب اهل الدنيا المال فان كان يقدر علي الاتفاق بالانساب
ولا يقدر علي مهرها اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان كان قادرا علي
انها المعجل يكون كفوا والا فلا وان كان يقدر علي المهر دون النفقة لا يكون
كفوا لان الصغار يعدون اغنيا بغنا ابائهم لان ابائهم بالمهور يتبرعون
وفي الرجوع لا يطعون والثالث الحرية لان الحرية يغبطها استغفار
العبد واما المختلف فيه فاربعة اشياء احدها التقوي والحسب والكفاة
فما شرط عند ابي حنيفة وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح من
مذهب ابي حنيفة ان الكفاة في التقوي والحسب غير معتبرة وعن
ابي يوسف انه لا يعتبر الكفاة في التقوي واعتبرها في الحسب وفسر

الحسب

الحسب بمكاد الاخلاق وقيل الحسب ما يعده المرء من مفاخر ابيه وعن
محمد رحمه الله ان الفسق يورث في سلب الكفاة اذا كان فاسقا مستحقا
به بحيث يهزبه وليسخر منه وعليه الفتوي والثاني اسلام الجد في
الموالي شرط عندهما خلا لابي يوسف وهي تغريغ التنفيع في الشهادة
وبعض مشايخنا قالوا اسلام الجد شرط علي قول الكل لان علي قوله ان كان
يقع التعريف باب واحد الا ان العرف هو التعريف بالابوين فيقع التعيد
بكفره وذلك منه عنده لقوله عليه السلام للذي ان نسب الي تسعة
ابا في الجاهلية فهو عاشرهم في النار وهذا كله في المولى فاما فيما
بين العرب فاسلام الجد ليس بشرط لان تفاخرهم بالانساب فيكون والكلام
في حرية الجد نظير الكلام في اسلام الجد والثالث الكفاة في الخرف فهي
معتبرة عند ابي يوسف ولم يعتبرها ابو حنيفة هكذا ذكره القدوري
وذكر البردوي بانها معتبرة عند ابي حنيفة ومحمد وذكر شيخ الاسلام
رحمه الله انها معتبرة عند ابي يوسف ومحمد وهو احدي الروايتين عن
ابي حنيفة وهو الصحيح قال وهذا في الحاصل اختلاف عصر وزمان
فكان في عصر ابي حنيفة الدانة في الحرفة لا تعد منتفعة وفي زمان
واخر زمان ابي حنيفة تعد منتفعة وجه ما قال في الكتاب من
اشتراط الكفاة عند التفاخر قول النبي عليه السلام الناس اكفأ
الا للحجاء والحايك والرابع الكفاة في العقل وقد اعتبرها بعض المتأخرين
من المشايخ وبعضهم لم يعتبروها لان الجنون نوع من مرض فيعتبر اسير
الامراض والعجمي اذا كان عالما هل يكون كفوا للقرشية والعربية
اختلف المشايخ فيه وهذا اذا لم تكن القرشية عالمة اما اذا كانت عالة
فلا يكون كفوا بالاجماع والفقيه الفقير هل يكون كفوا للعامة الخيري فهو
علي هذا الاختلاف وفي اشتراط الكفاة التبا اختلاف **باب**
الوكالة في النكاح رجل قال لجماعة اشهدوا اني قد تزوجت فلانة وفلانة غايبة
فبلغها الخبر فاجازت لم تجز في قولها وقال ابو يوسف يجوز وكذلك المرأة

اذا قالت ذلك قبله الخبر فاجاز لم يحز وكذا الفضولي من جانبها او من جانبها
اذا قال ذلك قبله الخبر فاجاز لم يحز عندها وعند ابي يوسف يجوز وكذلك
اذا كان الرجل فضوليا من جانب وكيله من جانب ووليا من جانب وجه قول
ابي يوسف ان الاجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة وهما لو كان الموجد
مسوقا بالتوكيل يجوز فكذا اذا كان معقبا بالاجازة والجامع مابين الحاجة
الي الكتاب المصالح المتعلقة بالمناكح وصار هذا كالخلع وصورة اذا
قال الزوج خالعت امرائي علي كذا وهي غايبة قبله الخبر فقبلت جازوجه
قولها انه شرط العقد تمام العقد وشرط العقد لا يقف علي ما ورا المجلس
والعقد التام يقف علي ما ورا المجلس وبان انه شرط العقد ان صاحبه لو كان
حاضرا فقام قبل القبول يبطل ولو كان عقدا تاما بطل بالقيام كما لو وجد
الشرطان من الفضوليين والزوجان حاضرا فقام قبل القبول لا
يبطل حتي لو اجاز بعد ذلك جاز بخلاف الخلع لان الخلع من جانبها في معنى
اليمن لما فيه من تعليق لقبولها والطلاق يحتمل التعليق بالشرط وبهذا لا يبع
الرجوع عنه ولا يبطل لقيامه عن المجلس فان قيل لو كان تعليقا وجب ان
لا يبطل لقيامها اعتبارا بامامة التعليقاتات قيل له لا يلزم من كونه
تعليقا امتناع بطلانها بالقيام عن المجلس لان من انعليقا تبطل
بالقيام عن المجلس كما اذا قال لها انت طالق ان شئت يقتصر علي وجود
المشيئة في المجلس حتي يبطل بقيها عن المجلس بخلاف ما اذا كان
وكيلا من الجانبين او وليا من الجانبين او وكيله من جانب اصلا من جانب
لان الموجود منه عقد تام ولهذا لا يقتضي القبول بخلاف ما نحن
فيه وهما مسألة لا بد من معرفتها رجل كتب الي امرأة كتابا يحط بها
الي نفسه فقترت الكتاب بين يدي الشهود او علمته بمضمون الكتاب
ثم قالت زوجت نفسي منه بنعتك النكاح وان لم تقر او لم تعلم اياه ولكن قالت
زوجت نفسي من فلان لم يحز قالوا ما ذكر في الكتاب قولها اما علي قول ابي يوسف
فيجوز ثم قال الكتاب في هذا الباب يفارق الخطاب من وجه فان الحاضر لو خاطبها

بالنكاح

بالنكاح فلم يجب في مجلس الخطاب بل اجابه في مجلس اخر لا يجوز النكاح واذا
بلغها الكتاب فقترت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في الذي قترت الكتاب فيه
وزوجت نفسها منه في مجلس اخر بين يدي الشهود وسمع الشهود كلامها
وما في الكتاب جاز النكاح رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه اثنى
في عقدة واحدة لا يلزم الامر واحد منهما لانه لا سبيل الى التزام النكاح فيها
لعدم الالتزام ولا سبيل الي التزام احدهما بعينه لعدم الاولوية الا ترى ان الجمع
بين اختين نكاحا لا يجوز نكاح واحدة منها بعينه لعدم الاولوية ولا سبيل
الي التزام النكاح في احدهما لا بعينه لان النكاح لا يحتمل الاضافة الي المجهولة
لتعطله عما هو المقصود منه وهو الوطء لانه لا يمكنه الامتناع عن وطئها فيكون
ممتنعا عن وطئ المطلقة منها متحملا ما هو المقصود ولا متعطل امير امر
رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امة لغيره جاز عنه ابي حنيفة وعندهما
لا يجوز لتقيدهما بالتوكيل المغنات بشر العم والجد والمعتاد التزوج بالانفا
وابو حنيفة رحمه الله يتمسك بالاطلاقات الا في موضع التهمة كما اذا تزوجه انة
نفسه او في موضع التهمة كما اذا كانت تحت حرة والمستلطان ممنوعتان
ذكر المنع فيها شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب البيع والله اعلم
باب النكاح الفاسد رجل تزوج امرأة وبها جمل من الزنا جاز
النكاح ولكن لا يطاها حتي تضع حملها وهو قول محمد رحمه الله وفي قول ابي
يوسف النكاح فاسد وان كان حملها ثابت للنسب فالنكاح فاسد بالاجماع
وفي النكاح الفاسد لكل واحد من الزوجين فسخ النكاح يغير محضر من
صاحبه عند بعض المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فالجواب كذلك ان
دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ الا محضر من صاحبه ذكره صاحب
المحيط في الجامع الصغير لابي يوسف وجهان احدهما ان جواز النكاح يعتبر
الاستمتاع لغرض التوالد والتناسل وحمل التوالد والدوا عجم حرام ولا يضر فيه
والوجه الثاني ان هذا الحمل وان كان من الزنا فهو محترم وامتناع النكاح
علي الحامل كان حرمة الحمل وصيانتها عن سقيه بما حرام فان الحمل يزداد

سمعه وبصره حدة بالوطي علي ما روي عن رسول الله عليه السلام انه امر بالا
يوم او طاس لينادي الامن اصاب حبلي فلا يقرب منها فان البضع يزيد في السبع
والبصر اي البضاع والوقاع والنكاح يفضي الي ذلك فلا يجوز تحريمه وجه قولها
ان امتناع جواز النكاح مع قيام المقضي الجواز لا يكون الا نحو صاحب المال
قلنا ان النكاح بوصف الجواز يفضي الي الوطى وحسينه لا يسبق صاحب المال
الولد منه فلا يقوم حضنته وتربيته فيضع الولد وكان الامتناع المجموع المركب
من الامن بن ولم يوجد فيما نحن فيه فثبت الجواز عملا بالمقضي وقوله النكاح
يعتمد الاستمتاع فهو باطل بنكاح اخت ام الولد في عدتها فان تجاوزت على قولها
ولا يحل الاستمتاع بها الي ان تنقضي عدتها وفي مجموع النوازل رجل تزوج
امراة بها حبلى من الزمانه فالنكاح صحيح عند الكل ويستحق النفقة
عند الكل وتحمل له وطبها عند الكل ولو تزوج امرأة من السبي حامل فالنكاح
فاسد لما قلنا انما رجل زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل
فانها قد ارضت مولاهما ولهذا ثبت نسب ولدها من غير دعوة فان كانت حائلا
جاز النكاح وكان ينبغي ان لا يجوز لها فواش للمولي ايضا الا انه في قولنا ضعيف
بدليل ان الولد ينتفي بنسبه بمجرد النفي من غير لعان فلا يعتبر هذا الفراش ما اذا
مالم يتأكد الحمل فان قيل اذا كان الولد ينتفي بنسبه بمجرد النفي ينبغي ان يجوز
النكاح وان كانت حبلى لان الاقدام على النكاح والنكاح لا يجوز مع ثبات النسب
يكون نفيا للنسب وهذا لان النسب كما ينتفي بالنفي من حيث ينتفي بالنفي كالة
بدليل ان الرجل اذا كانت له جارية ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة
فادعى المولي الاكبر يثبت نسب الاكبر دون الاوسط والاوسط ولا يصغر لان تخفيض
الاكبر بالدعوة نفي للنسب الاوسط والاوسط فيل له ما ذكرتم عمل بالدلالة
مع قيام الفرح بخلافها فان المسئلة مصورة فيما اذا كان الحمل منه فانه قال
رجل تزوج اختي في عقدتين متفرقتين لا يدري ايتهما اولي يفرق بينه
وبينها فان قيل فقد قال محمد بالتفرقة ههنا وقال في موضع اخر الرجل
اذا كان له اربع نسوة طلق واحدة منهن بعينها ثم نسيها يوم رآها بالبيان

ع ل يحل

ويفرق

ويفرق بينه وبينهن فلما قال بالتفرقة ههنا فهل لا قال بالتفرقة ثم قيل له في
الفرق بينهما ان الزوج ههنا لا يتمكن من دعوى نكاح ثلث منهن باعيانهم لان نكاح
واحدة منهن كان مقطوعا به الزوج يمكنه دعوى نكاح ثلث منهن تمسكا بما هو
ثابت ويعتبر قوله في ذلك اما نكاح كل واحدة منهن بعينها ههنا فغير مقطوع
به فلا يتمكن من دعوى النكاح في واحدة منهن ههنا تمسكا بما هو ثابت فكذا قال
بالتفرقة وتاويل هذه المسئلة ما ذكره الفقيه ابو جعفر لان حق العبد لا يستوفي
بدون الطلب فان قيل حق العبد كما لا يستوفي بدون الطلب فكذلك لا يستوفي بدون
الحجة وليس لكل واحدة منهن حجة يقع بها المحاج وصار هذا كرجل قال لرجلين
لا احدكما علي الف درهم وادعي كل واحد منهما الف فالقاضي لا يقضي لهما ولا لآخرهما
بشيء قيل له القاضي ههنا يتيقن لوجوب نصف المهر لتيقنه بصحة احوالها
خلاف الاقرار لانه لا يتيقن بوجوب المقر له اذا اقرار غير موجب بدليل ان
المسلم اذا اقر لمسلم بغيره صح الاقرار ولو كان الاقرار موجبا لما صح الاقرار
لانه حينئذ يكون تخليكا ونظير ما نحن بصدده رجل له امرأتان لم يدخل
فيهما قال احديكما طالق ثم مات قبل البيان يكون الميراث بينهما نصفين وكذلك مهر
ونصف مهر لكان التيقن بالاستحقاق وكذلك لو اصاب الميراث ههنا على ذلك لان
احديهما فاخذ نصف النصف بالاصالة والاخرى بالنيابة وروي عن محمد رحمه الله ان
يقضي لهما بكل المهر لان الفرق تحتاج لاس قبلها ولا من قبل الزوج فوجب ان يسقط كل
شيء من المهر كالومات احد الزوجين وروي عن ابي يوسف انه لا يقضي لهما بالشيء
لان المقضي لهما مجهول قالوا ينبغي ان يقضي بالاقل من نصفي المهر من لان في الحاطة
ويقيننا وان دخل بهما لم يذكر محمد رحمه الله هذا في شيء من الكتب ويجب ان يقال
ان علم التي دخل بها اولا انه يقضي لهما بتمام المسمى وهي امرأة ويقضي للاخرى بالاقل
من المسمى ومن مهر المثل وان لم يعلم التي دخل بها اولا يفرق بينه وبينهما ويجب
مسمى واحد ومهر مثل واحد من كل واحد منهما معناه يجب اقل المسميين واقل
مهر عي المثل لان في الزيادة شك رجل تزوج امرأة في عدة حرة من طلاق باين
لم يجز وقال ابو يوسف ومحمد يجوز وجه قولها ان المحرم نكاح الامة على الحرة

مختلف نكاح الامة

لقول عليه السلام لا تنكح الامة على الحره ولم يوجد دليل ان من قال لامرأته
ان تزوجت عليك فالتى ان تزوج طالق فتزوج امرأة في عدها من طلاق باين لم
تطلق التي تزوجها لغعد الشرط وهو الزوج عليها اذ الزوج عليها ان يدخل
عليها من يقع بينهما تزاج من موجب النكاح من القسم والفراش ونحوهما بخلاف
نكاح الاخت لان المحرم هناك شغل زوجها بما به لقوله عليه السلام من كان
يومئذ باله واليوم الاخر فلا يجعن مائه في رحم الاختين ولا في حنيفه ان حل
الاماعلي النصف من حل الحل لان الرق منقطع الا ان لا يمكن اظهار التنصيص
في ذات الحل فظهرناه في الاحوال وجعلنا من المحلات قبل نكاح الحره
ومن المحرمات بعده وفيما نحن بصدده ان نظرنا الى ملك اليد فقد تزوجها
بعدها وان نظرنا الى حبس اليد فقد تزوجها قبلها فدار امرها بين الحل والحرمة
فانقينا بالحرمة احتياطاً ونظيره التقدم والتأخر والقران ونكاح الامة
جائز بتقديم التأخير وتقدیر القران ملحق بتقديم التأخير لاحتياطاً لترديده
بين تقديمي التقدم والتأخر وما عده الحره اذا كانت عن نكاح فاسد فيها
منع وتسلیم ولو تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام فهو باطل وقال
زفر النكاح جائز على التابيد وجه قوله ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد
قال ابراهيم النخعي رحمه الله يهدم الشرط والشرط يهدم البيع الا ترى ان
لو نكحها علي ان يغارتها بعد شهر جاز النكاح وبطل الشرط ولنا ما روي عن علي
او عمر او عنهما رضي الله عنهما لا اوتي برجل تزوج امرأة الى اجل الاربعين ولو
ادركه ميتا لرجعت فيه ولان هذا متعة والمتعة منسوخة وبيان ذلك ان
المتعة مفسدة بان يقول الرجل اتمتع بك كذا كذا مدة بكذا كذا من المال وما
نحن بصدده والعبرة للحال دون الباقي بدليل الكفالة بشرط براءة الاصل والحوالة
بشرط مطالبة المحيل كفالة وبيان انتساخها ما روي عن علي رضي الله عنه
انه قال ان منادي رسول الله عليه السلام نادى يوم خيبر ان الله ورسوله
بينهما من المتعة وعن الزبير بن سبويه قال احل رسول الله عليه السلام المتعة
عام فتح مكة ثلاثة ايام فحيت مع عم ليوم كل واحد منها برده وكانت برده عجي الحسن

من

من برده في فحيت المرأة كانها دمنه غبطا او قال عن طرفة فجلت تنظر الى شبابي
والج برده وقالت ولا برده كبره هذا او شباب كسباب هذا ثم اترق شبابي
علي برده فبت عندها فلما اصبحت اذا منادي رسول الله عليه السلام ينادي
ان الله ورسوله بينهما من المتعة فانتهى الناس عنها فان قيل روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان قال يجوز المتعة ويجعل الحره فيها حيضة وكان اذا قيل له المتعة
نكاح قال لا واذا قيل له المتعة سفاح قال لا قيل له ما هي قال متعة قيل له
روي عن سعيد بن جبيرة قال قال ابن عباس ان المتعة قد فشت في العرب
واكثر الشعرا في ذلك حتى قال شاعرهم اقول فيها وقد طال الشواهد يا صاح هل لك
في فتري بن عباس هل لك في طفلة الاطراف ناعمة تكون مشواك حتى ترجع الناس
فاغم بن عباس رضي الله عنه ثم امر مناديا فنادى الا ان المتعة لا تحل الا لمن
تحل له الميتة والدم والفقه فيه ان العقد لو صح لا يخلو اما ان ينعى على التابيد
او على التاقيت الاول باطل لانها لم يعتد العقد فيما ورأه المدة فلا يخلو القضا
بالاعتقاد فيها واما الا ترى انها لو اضافا للعقد اليها بعد انقضاء الشهر لا ينعى
بالاعتقاد للحال لانها لم يعتداه للحال والثاني باطل لان النكاح لا يحتمل التاقيت
اصل العقد بخلاف ما استشهد به لان الطلاق قاطع النكاح فاشترط ليقطعه
دليل على الاعتقاد بصفة التابيد يوضح ان لوصف هذا الشرط هناك لا يبطل
النكاح وهذا يوضح التاقيت لم يكن بينهما عقد فاقترقا رجل تزوج صغيرة وكبيرة
المسئلة الى اخرها وانما لا يجب للكبيرة شي من المهر لان الفرقه متى وقعت بين الزوجين
قبل الدخول فالدليل يقتضي ان لا يقضي لها شي لان للعقد عليه عاد اليها فكل
للعقد بديجب ان يعود اليه نظر المجازين الا ان الفرقه متى كانت من قبلها
فصنينا بنصف المهر دفعا لا يجازين والفرقة متى كانت من قبلها لم تكن في معنى
الفرقة لا من قبلها المتمسك بالمقتضي يعود المعقود به الى ملكه ولهذا تقع الفرقة
بينها وبين الصغيرة لان الفرقه هناك لا من قبلها ويرجع الزوج عليها اذا تعد
للفساد لان نصف المهر كان على ضيعة السقوط وقد اكدت بالارضاع فيقتضي عليها
بضمان نصف المهر كما في شهود الطلاق ونظيره ما ذكره شمس الائمة السرخسي

في ابواب الرجوع عن الشهادة • رجل زنا بامرأة ابية قبل الدخول بها تقع الفرقة
بينهما ويقضي علي الاب بنصف الصداق ويرجع به علي ابيه فان قيل يشكك هذا
رجل تحت صغيرتان رضيعتان فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل وارضعت
كل واحدة منهما حرمتهما علي الزوج ولم يعرف ما شيا ولن تعدوا الفساد قيل له في
الفرق بينهما ان فعل الكبيرة يستقل بالافساد فان قيل ما ذكرتم يشكك
بصغيرة مسلمة تحت مسلم اتد ابواها ولحقها بدار الحرب بانت من زوجها
ولا يقضي لها بشي من المهر قيل له الردة مخطورة لا اباحة لها بحال من الاحوال وانما
معني قام بها بخلاف الارضاع لانه لا خطر له فان قيل ما ذكرتم يشكك برجل
تزوج امرأة ولم يدخل بها حتي جاء رجل وقتل يقضي علي الزوج بالمهر ولا
يرجع علي القاتل بشي قيل له القصاص وجب علي القاتل ان كان القتل عمدا
والقود احد موجبي القتل وان كان خطأ وجبت الدية وانما احد موجبه
ايضا فلا يستوجب شي اخر وللزوج نصيب مما هو الواجب والنزوح فيما
يكن بصدده لا نصيب له من شي فافترقا • امرأة ادعت علي رجل انه تزوجها
واقامت علي ذلك بينة فجعلها القاضي امراته ولم يكن تزوجها المسلة اليه اخرها
وجه قول محمد والشافعي اما القضاة همنا اما العقد قد سبق او انشا العقد
لم يسبق لاسبيل الي الاول لان القضاة همنا لم يسبقه عقد فيتم كونه
امنا ولا سبيل اليه الثاني لان انشا العقد انما يكون بارتباط الايجاب اذ
العقد العقود معتبر بارتباط احد الكلامين بالآخر ولم يوجد واذا ائتم
الفتان وجب ان لا يحل له قربانها وغشيانها ثمسكا بقوله جل جلاله فمن
ابتغي وراء ذلك فاولئك هم العادون وصار ذلك كما في الاملاك المرسلة والتبرعات
خو الكلية والصدقة وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ما روي عن علي بن
ابي طالب رضي الله عنه ان رجلا وامراة تخالما اليه فادعي الرجل نكاحها وهي
تنكر فبرهن دعواه بالبينة وقضي عليها بالنكاح فقالت المرأة ان كان لا
بد فزوجني منه فقال علي رضي الله عنه شاهدك زعمك والفقه فيه
ان القاضي قضى بالزوجة في محل قابل للزوجة بامر الشرع فوجب

ان

ان يلزم وان كانت الشهادة كاذبة دليله نفاذ قضا القاضي بالفرقة باللعان
ظاهرا وباطنا وان كانت شهادة احد الزوجين كاذبة والفرقة باللعان معتبر
الي شهادهما ولا يلزم علي ما ذكرنا الاملاك المرسلة لان الملك لا يد له من سبب
وليس بعض الاستباب باولي من البع عن في تعين سببا وفي نفاذ القضا بالبينة
باطنا عن ابي حنيفة روايتان غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأة وجعلها
الغسل ومحلا علي الزوج الاول اما وجوب الغسل فالتفتا لفتانين وانما
الاحلال فلتعلقه بذوق العسيلة اما من جانبها فلا ريب وانما من جانب
فذلك لان المسلة مصورة فيما اذا كان يشتمل للنسا وسكت عن ذكر غسل الغلام
لان الخطاب قاصر عنه ولكن يومر به خلقا ونعود او هذا اذا كان الغلام
يشتميه ففيه اختلاف المشايخ والمطلقة الثلاث اذ اوطرها زوجها المحجور
بالمساقاة ان حبلى حلت علي الاول وصارت محصنة عند ابي يوسف خلافا
لرؤس فيها • امرأة مست رجلا بشهوة حرمت عليه امها وابنتها وحرم عليها
ابوه وبنوه لقوله عليه السلام من مس امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها
وحد الاشتمها انتشار الالة بالمس والنظر ان لم تكن منتشرة فان كانت
منتشرة فان يزداد انتشارا واشتدادا وانما يعتبر الانتشار بزيادة
الانتشار حاله للمساس والنظر حتي روي عن محمد رحمه الله انه اذا لم يكن
انتشار حاله للمساس ولا يزداد وانتشارا واشتدادا حتي لو فارقه ثم حث
الانتشار بزيادة الاشتداد لا تثبت حرمة المصاهرة وهذا اذا كان شابا
فحلا فان كان شيخا او عينا فحد الشهوة في حقه ان يتحرك عليه فان كان
متحرك القلب فان يزداد احراكا وكان محمد بن مقاتل لا يعتبر التحريك بالقلب
فكان لا يفتي فيه لحرمة المصاهرة والنظر الذي يتعلق به الحرمة وهو النظر
الي داخل الفرج بان كانت متكية كذا روي عن ابي يوسف وعليه اكثر المشايخ
ثم ان مشايخنا اختلفوا في التقبيل والممس بعضهم قالوا في التقبيل يفتي بالحرمة
الا اذا علم انه كان بغير شهوة وفي المس لا يفتي ما لم يعلم انه كان بشهوة
ومنهم من فصل وقال ان كان التقبيل علي الفم يفتي بالحرمة وان كان

علي الرأس والذقن لا يغني ما لم يعلم انه كان بشهوة قال رضي الله عنه فكان
 والذي رحمه الله حكى عن الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرنسي رحمه الله
 انه كان يغني بالحرمه في تقبيل الغم والذقن والخذ والرأس وان كان على المتعة
 وان اخذت ثديها ففيه كلام والشهادة على الممس والتقبيل بشهوة مختلف فيها
 بين المشايخ وجه المشبهة ان تكون بنت تسع سنين وعليه الفتوى رجل
 له امة يطأها فتزوج باختها مع وقال مالك لا يصح وجه قوله ان النكاح وطء كما
 ولهذا الوجاهة بولد لستة اشهر منذ تزوج بها يثبت النسب والامة موطوءة
 حقيقة فيصير جامعاً بين الاختين وطياً وانه حرام بالنسب وجه قولنا
 ان النكاح لنفسه ليس بوطي لانه ايجاب وقبول لكن حكمه هو الحل الذي
 يثبت به حكم الوطي والحل يثبت عليه فلا يتحقق المانع من النكاح زمان
 النكاح فيجوز نكاحها بالعمومات لكن لا يطأ الذي نكحها حتى يحرم الوطي بها
 على نفسه اما بازالة ملك الرقبة او بازالة ملك المتعة ولا يطأ الامة ايضاً
 تحرم الجمع وان كان لم يطأ الامة وطئ المنكوحه لان الامة ليست
 بموطوءة لا حقيقة ولا حكماً ومتى باع الموطوءة ثم زوجها بعدما اشتراها
 او ردت عليه بعيب او فارقتها زوجها وانقضت عدها لا يحل له وطئ
 واحدة منهما وان تزوج اخت ام ولده فكذلك الجواب وقد ذكرنا انه
 اذا تزوج اخت ام ولده في عدها عند ابي حنيفة خلافاً لما لو تزوج
 اربعاً سواها في عدها جاز عند الكل رجل تزوج امرأة واغلق باباً
 وارخى ستراً ثم طلقها وقال لم اجامعها وصدقته المرأة وكذبته لم يحرم له
 ان يتزوج باختها حتى تنقضي عدها لان الخلوة اقيمت مقام الوطي لان الزوج
 اذا كان فخلاً فالظاهر هو يبرأ عليها ويقضي وطئه من العدة تجب حقاً
 لله تعالى فلا يصدر فان في ابطالها وانما قضينا بكال المهر لان تسليم
 المهر مستحق بالنكاح باقضي ما يمكن قد وجد فوجب ان ينأكد خفي في المهر
 والزوج وان لم يستوف فيه فذلك لتفريط من قبله فلا يمنع التاكيد اليه
 وقعت الاشارة بقول عمر رضي الله عنه ما ذنبهن اذا جاء العجز من قبلكم

وقد

وقد روي عن النبي عليه السلام انه قال من كشف فناع امرأة فنظر اليها فقد وجب
 الصداق دخل بها ولم يدخل وقد زرارة ابن ابي اوفى قال قضي الخلق الراشدون
 انه اذا ارخى الستر واغلق الباب فلها الصداق كما ملأ عليه الجدة واعلم
 ان الخلوة تقوم مقام الوطي في حق بعض الاحكام ولا تقوم مقامه في حق البعض
 اما الاحكام التي تقوم الخلوة فيها مقام الوطي فوجوب النفقة والعدة والسكنى
 وتأكيد المهر سمي كان او لم يسمي كالنكاح الاخت في هذه العدة وحرمه اربع
 سواها فيها وحرمه نكاح الامة فيها على قياس قول ابي حنيفة واما الاحكام التي
 لا تقوم الخلوة فيها مقام الوطي فامتناع الاحصان وامتناع ثبوت حرمة المساهرة
 وامتناع الاحلال على الزوج الاول والرجعة واليراث وهل يقع عليها طلاق اخر في
 هذه العدة اختلف المشايخ فيه رجل وطئ جاريته ثم زوجها فللزوجة ان تفتش
 قبل ان يستن بها وهو قول ابي يوسف وقال محمد عليه ان يستن بها وجه
 قول محمد ان احتمال اشتغال رحمها بما به ثابت فوجب التنزه بالاستن
 وصار هذا كما لو كان مكان النكاح شراباً ان الشرع ما شرع النكاح الا على رحم
 فارغ فقام الجواز مقام الفراغ وهذا يقع للفرق بينه وبين الشرافان قيل
 هذا لا ينتقض نكاح الزانية اذا كانت حبيلى قيل له لا كذلك فالمعنى قولنا
 ان الشرع ما شرع النكاح الا في محل فارغ عن حمل ثابت بالنسب من الغير
 وكل واحد من المحلين بهذه المشابة فان قيل حقيقة الحمل اذا لم يمنع
 الجواز اذا كانت حبيلى من الزنا فلان لا يمنع النكاح كان او لم يكن
 قيل له فالفرق بينهما ان جواز نكاح امرأة هذا شأنها اعني بها امرأة
 متوهم اشتغال رحمها بما الغير اقضي اليه غشيان الزوج اياها لا نبعثه
 على وطئها اتكالا على فراغ رحمها فظاهر اما الامة فالظاهر عدم الاحمال
 والاعلاق من المولى تصرفاً عن افساده ملكه واما الزانية فكذلك كان
 الظاهر انها تتجاسر عن ذلك عن ايها ولربها لا يعرف له اب ان ذلك مظنة
 لحوق العار والشنار بها فكان النكاح ابلغ افقاً الى الوطي الحرام على سبيل
 الاحتمال بخلاف الزانية اذا كانت حبيلى لان الزوج متقاعداً عن وطئها

ها

ع

لا محالة لا تصاف الوطى بالحرمة وقيل لا اختلاف في الحقيقة لأنها يقولون لا
لحب الاستبراء ومحمد رحمه الله يقول ما أحب أن يغشاها حتى يستبرأ بها
لحيضة فلم يتقابل النفي والأشبات فلا يتحقق الاختلاف والله تعالى أعلم
باب المهر رجل تزوج امرأة ثم اختلفا في المهر المسئلة الي
اخرها تفتني علي اصول من اهتم النظر فيها اتصفت له عن اخرها اخرها ان
مهر المثل موجب اصلي في النكاح لان المال متى كان مسكوتاً عنه في النكاح
تجب مهر المثل لحديث ابن مسعود فان امرأة سالت انها زوجت نفسها
من رجل ولم يسم لها مهر فكان لا يجيب وتردد فيه اربعين يوماً ثم اجاب
وقال ان اصبحت فمن الله وان اخطأت فمني ومن الشيطان اري لها مهر
نسائها لا وكس ولا شطط فقام رجل يقال له معقل بن سنان وقال اني
اشهد علي رسول الله عليه السلام انه قضى في بروع بنت واشتون
الاشجعية بمثل قضايك هذا ففرح عبد الله بن مسعود ومن الله عنه
فرحاً لم يفرح بمثل في الاسلام لموافقة قضايه فصار رسول الله عليه السلام
وقيل روايته ومعقل ابن سنان هذا معروف عدل عدله جماعة من
الثقات منهم محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله محل ذلك في كتاب النازح
وهو معقل ابن سنان بالنوين وهو اشجع نزل كوفة ومعقل ابن سنان
هذا له صحبة والموجود منحصر في النكاح ليكون مهر المثل موجباً له مهر
المثل كما هو موجب للنكاح حال قيام النكاح فالمنفعة موجب اصلي حالة
الطلاق لأنها واجبة في هذه الحالة بدون الذكر وهذا مظنة كونه اصلياً
في هذه الحالة لا تترى ان القسمة موجب اصلي في اضمنة المثلقات لوجوب
بدون التسمية والثاني ان الزوجين اذا اختلفا في المهر ومهر المثل مثل ما
يرعيه احدثا فالقول قوله لان الظاهر ان هذا فان قيل ما ذكرتم تشكلاً
في المتبايعين اذا اختلفا في الثمن وقيمة المبيع لا يعتبر قوله وان كان
الظاهر ان هذا قيل له القضاء هناك فيما يدرعيه فلما كان القيمة
مطابقة لما يدرعيه احدثا لان القيمة لا يمكن اثباتها الا بمطلق العقد بقدر

امتن

مهر المثل يمكن اثباته بمطلق العقد فانما وان كان مهر المثل لا يشهد لا حدها
لا يتخالف عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ان ما انفرد كل واحد منهما بدعواه
فالعقد باطلاق لا يقتضيه وكل واحد منهما مدعي وممكن فيخلف كل واحد
منهما علي دعوي صاحبه ثمسكاً بقوله عليه السلام واليمين علي من انكر
وقال زفر لا يتخالفان وجه قوله انها اختلفا في بدل عقد لا يحتمل الفسخ
بالتفاسخ فيجب اعتبار قول من ينكر الزيادة وان كان ما لم يدرعيه مستنداً
كما لو اختلف المتبايعان في مقدار الثمن بعد هلاك المبيع يعتبر قول المشتري
دون البائع وان كان ما يدرعيه مستنداً لانها اختلفا في بدل سخي بعقد
لا يحتمل الفسخ كذا ههنا قال ابو يوسف القول قول الزوج في الصور باسرها
والمواضع كلها الا ان يدعي شيئاً مستنداً جداً وجه قوله انه لا وجه الي
التخالف اذا كان مهر المثل يشهد لا حدها لما قلنا اولاً لا يقابل به
ولا وجه الي تخكيم موجب العقد لا تقاها علي ما ينبغي موجب العقد ان
مهر المثل موجب عقد لا يسميه فيه واذا امتنع الوجه ان تعين اعتباراً
قول من ينكر الزيادة وهو المشتري لانه لا وجه الي ايجاب التخالف بعد
الهلاك ولا وجه الي ايجاب القيمة لان القيمة موجب عقد فاسد لا
موجب عقد صحيح وها انفقنا علي عقد صحيح بخلاف ما اذا ادعى ما هو
مستنكر جداً لان ادعى امره ايشد وجوده وينفذ ثبوته والعرف يكره
والظاهر بنفيه فيجب اجراؤها مجري عدمها فكانه لما يوجد منه ولو
كان كذلك يجب مهر المثل فكذا هذا فان قيل ما ذكرتم من تنقص بالثمن المستنكر
جراً فان دعواه لا يجري وجودها مجري عدمها ولكن يعتبر قول المشتري في
انكار الزيادة وان كان ما يدرعيه مستنداً جداً كما قلنا التفاضل انه قد
تعذر القضاء بالقيمة هناك لما قلنا ان القيمة ليست موجباً للعقد فيعتبر
الدعوي والانكار وفيما نحن فيه لم يتعذر القضاء بمهر المثل لكونه موجباً
له الي اخر ما قلنا علي ان القول ذكر الشيخ الامام ابو الفضل المكنى بابي رحمه
الله في الايضاح وروي عن ابي يوسف ان لا يقبل قوله في اليمين اذا كان

مستنكر اجرا كما هو قوله ههنا وتفسير المستنكر جدا ما قاله ابو عصمة سعد بن
معاذ المروزي رحمه الله اي يدعي الزوج انه تزوجها بخمر او خنزير قال الشيخ
الامام ابو بكر المعروف بخوارزمي انه اما القول الاول فلا يقوي لان الزوج
متي ادعي ما دون العشرة كان مدعي العشرة لان العشرة في كونها مهر الانجزي
كذلك كله واذا كان دعوي ما دون العشرة ينزل منزلة دعوي العشرة لا
يكون قول الزوج مستنكرا شرعا اما القول الثاني فلا يقوي فانه لا يعم المثل
والذي ولاه يكون الزوج في هذه الصورة معترفا بوجوب مهر المثل لانه لا
يجوز ان يمار الخمر والخنزير والتفسير الصحيح ما رواه الحسن بن زياد رحمه الله
ان المستنكر جدا ان يدعي مهر الا يلق بها بخوان تكون المرأة كثرمة قومها وعقبها
قبيلتها مهر مثلها مثلا عشرة الاف فيدعي الزوج مائة درهم او الف درهم
فيكون هذا مستنكرا جدا لانه يكذب به العرف والعادة وجه قوله ان
الاتفاق وان وقع على القسمة لكنها مجهولة فلا تثبت لمكان الجهالة فلا يمنع
المصير الي اعتبار مهر المثل وقوله موجب التخالف هو الفسخ قلنا الفسخ
انما كان موجب للتخالف في البيع لانه اذا تعذر اثبات كل واحد منهما
يلزم اخلال العقد عن البدل والبيع اذا اخلع عن البدل يفسد والفساد
يفسخ وما نحن بصدد اذ اخلع عن العوم لا يفسد كما لو اطلق العقد
فاذا لم يفسد لا يفسخ اذ الفسخ حكم الفساد فافترقا والثالث ان البيعة
كاسمها مبنية فما كان اكثر بيانا كان اولى بالاعتبار وما كان اقل بيانا
كان اولى بالاهدار والرابع ان مهر المثل يسقط اعتبارا بعد موت الزوجين
عند ابي حنيفة رحمه الله استحسننا لما بين ان شاء الله تعالى قال محمد
رحمه الله في الرجل يتزوج امرأة ثم يختلفان في المهر فنقول الاختلاف
في المهر لا يخلو اما ان يكون حالة الحياة او بعد الموت وحالة الحياة لا
يخلو اما ان يكون قبل الطلاق او بعده وقبل الطلاق لا يخلو اما ان يكون
من اصل المسمى كان او لم يكن او في مقدار المسمى فعند ابي حنيفة ومحمد
يجعل مهر المثل حكما فان شهد لاحدهما فالقول بقوله مع يمينه بان

ادعي

ادعي الزوج الفا وادعت المرأة الفين ومهر المثل الف او اقل كان القول قول الزوج
مع يمينه في انكار الزيادة فان نكل اعطاها الفين على سبيل التسمية ايضا
وان اقامت المرأة البيعة ثبت المسمى الفين فان اقام الزوج البيعة ثبت المسمى
الفا وان اقاما البيعة فبيعتها اولى وان كان مهر مثلها الفين او اكثر فالقول قولها
مع يمينها على ما انكرت من الخط من مقدار مهر المثل وان نكلت وجب لها الف باعتبار
التسمية وان حلفت لم تثبت للخط فوجب الغان الف مسمى بالاتفاق والف
باعتبار مهر المثل ونخير الزوج في هذه الالف ان شاعلها درهم وان شاء
جعل دنائيا وان اقام الزوج البيعة قبلت بيئته وان اقامت المرأة البيعة
قبلت بيئتها ايضا ويصير ما ادعته مسمى لاختيار الزوج فيه وثبتت التعين
بهذه البيعة فان اقاما البيعة فبيئته اولى هو الصحيح لان بيئته قامت على
اثبات ما ليس بظاهر اذ الظاهر شاهد لها فان كان مهر مثلها الفا وخمسمائة
فان كل واحد منهما يحلف على دعوي صاحبه لانا نجعل مهر المثل حكما لقلنا ان
موجب اصلي للنكاح فيحلف الزوج على دعواها الزيادة وتحلف المرأة على دعواه
الخط وينبغي ان يفرغ في تعيين من يبد التحليف فان نكل الزوج وجب
الالفان تسمية بلاختيار فان نكلت وجب الالف فان حلفا جميعا وجب
الالف باعتبار التسمية وخمسمائة باعتبار مهر المثل بخير فيها الزوج على نحو
ما اسلفناه انما هكذا ذكر صاحب الكتاب وذكر صاحب المحيط انه يعطي
المثل في الف وخمسمائة وايها اقام البيعة قبلت بيئته وان اقاما البيعة
قضينا بالف وخمسمائة باعتبار مهر المثل بان البيعتين بطلتا للمعارض فبقى
نكاحا بلا تسمية فيجب مهر المثل وهذه الاشارة الى صحة ما اختاره صاحب المحيط
هذا اذ اختلفا في مقدار المهر حال قيام النكاح واما اذ اختلفا في المهر بعد
الطلاق فان كان الطلاق بعد الدخول بها فهذا الاول شرع سواء كان
كان قبل الدخول بها فهذا الاول شرع سواء كان قبل الدخول بها فعند
ابي يوسف رحمه الله القول قول الزوج كما قدمناه واما عند ابي حنيفة فقد
ذكر ههنا وفي كتاب النكاح من الاصل القول قول الزوج وعليه نصف

ما اقر به وذكر في الجامع ان القول قول من تشهد له المتعة وانما اختلف الجواب
لاختلاف الموضوع موضوعها في كتاب النكاح من الاصل في الاختلاف في الالف
فيكون الزوج معتزفا لها تحتسماية وهي تز يد على متعة مثلا في العام الغالب
وموضوعها في الجامع الكبير والاختلاف في المائة والعشرين فيكون الزوج معتزفا
ابا بالعمرة وانها دون متعة مثلا في العام الغالب فاذا حكيم المتعة فيجب تحكيمها
وجواب الكتاب ساكت عن ذكر المقدار فيكون محجوا على الالف والالفين كما قال
في كتاب النكاح من الاصل غير ان الاشكال في قوله ههنا فيحمل على التعارف
وهو ان يختلف في الالف والالفين ومن اين يتلقى هذا التعارف فكان
هذا شيء ذهب على صاحب الكتاب هذا اذا كان الاختلاف في مقدار المهر فان
كان الاختلاف في اصل التسمية حال قيام النكاح ادعاه احدها ونفاه الاخر
فههنا يقضي مهر المثل بالاجماع اما عندها فلا ريب واما عند ابي يوسف
فلا يها لم يتفق على الاعراض عن الموجب الاصلي فيقضي بالموجب الاصلي كما هو قولها
فان كان هذا الاختلاف بعد الطلاق ان كان الطلاق بعد الدخول يقضي مهر المثل
بالاجماع وان كان قبل الدخول يقضي بالمتعة بالاجماع هذا كله اذا كان الاختلاف
بين الزوجين عند ابي يوسف القول قول الزوج او ورثته على نحو ما حكينا انفا
وعندهما يحكم بمهر المثل فان كان الاختلاف بعد موت احدهما واصل التسمية
يقضي لها مهر المثل اجماعا وان كان الاختلاف بعد موتها في مقدار المثل والقول
قول ورثة الزوج عند ابي حنيفة ولا يحكم بمهر المثل استحسانا لما بين يديها
ان شاء الله تعالى الا اذا قامت ورثة المرأة البينة على ما ادعوا فيزيد يقضي لهم
بذلك وعند محمد رحمه الله يحكم بمهر المثل لكونه موجبا اصليا وصار هذا كالموت
احدهما وعند ابي يوسف القول قول ورثة الزوج الا ان يا خايش مستنكر جدا
ولو كان الاختلاف بين ورثتهما في اصل التسمية يقضي بمهر المثل عندهما وعند
ابي حنيفة لا يقضي لورثة المرأة في تركة الزوج بشي استحسانا والاستحسان
وجهان في احدهما اشارة الى ان مهر المثل ساقط الاعتبار بعد انقراضها
وقيل لثاني اشارة الى عجز القاضي عن معرفة مقدار مهر مثلها بعد انقراض حياتها

اما

اما الاول فلان مهر المثل يشبه المسمى من حيث انه يجب برون التسمية فليشبه
بالمسمى قلنا لا يسقط بعد انقراض احدهما ويشبهه بالنفقة يسقط بعد انقراضها
توفير اعي الشبهين حفظهما من الحكم بدليل العمل بالشبهين على هذا الوجه
الثاني فلان القاضي بعد انقراضها يعجز عن القضاء بمهر المثل لعجزه عن معرفة مقدار
مهر مثلها اذ المعرفة بالنظر الى تساعشرين ثمانين يكون على مثل حالها في المال
والجمال والعمر الذي وقع فيه العقد ولا يمكنه معرفة ذلك لا حقيقة ولا اعتدالا
بثلاثين عشيرتها لان الظاهر ان يكون انقراض اعمارها مع انقراض اعتبار اقرانها
والي هذا اشار محمد في الكتاب فانه قال ارايت لو ان ورثة علي بن ابي طالب رضي
الله عنه ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب مهر ام كلثوم اكنتم اقضي لهم بذلك
ولو قضيت بهذا القصة بما هو بعد منه مما كان في الجاهلية فعلى هذا اذا
لم يتقدم العهد ولم يتطاول الزمان وامكنه معرفة مقدار مهر مثلها بالنظر
الى تساعشرين ثمانين يقضي بمهر المثل على قول ابي حنيفة ثم ان بعض مشايخنا
المتأخرون قالوا ما ذكر محمد في الجواب من الاختلاف حال حياتها اعني به
تحكيم مهر المثل عندهما محجول على ما اذا لم تسلم المرأة نفسها اما اذا سلمت
نفسها فلا ما ذكر في الكتاب وعن ابي يوسف في امرأة يموت عنها زوجها
فتدعي مهر اموالها ومثلها والمورثة يدعون انه تزوجها على مهر لا يدري
مقداره قال اجعل لها مهر المثل قال بن ساعدة وقد كان قال قبل ذلك بخلاف
هذا في رجب سنة ثلاث وتسعين رجل تزوج امرأة على هذين
العبدين فاذا احدهما حرر المسلة الى اخرها وجه قول ابي يوسف
انه متى اشار في العقد ان كان المشار اليه من جنس المسمى والعبرة
للاشارة والتسمية تعتبر صفة المشار اليه لا اصلا بنفسها في حق
العقود العقد كما لو اشترى عبد علي انه كاتب فوجده غير كاتب فالعبد
للاشارة وان كان المشار اليه على خلاف جنس المسمى فان العبرة للتسمية
دون الاشارة كما لو اشترى شخص علي انه عبد فاذا هو امه كان
البيع باطلا لان المشار اليه على خلاف جنس المسمى فكان النقص بل على

على التسمية ووجه ذلك ان الجنس اذا كان واحدا كان العمل بها جميعا ممكنا
ولما امكن العمل بها جوزنا العقد على المشار اليه علامتهما واثبتنا الخيار المشترك
لفوت شرطه ومثلي كان على خلاف جنس المسمى فقد نعد العمل بها فلا بد
من افعال احديهما واحمال الاخرى فنقول اعتبار التسمية باعداد
الاشارة او ليس القلب والعكس لان التسمية تثيرها في تعريف الماهية
والاشارة تثيرها في تعريف الصورة دون الماهية والمقصود من
العين ما هيته لا صورته فكان اعتبار التسمية والحالة هذه اولي
من اعتبار الاشارة اذ اثبت هذا فنقول في مستثنائنا اشار وسمي
والمشار اليه على خلاف جنس المسمى وذلك لان اختلاف الجنس كما يكون
باختلاف الصورة والمعاني كما في الخيل والحمار والمنطقة والشمع يثبت
باختلاف المعاني مع الاتفاق في الصور كما في العبيد والامهات يتفقان
صورة ويختلفان معني ولا يختلفان معني جعلنا جنسين فكذلك العبد
مع الحر والخلع مع الغمر فان اتفقا صورة فقد اختلفا معني والحاصل انه اذا
تفاحش التفاهت بين الشيئين فيهما جنسين وان اتفقا صورة وفيما نحن
فيه اشار وسمي والمشار اليه على خلاف جنس المسمى فكان التعويل على التسمية
فصار كما نه تزوجها على عبد بالنسبة الي من هو حر منهما فان قيل لو صار
كذلك ينبغي ان يفضى عليه بعبد وسط كما لو سمي غير مقرون بالاشارة والاجاء
ينادي بخلافه فعلم ان الامر ليس كما ذكرتم قيل له انما يلزم قيمة المشار اليه
ان لو كان عبد او لا يجب عبد وسط ولا قيمة عبد وسط لانه وجد في هذا
العقد التسمية والاشارة فلا بد من اعتبارهما بقدر الرسع والامكان وان
صارف العبرة للتسمية في هذه الحالة ومما هذا كما قلنا في البيع اذا صار
العبرة للاشارة عند اتحاد الجنس يثبت للتسمية عبرة حتى يثبت الخيار
المشتركي وهذا بخلاف البيع اذا كان المشار اليه على خلاف جنس المسمى فانه
لا يعتبر بالاشارة لان الاشارة مع التسمية انما يعتبر ان حال انعقاد العقد
والعقد هناك لا انعقاد له وفيه نحن فيه له انعقاد والدليل على ان الحر

مع العبد جنسان مختلفان وان العبرة للاشارة فيقع الخلع مجازا لكن يلزمها
رد ما ساق اليها زوجها ولو كان الحر مع العبد جنسا واحدا كانت العبرة
للاشارة فيقع الخلع مجازا كما لو قال اخطا لعنك على هذا الحر ومحمد رحمه الله يقول بقول
ابي يوسف في الخلع مع الجنان الاعتبار للتسمية لان الخلع مع الحر جنسان مختلفان
لتفاحش التفاوت فيما بينهما في المقاصد والمنافع وفي الحر مع العبد قال الاعتبار
للاشارة دون التسمية لانها جنس واحد لاتحاد الصورة والاتفاق للمعاني من
حيث العمل وانما الاختلاف في صفة واحدة وهي الماهية فيما يوجب الاتحاد
اكثر ما يوجب الاختلاف لان ما يوجب الاختلاف صفة واحدة وما يوجب
الاتفاق شيان احدهما اتفاق المعاني والثاني اتفاق الصورة فما يوجب
التجانس اكثر فكانت العبرة له وواجبة رحمه الله يقول ما يوجب اختلاف
الجنس من اختلاف المعاني وجد لا في محله والسبب اذ وجد لا في محله فانه
لا يوجب حكم وبيان ذلك ان الاختلاف وجد في صورة واحدة والصورة
الواحدة لا تصلح لمجال جنسين مختلفين لا فتقار الجنسين الى صورتين وانما قلنا
ذلك لان الرق والحرية صفتان متعاقدتان على صورة واحدة لان الحر ليس
والرق بقدر حر والصورة واحدة وكذلك الحياة مع المات والحيوة مع المات لان الواحد
لا يصح ان يكون جنسين مختلفين فنقول ما وجد فيه من اختلاف المعاني وجد
لا في محله فلا يثبت اختلاف الجنس كالصغير مع الكبير صفتان متعاقدتان وتعا
مختلفة ولم يجعلنا جنسين لاختلاف المعاني لان اختلاف المعاني وجد لا في محله
صورة واحدة واذا لم يثبت اختلاف الجنس باختلاف المعاني عند اتحاد الصور
كان المشار اليه من جنس المسمى فكانت العبرة في الفصول كلها للاشارة واذا
كان كذلك صار كما نه تزوجها على هذا اذا هو حر ومنه بخلاف الذكورة والانوثة في
بني ادم فانها لا يتعاقدان فوجب اختلاف الجنس لانه وجد في محله فان قيل
ما ذكرتم ينتقض بالذكورة مع الانوثة في غير بني ادم فانها لا يتعاقدان على
صورة واحدة ومع هذا على جنس واحد قيل له نعم لكن ما يوجب اتفاق
التجانس اكثر وهو اتفاق المعاني واتفاق الصورة والاختلاف في شيء واحد وهو

الذكورة والاثوثة فاذا كان جنسا واحدا اذا تم مدت هذه القواعد فنقول اذا
تزوجها على هذا الدن من الخل فاذا هو خير فلها مهر المثل عندنا اي حنيفة فانها جنس
واحد على ما قلناه انفا فكان التزوج حاصل على خير وهي ليست بمال متقوم
فيجب مهر المثل وكذلك اذا تزوج امرأة على هذا العبد فاذا هو خير وما عند
محمد فالحر والعبد جنس واحد لتقارب التفاوت فيما بينهما على ما ذكرنا فيتعلق
العقد بالمشار اليه والى راليه ليس بمال فيجب مهر المثل بخلاف الخل مع الحر فانها
جنسان لتفاوت التفاوت فيما بينهما فيتعلق العقد بالمسمى فيجب مثل ذلك
من الدن من الخل وابو يوسف يقول فان الحر مع العبد جنسان مختلفان وكذلك
الخل مع الحر لتفاوت التفاوت فيما بينهما على ما مر فيتعلق العقد بالمسمى على ما استلذا
انفا هذا وجه ما ذكره في الجامع الصغير وليغتنم هذا اذ افاده في غاية الرقة
غير ان مسألة التزوج على عبيدين لا يمكن تخزيجها لما ذكرنا من الاصول فلا بد من
زيادة وتلك الزيادة ما ذكرنا في الكتاب الا انه اشار وسمي والمشار اليه بعضه
مال وبعضه ليس بمال فما كان مالا وجب وما ليس بمال لم يجب ولا يجب ما يتم
به مهر المثل لان المصير اليه مهر المثل انما كان باعتبار الضرورة فان قيل ما ذكرتم
منتقض بمسألة ذكرها محمد رحمه الله في الزيادات ان الرجل اذا تزوج امرأة
على الف درهم وعليه ان يعتق اياها او يطلق حرة فان وفي بالشرط فلها المسمى لا
غير وان لم يف بالشرط فلها الالف التي تمام مهر مثلها فعلم ان المسمى وان قل لا
يمنع المصير اليه مهر المثل قيل له روي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس لها الا ان
المسمى وان لم يف ثم الفرق على ظاهر الرواية ان يقول ان المشرط مع المسمى فيما
ذكرتم لا يمكن التعريف عنه في الحال لكونه على خطر الوجود فلو لم يجب للمصير
الي الحال المسمى بمهر المثل لزمها ضرر لا يمكنها التوقي عنه ولا كذلك فيما نحن
فيه لانه يمكنها التعريف عن حال كل واحد من المثل واليهما قبل النكاح فلو لزمها
الضرر انما يلزمها بتفريط كان منها فكان هذا الضرر اخف فاقتضى وجه قول ابي
يوسف ما ذكر في الكتاب ووجه قول محمد رحمه الله كذلك رجل تزوج امرأة
عليه ان اقامها في هذه البلدة فمهرها الف درهم وان اخرجها عنها فمهرها

الفان

الفان فالشرط الاول صحيح والثاني فاسد حتى انه يجب الا لا على تقدير اقامتها بها ويجب
مهر المثل على تقدير الاخراج عنها لا يتراد على قولها الشرطان جازان وجه قولها ان
المعاقد في كل واحد من الشرطين غرضا وقد سمي بازاية بدلا فيجب اعتبار كل واحد
منهما تحقيقا لغرضه ولقوله عليه السلام المسلمون عند شروطهم ولا يخيصة ان الشرط
الاول قد مع موجب مهر المثل اذ الميف به فيصير هو بالشرط الثاني نافيا موجب الشرط
الاول ومعبر اليه والعطف للتقدير لا للتعبير فيتنعاض الشرط الثاني فيبطل وعلى
هذا اذا تزوج امرأة على ان مهرها الف لم تكن له امرأة وان كان له امرأة فمهرها الفان
فان طلقها الزوج قبل الدخول بها فان لم يكن له امرأة فلها خمسمائة وان كان له امرأة
اخرى فلها الف درهم عندهم جميعا اما عندها فلا يشك واما على قول ابي حنيفة
فكذلك يجب لها الف درهم على سبيل المتعة لا يتراد عليها لمرضاها بنصف الالفين مني
كانت له امرأة اخرى فينتضمي ذلك ابراهه عن الزيادة وقول من رده الله بوجهه
يا في كتاب الاجارات ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة على هذا العبد او
هذا العبد فاذا احدهما او كس والاضرار رفع فان كان مهر مثلها او كسها فلها الاوكس
الا ان يرضى الزوج بالارفع وان كان مثل ارفعها فلها الارفع الا ان ترضى المرأة بالاكس
وهذا قول ابي حنيفة بناء على ان تحكيم مهر المثل لفساد التسميتين عنده فان
دخل بها او مات عنها فجوابه ما قلناه وان فارقها قبل الدخول بها فلها نصف الاوكس
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تسمية الاوكس صحيحة ولها الاوكس على
تقدير يري الموت والدخول وان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الاوكس وجه
قولها ان هذا معاوضة مال بما ليس بمال لا تبطله الشروط الفاسدة فاذا سمي فيها احد
المالين الاقل او الاكثر وجب ان يقع تسمية الاقل قياسا على العتق على مال وعلى الخلع
والصلح عن دم العمد ويان ان هذا معاوضة مال بما ليس بمال لان منافع البغنة ليست
بمال بدليل انه لا يبيع امهارها ويجب الحيوان دينيا في الذمة مقابلا لها ولا يبطل الشرط
الفاسدة واذا كان كذلك لا يبطل تسمية احد المالين واذا لم يبطل تسمية احد المالين
لم يوجد سبب وجود مهر المثل لان مهر المثل موجب العقد لا يجب بنفس العقد
من غير شرط وموجب العقد انما يجب لفساد العقد كما في البيع والاجارة او بفساد

التسمية كما في النكاح وهما لم يجر شي من ذلك اما فساد العقد فلا اشكال واما فساد
التسمية فلان الشك دخل في الزيادة على الالف لاني الالف فلا تثبت الزيادة بخلاف البيع
والاجارة فانها لا يفسد ان بالشروط الفاسدة وقد وجد الشرط الفاسد ههنا لان الزيادة
على الاقل لا تثبت لمكان الشك كان شرط فاسدا فوجب فساد البيع والاجارة واذا فساد
لا يمكن الجواب الاقل واذا كان ثابتا يفتن لان المسمى يجب بالبيع المجاوز دون الفاسد فاما ههنا
فالنكاح لم يفسد فلا يجب مهر المثل لان مهر المثل في الرجوع عند مخرج العقد مفتقر الى فساد
التسمية او عدمها ولم يوجد ولهذا لو طلقها قبل الدخول بها يجب نصف الالف وجه
قول ابي حنيفة ان هذا عقد معاومة له موجب معلوم فاذا سمي فيه احد
المالين لا تنفع البراءة عن موجب كما في مسألة الصباغ رجل استاجر صبغا لصبغ
له هذا الثوب بدرهم او درهمين لم تنفع البراءة عن موجب لان عقد له موجب معلوم
وهو قيمة الصبغ وبهذا ارق الطلاق والعتاق والصلح عن دم العبد لانا قلنا عقد
معاومة له موجب معلوم وليس لهذه العقود موجب معلوم فانه تنفع مجانا
حقي كانت التسمية مسكوت عنها بخلاف ما نحن فيه فمضى او جبت اقل المالين في تلك
العقود لا يلزمنا ابطال موجب العقد بالشك وفيما نحن فيه يلزم بخلاف ما لو
طلقها قبل الدخول بها لان المانع من وجوب المتعة قائم لان الظاهر ان متعة
مثلا لا تزيد على خمسمائة كان لها ذلك عند ابي حنيفة كذا ذكره شيخ الاسلام
المعروف نحو امرئ زاده رحمه الله امرأة تزوجت رجلا هو كفولها باقل من مهر
مثلا فللاوليا ان يبلغوا المسمى اليه ومثلها وان ابي الزوج ذلك فله حق الفسخ
والاعتراض بالمرافعة الى القاضي اذ كان النقصان مما لا يتغابن الناس فيه وعند
ليس له ذلك وتاويل قول محمد ما ذكره في الكتاب الي ان قال يحل هذا على قول المرجع
اليه فانه مع رجوعه على ما روي ان محمدا رجع الي قول ابي حنيفة في هذه
المسألة قبل موته بسبعة ايام وقد حكى عن الفقيه ابي جعفر ان امرأة جات
الي محمد قبل موته بثلاثة ايام وقالت ان لي ولدا وهو لا يزوجني الا ان يلخزمني
ما لا كثير فتال لها محمد اذهبي فزوجي نفسك وجه قولها ان الحق في تمام مهر المثل لها
لاحق للاوليا في ذلك لان مهر المثل بدل عن بعضه ولاحق للاوليا في ذلك فهذا قد راجع

لخالص

لخالص جزا فلا يكون للاوليا حق الاعتراض كما لو ابرأ عن مهر مثلا وبخلاف ما لو زوجت
نفسها من غير كفول لانه لو فرق بينه وبينها لا يمكنها التزوج به بعد ذلك لان يفرق
بينهما كذلك وههنا لو صبر الي اكمال مهر مثلا يمكنها الا برأ فلا يفيد الاكمال وجه قول
ابي حنيفة رحمه الله انها الحقت باوليا عشرين عارا او شئنا فكان لهم حق الاعتراض
وانما قلنا ذلك لان للساعين بها حقا في تمام مهر مثلا لان نكاح واحد منهن متى
خلا عن التسمية يجب الرجوع الي مهر مثلا وانما ينظر في مهر مثلا الي العشرين
من قبل ايها فاذا اقل مهرهن يقدر من مهرها بذلك القليل وحينئذ يتصور وتبين
وكذلك للاوليا حق في تمام مهر مثلا فانهم ينقضون بغلا المهور ويتعديرون بغلها
والدليل عليه ما روي ان رجلا كانت له امرأتان احدهما مذكارة والاخرى ميثاث
فولدت المذكر منها ذكر فقالت ما ابالي ان اكون ممهقة اذا رأت خفية معلقة
فاجابته الميثاث بقولها وما علي ان تكون جارية تمسح راسي وتكون فالية
حتى اذا ما بلغت ثمانية زوجتها مروان لومعاوية اصهار صدق ومهور غالية
قوله ان الاكمال لا يفيد قلنا لا نسلم وهذا لانه ينبغي بها التغير على اعتبار التقدير
او نقول هذا الشكل بالزوجت نفسها بما دون العشرة فحث اكمال العشرة وان تمكنت
من استقامتها رجل تزوج امرأة علي غي من ثم جعل لها هذا العبد مهر افقوا جاز
فان طلقها قبل الدخول فلها المتعة عند فسخها لاني يوسف وجه قوله ان اذ بارك
وتعالي اوجب نصف المفروض بالطلاق قبل الدخول وهذا مفروض ان الفرض
عبارة عن التقدير فوجب القول بالنصف تمسكا بالنص وجه قولنا ان هذا
تعيين لمهر المثل وتقدر له بدليله انه اذا دخل بها سقط مهر المثل فيلزم
المفروض بعده فلو لا ان هذا التعيين لمهر المثل وتقدر له لكان يلزمه مهر
المثل مع المفروض كما اذا سمي لها مهر ثم زادها اشيا فانها جميعا يحسان على تقدير
الموت والدخول فثبت ان التقدير بمهر المثل ولا ينعقد موجبا شيئا اخر فيكون
قر من الزوج تعيينا والمتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول اذ لم يكن للنكاح تسمية
ومستحبة لسائر المطلقات وهي قميص وملحفة ومقنعة لاجيدة غاية الجودة
ولا ريد غاية الرداء وهي لا تزيد ادا على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة

دراهم وهي معتبرة في مجالها عند أبي الحسن الكرخي وعند أبي بكر الرازي هي على قدر حال
 الرجل امرأة قد دخل بها زوجها فلما ان تمنع نفسها وتنعره ان يجرحها حتى تاذل
 وقال ابو يوسف ومحمد ليس لها ذلك وهي من خواص الكتاب وجه قولها ان منافع
 البضع لا تخلو اما ان كانت ملققة بالاعيان او لم تكن فان كانت يجب ان لا يكون لها
 حبس النفس اعتبارا بالبيع وان لم يكن كذلك اعتبارا بالاجارة وابو حنيفة يقول
 ان المعقود عليه هو المستوفى بالوطي مدي قيام النكاح بينهما لانه لا يجوز اخلاوطي
 مانع العوض لما فيه من شبهة للبدل والاباحة وبهذا يقع الفرق بين الاجارة
 وبينها نحن بصدد الان بعض الوطيات يقوم مقام كل في اعادة الوكادة لانه
 لا يمكن اعتبار جميع التوزيع والانقسام ونظيره العبد اذا جني جناية ليستحق
 بها رقبته ثم اذا جني اخري ثم وثم يستحق بها كل حتى يثبت التوزيع والانقسام
 فيما بين اوليا الجناية وكذلك المديبر في استحقاق قيمته علي هذا فان حبست
 نفسها فقد حبست ما لم يصادف التسليم منها وكانت تسلم من ذلك وكان التام
 الصغار يفتي في المنع من الوطى فتقولها وفي المنع من المسافر بقوله قال رضي الله
 عنه وفي هذا اشارة الى ان الاختلاف في القولين لا يكون اتفاقا على بطلان
 قول ثالث وان كان المهر كله موجلا لم يكن لها وكاية الاحباس وفي قول أبي يوسف
 الاخر لا ذلك وبعد طول الاجل ليس لها ذلك عند أبي حنيفة رجل تزوج
 امرأة علي الف ودفع الالف اليها او تزوجها علي ما يتعين بالتعيين وكل وجه
 علي وجهين اما ان يكون الصداق مقبوضا او لم يكن واما ان تهب البعض او
 الكل فان تزوجها علي ما لا يتعين بالتعيين كما لدرهم والدينار فوهبت الكل الزوج
 او النصف فان كان ذلك بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف المهر عند
 علمائنا الثلاثة رحمهم الله لانه لم يصل الي الزوج عن ما استوجب به الطلاق قبل
 الدخول لان المستحق له به نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل هو عوض وان رعت
 قبل ان يقبض شيئا لا يرجع الزوج عليها بشي عند علمائنا الثلاثة لانه سلم الزوج
 عين ما استحق به الطلاق قبل الدخول لان المستحق للزوج سلامة نصف الصداق
 له من جهتها بغير عوض وقد حصلت له هذه السلامة فلا يستوجب عليها شيئا

اخر

اخر اقص ما في الباب ان هذه السلامة حصلت له بسبب اخر غير الطلاق ولكن اختلاف
 الاسباب لا تنقذ في سلامة ما هو المقصود لانه غير مطلوبة لاعيانها بل لاحكامها
 لا يقال ان اختلاف الاسباب لا تنزل منزلة اختلاف الاعيان بالنسبة الى المتعاقد
 بل بالنسبة الي من سواها وحديث بريرة رضي الله عنها حيث قال رسول الله عليه السلام
 هي لها صدقة ولنا هدية كان في حق من سواها ولو قبضت نصف الالف من الزوج
 فوهبت له نصف الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها قال ابو حنيفة لا يرجع عليها بشي
 وقال ابو يوسف ومحمد يرجع عليها بنصف ما قبضت اعتبارا للبعض بالكل ولان هبة نصف
 المهر اق قبل القبض حط واستقاط والخط يلحق باصل العقد ويخرج المحطوط من ان
 يكون مستحقا صداقا فيصير كانه تزوجها علي خمسمية وقبضتها وهناك يلزمها
 رد النصف ولا يحنيفة انه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول
 فلا يسترجع عليها شيئا سواه **وقوله** ان الخط يلحق باصل العقد قلنا لا كذلك فان
 من تزوج امرأة علي عشرة درهما ثم وهبت له خمسة عشر منها لا تجب العشرة والثلث
 الخط باصل العقد في باب النكاح صار كانه تزوجها علي خمسة ولو تزوجها علي خمسة
 يلزمه عشرة وهذا لان المهر في ابتدا الزوج يجب حقا لله تعالى وما يجب حقا لله تعالى
 لا تملك المرأة استقاطه كما قلنا في المفطرة بخلاف البيع فان الثمن يجب حقا للبائع فان
 الحاق الخط باصل العقد ولو قبضت اكثر من النصف بان قبضت ستمائة مثلا وهبت
 له الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها فعلي قول أبي حنيفة يرجع عليها بمائة وعلي قولها
 يرجع عليها بثلاث مائة ولو قبضت اقل من النصف ما يتين مثلا والمسالمة كما لم يرجع
 عليها بمائة ان تزوجها علي ما يتعين بالتعيين فوهبت له نصفه او كله قبل القبض
 او بعده والمسألة نحوها ان كانت الهبة قبل القبض لا يرجع عليها بالاختلاف وان
 كانت بعد القبض فكذلك عند علمائنا وهو حري الرازيين عن زفر وانه استحسن
 وجه ذلك ما قلنا في هبة ما لا يتعين قبل القبض **وقوله** رحمه الله في الكتاب ان
 المهر يمتص من الاصل بالطلاق قبل الدخول ووجهه ان نصف المهر يصير ملكا
 للزوج بتقدير التنصف اجماعا واذا صار ملكا لا يخلو اما ان يصير بالطلاق او
 بسبب كان من قبل لا وجه الي الاول لان الطلاق ليس سببا لثبوت الملك



فكان بمنزلة الرجوع في الهبة وإذا ائتمنت ثبوت الملك بالطلاق تعين ثبوت الملك بالسبب
السابق رجل تزوج امرأة على خدمته سنة فان كان حراً فلها مهر مثلها وان كان عبداً
فلها خدمته سنة وقال محمد لها في الحرقمة المقدمة وقول أبي يوسف مضطرب وقال
الشافعي الخدمة مستحقة عنها صداق حراً كان الزوج أو عبداً لان المسمى مال متقوم
بدليل أنه يجوز لها المرافق وهي مقدرة التسليم فيلزمه التسليم وقاموجي لا التزام
وجه قول محمد ان المسمى مال لكن عجز عن التسليم لمكان التخرج لما تبين في وجه قول
علمائنا رحمهم الله فيلزمه قيمة المسمى باعتبار ما لو تزوجها على عبد الغير وهذا
لأنها لم تر من باستفراش الزوج اياها الا بوصول هذا القدر من المالمية اليها وقضية
هذا استحقاق الصورة والمالية جميعاً الا انه تعذر استحقاق الصورة فيجب
المصير اليها استحقاق المالية وفابالمنزلة باقضى الامكان وجه قولها ان المسمى
لا يصح مستحقاً محال فيجب مهر المثل باعتبار ما لو تزوجها على عبد مملوك لها
وهذا لان المسمى خدمة الزوج اياها وفي استخدام اياه تهاون به وهو
الوجه لعلمائنا رحمهم الله في منع جواز ما بالخدمة ولان استحقاق جعل
الزوج قواماً عليها والمراد بالتزامية المالكية وجعله مستخدماً لها ايضاً فان
يجب عليها خدمة الزوج الاتري انه لو استأجرها للخدمة لا يجوز فلو جازها
الخدمة نصير المرأة مالكة تستخدمه ويصير الزوج مملوكاً مستخدماً وبينهما
تباين فينتزح المتناقض في حكم الشرع حينئذ ود لا يجوز وما اذا تزوجها
على خدمة حراً فقد قيل لا يستحق الخدمة والصحيح انها تستحق لانه
لا تناقض فيه وما اذا تزوجها لرعى الغنم او زراعة الاراضي لم يجز علي رواية
الاصل ويجوز علي رواية ابن سماعه عن محمد وما اذا كان الزوج عبداً فلها
خدمته بالاجماع لان منافع العبد ملك للمولي فالاستحقاق يرد علي مذكر
المولي والمولي ليس بمالك لها فمن هو المالك لا يصير مملوكاً رجل بعث الي
امراته شيئا ثم وقع الاختلاف فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة هو من
فالقول قول الزوج الا في الطعام الذي يوركل لان الزوج هو المالك فكان القول
قوله في بيان جهة التملك كما انكر التملك اصلاً والقياس في الطعام كذلك

الا اذا تركنا المكان للعرف والعادة قال الامام الزاهد الصنفار والمراد بالطعام الذي
ذكره في الكتاب الخبيص والخبز واللحم والشاة المذبوحة وما لا يبقي ويفسد فاما
الحنطة والدقيق والعسل والموز والجوز والتمر وامثال ذلك فان القول في
ذلك قول الزوج هكذا ذكره بن رستم في نوادره فيما كان القول فيه قول الزوج
مع يمينه اذا حلف الزوج علي ذلك والمتاع قائم عندها فلم لا ان تزوجه علي
الزوج وتزوج عليه بالمره وان كان هالكاً لا ترجع بالمره علي الزوج نصراي
تزوج نصراية علي ميتة او دم وذلك في دينهم جائز ثم ان الزوج دخل
بها او ما قنعها او طلقها قبل الدخول بها فلا مهر لها هكذا ذكره ههنا وذكر
في الاصل ان لها مهر المثل ان دخل بها او مات عنها من المشايخ من قال ما ذكر
هنا قول أبي حنيفة وما ذكره في الاصل قولها لان المسمى ليس بمال وتسمية
مال ليس بمال كمال تسمية ولو تزوجها علي ان لا مهر لها كانت المسئلة علي الاضلاع
وان كان ما ذكره ههنا قول الكل كان في المسئلة روايتان وجه قولها الاضلاع
قارة تتناول بالسفاح وطوراً بالنكاح ثم تناو لها بالسفاح جمعة في ايجاب الحق
فيكون تناو لها جمعة في ايجاب الحق بخلاف الحزبي والوجه الثاني ما ذكر
في الكتاب ودليل حديث علي رضي الله عنه انما قبلوا عقد الامة الحديث وجه
قول أبي حنيفة ان المهر وجوبه تعالى والكافي لا يجب عليه من حقوق
الله تعالى الا ما بدينه او شرط ذلك عليه في دينه ونكاح المحارم والمهر بني الخنس
وبين الاختين فاسد بالاجماع في حقهم وان كانوا يدينون جوازاً كذا ذكره
القدوري رحمه الله وهذا ظاهر علي قولها واما علي قول أبي حنيفة فقد اختلف
المشايخ فيه قال شيخ عراق انه فاسد عنده وقال شيخ ماوراء النهر انه صحيح
ولهذا الترافع الي القاض يفتني بالنفقة عنده وهذا لان امرنا بعنا الاطفا
علي عقايدهم الا ما وقعت فيه المثنوية كالرموا وانما لا يتوارثان عنده لانه قال
ثبت لنا جواز نكاح المحارم في شريعة ادم لم يتبع لنا كون ذلك النكاح سبباً
الميراث في شريعتهم وديانتهم انما تعتبر اذا اعتدت ديناً من الاديان بخلاف
السفاح لانهم يدينون وجوب الحرود به وقوله رحمه الله ان العمل بديانتهم

فما يحتمل الصحة واجب دليله قوله عليه السلام انكروهم وما يدعون **وقوله** فيما يحتمل
الصحة معناه فيما يحتمل الصحة في ديننا لان الشافعي يقول بعدم الوجوب في مسألة
المفوضة فيكون مجتهد فيه وفي الحديثين الجواب كذلك عند الكل يعني لا يجب
شيء وفيه خلاف من هو الذي اذا تزوج ذمية في دار الاسلام على غير المهر فلها
مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها **المنفعة** **وقوله**
تزوجها على غلامك محتمل النفي والاثبات قال فخر الاسلام البرزوي رحمه الله المراد
به النفي واما السكوني فعلى قول ابي حنيفة يرجع الى ديانته وذكر القدر وروي
انها له اسكنها فلها مهر المثل في ظاهر رواية الاصل وروي ابو الحسن الكرخي
قياس قول ابي حنيفة ان لا يجب المهر على تقدير النفي والسكون ولا يجب
الا اذا سمي **ذمي** تزوج ذمية على غير او ختن برثم اسما او اسلم احدهما
قبل القبض ان كانا باعيا فلها عين ذلك عند ابي حنيفة وان كانا بغير عيانهما
فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير المثل وقال ابو يوسف لهما مهر المثل في الزوج
كلا وروي الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف قولين احدهما ان لهما مهر المثل
فيها والثاني ان لهما القيمة فيها ثم قال ولا ادري اي القولين اقدم اما الكلام في
العين فيها يقولون ان القبض موكدهم فيمنع فيها القبض بسحب الاسلام
لما في التاكيد من معنى الإيجاب فان قيل لم قلتم ان القبض موكدهم وبيان
انه لا يوكده لتاكده بنفس العقد بدليل المكنة من عامة التصرفات
بخلاف البيع قيل له المرأة ان كانت لا تستفيد ملك الرقبة ولا ملك التصرف
لحصول الامتنان لهما بنفس العقد الا انها تستفيد من بيان التاكيد
في الصداق حكما للبعض لان ملكها في الصداق يتأكد بالقبض لا امتناع
التنصيف بالطلاق قبل الدخول من غير قضا ولا رضا الا ان عندنا يجب
قيمة الخمر لان العجز عن التسليم حصل بعد صحة التسمية فوجد المصير
الى قيمته كما لو تزوجها على عيني ثم استخفت بل اولى وعند ابي يوسف
لا يجب مهر المثل لان القبض له شبهة بالعقد ولو كان اسلام احدهما مقارنا
للعقد وجب مهر المثل فكذلك اذا كان مقارنا للقبض وابو حنيفة يقول ان

كلامه

الاسلام

الاسلام ورد والحوام مملوك لها رقبة ويدا فلا يمنع من قبضها لان الخمر مملوك للملك
قبل القبض ملكا ويدا وهذا المعنى وهو ان المسلم ممنوع عن تمكك الخمر
حكما كما في الميراث فكذلك لا يمنع مما كان جهة في الوكادة حكما وانما قلنا ذلك
لان تغيب الوكادة حكما ليس الامنع الزوال عند انقضاء السبب ومنع
الزوال عند انقضاء السبب ليس حكما للقبض لان القبض ما وضع لمنع
الزوال عند انقضاء السبب لان الانقضاء قد يكون ولو كان لا يدري متى يكون
وحكم السبب مما لا يتفك السبب عنه فلا يكون هو من احكامه وانما يكون اتفاقا
فيكون حكما لا قصدا وقد ذكر الشيخ الامام الزاهد الصغار رحمه الله ان الخمر تمكك
باستيلاء المسلم عليها في دار الحرب ويكون غنمة وذكر الطحاوي في شرحه ان كل ما
يملكه بالارث كذلك بالاستيلاء وجه قول ابي يوسف فيما اذا لم يكونا باعيا فلها
ان الاسلام ورد والخمر غير مقبوض فيقبض لهما مهر المثل لان القبض له شبهة
بالعقد لان الصداق متى لم يكن بعينه فالقبض يفيد لهما ملك العين كالعقد
ويفيد لهما ملك التصرف فيعتبر الاسلام الموجود لذي القبض بالاسلام
الموجود لذي العقد ولو وجد الاسلام لذي العقد وجب فيها مهر المثل فكذلك
اذا وجد لذي القبض وابو حنيفة ومحمد ذهب في ذلك الى ان المسلم عجز عن
تسليم المسي او تسلمه بعد صحة التسمية ولم يعجز عن تسليم قيمة ولا عن
تسليمها فيقبض بقيمة المسي لهما مهر المثل قيا ساعلي ما لو تزوجها على ثوب
بعينه ثم هلك قبل التسليم وانما قلنا ان لم يعجز عن تسليم قيمته لان قيمة
الخمر ليست بخمر حقيقة ولا هكنا اما حقيقة فلا اشكال واما حكما فلان
قيمة الخمر لا تجب بتسمية الخمر بحال الانزوي انها قبل الاسلام لا تجبر على قبول قيمة
الخمر بخلاف الخنزير على قول ابي حنيفة لانه في الخنزير كما عجز عن تسليم العين
عجز عن تسليم القيمة لان قيمة الخنزير بران لم يكن خنزيرا حقيقة فهو خنزير
حكما لانزوي انها تجب بتسمية الخنزير بدليل انها تجبر قبل الاسلام على قبول
القيمة كما تجبر على قبول العين فمن حيث انها ليست بخنزير حقيقة يحل لها
قبضها فيصير مكرها لان حد المكروه لا يكون بين الحلال والحرام والمسلم منيب

عن مباشرة المكروه من غير ضرورة وجه قول محمد فيها اذا تزوجها علي ختن برغير
عينه انه يحجز عن تسليم المسمى بعد صحة التسمية ولم يحجز عن تسليم قيمته
فلا يقضي لها بمهر المثل قياسا على الخمر وقياسا على ما كان ثوبا فهلك قبل التسليم
وبين انه لم يحجز عن تسليم قيمته لان الاسلام لا يمنع المسلم عن تسليم قيمة
الختن بر او تسليمها كما لو كانت عبده عليه ختن بر ثم اسلم او اسلم احدها وكما في الاطلاق
فانه لو تلف الذي في ذمي ختن بر ثم اسلم فانه لا يمنع من تسليم قيمة الختن بر
والجواب لا في حنيفة ما قلنا ان قيمة الختن بر ختن بر حكا الي اخر ما بينا بخلاف
الخمر بخلاف الثوب لما قلنا واما مسألة الكتاب فمن مشا نحن اجمعهم انه من لا يسلم
وباخذ بما ذكر ابو يوسف في الامالي انه يجب قيمة العبد ونقول ما ذكر في الكتاب
المكاتب قول محمد فعلى هذا الاحتجاج الى الفرق ولين سلنا مسألة الكتاب
فالفرق بينهما ان قيمة الختن بر في باب الكتابة ختن بر حكا ايضا لما قلنا الا اذا
متى اوجبت قيمة العبد فرادى عن هذا المكروه وقعنا في حرام نجيب لان
القيمة لا تجب الا بعد فساد الكتابة ومتى فسدت كانت المقبوض بحكم عقد
فاستدحرما لغا وقبض قيمة الختن بر مكروه وليس حرام بحيث ان سببه
معيص فقد ابتلينا ببليتين احدهما ارتكاب حرام والاخرى ارتكاب مكروه فاخر
اهونها وفي مسئلتنا امكننا الفرار عن مباشرة هذا المكروه من غير الوقوع فيها هو
حرام لانا بوجوب مهر المثل ومهر المثل يوجب عقد الصحيح كما ان المسمى يوجب عقد
صحيح وخلاف الاطلاق لانا اي اخترنا هذه الكراهة ومنعنا عن قبض القيمة
لو قلنا فيما هو حرام وهذا ابطال الحق المتلف عليه فلذلك اصير الى اخذ القيمة فان كان
مكروها علي انا فنقول روي عن ابي حنيفة انه لا يضمن قيمة الختن بر اذا اسلم او
اسلم احدها قبل القضا بالقيمة والمسألة في شرح عصام رجل خلا بامرته واحدها
محرم فقد ذكرنا مسألة الخلو غير انه قد وقع ضررها من الاختصار في تعليلها
فنذكر ههنا ما نزيد ووضوحا فنقول وبالله التوفيق قال الله تعالى وكيف تأخذونه
وقد افترض عليكم الى بعض والافضا في اللغة الخلو كذا ذكره الفراء والمراد من
المس المذكور في قوله تعالى وان تعلقتموهن من قبل ان تمشوهن القرب

يقال

يقال بينهما رحم ماسة اي قرينة وسمي المس باليد مسا القرب وقد حمل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه المساس ههنا على الخلوة وهو رجل من ارباب اللسان ولا شك ان القرب
يحصل بالخلوة وحكي الخلو في اجماع الصحابة في المسألة وقد روي وكيع عن عوف عن
زرارة ابن ابي اوفى قال قال قتي الخلفا الراشدون المهديون ان من اغلق على امراته
بابا او ارحى سترها ثم طلقها وجب لها العداق كاملا وقد روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه فرق بين العنين وبين امراته ووجب لها كمال المهر وقال ما ذنبهن
اذ جالجن من قبلكم وعن عمرو بن علي ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعبد الله بن
عمر رضي الله عنهم انهم علموا كمال المهر باغلاق الباب فادخا الست وفي حديث عمر
وعلي رضي الله عنهم زيادة وهي انها لا تدخل بها اولم يدخل بها وهو مذهب ابي
الدرداء والمغيرة بن شعبه وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم فان قيل روي عن
ابن عباس انه كان يرد عليهم ويقول ما وجدت الله عز وجل ذكر في كتابه
اغلاق الباب وادخا الست قلنا هذا من ابن عباس رد لحد الخلوة باغلاق
الباب وادخا الست ونحن ايضا لا نخدعها بهذا ولا نراهم ارادوا باغلاق الباب
وادخا الست حقيقة بل كفوا بها عن الخلوة للوقوع فان قيل روي عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال لها نصف المهر حتى يجلس بين شعبها الاربع فتعاض
الروايتان علي انا فنقول الشعبي يروي هذا الحديث عن بن مسعود مرسلا
والخصم لا يري المراسيل حجة الامراسيل بن المسيب وله في العنينة
قولان اولقول هذه رواية غريبة ولا تعارض بالمشاهير كيف وقد روي الطحاوي
اجماع الصحابة ولا انعقاد للاجماع بل خلاف بن مسعود اذ ثبت هذا فنقول احرام
احدها يمنع صحة الخلوة فضا كان او فلا استحقاق الا حرامين في ايجاب الكفارة
بالوقوع والمعني فيهما وجوب القضا علي اعتبار الافساد بالوقوع وفكرت حب
قطيع وغنا مغرط لا يظن به ارتكاب ما يقضي اليه وكذلك هذا في صوم رمضان
اما اذا كان الصوم تطوعا اعلم ان محمد اذ ذكر ههنا انه اذا خلا بها وهو صائم
تطوعا او هي صائمة تطوعا ثم طلقها قبل ان يدخل بها عليه المهر كما قال
الفقيه ابو جعفر لا تؤجر هذه المسألة في كتاب الطلاق ولا في كتاب النكاح